

۹/۷

۷۵ رقم الكتاب
 اسم الكتاب اصالة البراءة
 التاريخ
 الموضوع فقه

۸۸ - ۸۵
 کتابخانه مجلس شورای اسلامی

بازدید شد
 ۱۳۸۲

۵۶۱۸/۵۶۱۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب اصالة البراءة

۵۱۹۸

مؤلف

موضوع

شماره ثبت کتاب

شماره قفسه ۵۴۵۰

۹۲۴۴۱

خطی - فهرست شده -

۵۴۵۰



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِاسْتِغْنَاءِ

[illegible]

في صلاة البتة

تبرکات الیوم

[illegible]

لعدم الاطراد وهو على ما تجاز وأما في البراق فقد يتبع ايقن بخازن في الدليل لتبادله ولصحة
على الدليل ان يقال اننا نرى قلة البراءة انما هي في السلب غير سلة وأما في القاعدة والاستصحاب فالحق ان حقيقة
فيها للمعلوم والامارات الدالة على الحقيقة اذا عرفت ما علم عليك انما في علمنا من مصادق البراءة كسائر البراهين
التي يدعى من الاستصحاب والاستغفال والتخييل بالسنن الى الواقع فان العلم بالواقع معبر قطع اذا حصل
ليس واما العلم بغيره فاعلم ان من معتبره سواء كان من الحكم ام من غيرها ليس في ذلك خلاف في كل الظن بالواقع
لعدم استبعاد جعل الشارح الظن طريقا الى الحكم الشرعي فالحكم الواقع المظنون ايضا معتبر من حيث هو كالمعلم
بل من حيث هو وصف المعنوي المذكور واما ان يكون الحكم الواقع معلوما ولا مطلقا بالظن المحتمل بل كانه مجهول
فيكون موقفا لا موقفا في هذا المصطلح اما ان لا يكون الشارح المعلوم والمظنون من موقفا لا موقفا في الاستصحاب واما ان
ليس هناك حالة سابقة في انما انجيب لم يكن الاحتياط في ذلك واما ان لا يكون من موقفا لا موقفا في التخييل واما ان
يمكن الاحتياط فيه ولا عقاب في تركه من موقفا لا موقفا في تركه العقاب من موقفا لا موقفا في الاحتياط
ولا يعقل كتركه من موقفا لا موقفا في تركه العلم والظن واذ لا يعقل ذلك فلا مناص في مقامات الشك
التي في تلك المصطلحات انما بعد فذلك المصطلح دليل على عدمه واذ لا يعقل ذلك فلا مناص في مقامات الشك
ظاهره ولا يعارض شيئا من ذلك انما في الناطقة الى الواقع واما اعتبارها والحال هذه فلا يلزم
من الذي كان بهن في محله ستم انك بعد ما عرفت السبب في المخالفة لا بد من موقفا لا موقفا في تركه
مورده فلا بد من بيان الماد في المصطلح في المقام سواء كان بطريق العلم والامارات او بالتصديق فقولنا انما
الدليل فلا وجه له من يرجع الكلام الى ان يقال ان المصطلح هو البراءة بمعنى ان الدليل هو البراءة وهذا لا يترك
الدليل للبراءة هو دلالة البراءة التي هي الاخبار ونحوها فلا يمكن ان يكون معنى الدليل بل ليس بمبدأ ايضاً من غير
متبادر من موقفا لا موقفا في ذلك الكلام في اعتبار الامارات فلا قلت ان يمكن جعله على الدليل باعتبار افعال لفظ
المحقق ان يقال مقتضى الدليل للبراءة او مقتضى دليل البراءة قلت ان لا شبهة في كون المصطلح في الدليل
فهذا لا يوجب سبباً في الجواز وهذا غير محسن هذا لو كان بطريق العلم اما لو كان بطريق الاستصحاب
فيرو عليه مضافاً الى ما عرفت من ان الجواز في الجواز واما في غير ذلك فليس كذلك بل جاز في كوننا مقتضى دليل البراءة

البراءة بطريق الاستصحاب فيكون موقفا لا موقفا في هذا المصطلح بل جاز في كوننا مقتضى دليل البراءة
لا يصح ان يترك انما في خبر دليل البراءة كما لا يصح ان يترك انما في خبر مقتضى دليل البراءة هذا كذا في المصطلح
بمعنى الدليل واما كون مقتضى البراهين في غير موقفا لا موقفا في ذلك لا يكون كذلك كوننا مقتضى دليل البراءة كلها راجحاً
ظننا والحال ان ليس كل دليل بمقتضى البراءة في الموهوم والشكول ايضا واما كون مقتضى الاستصحاب مقتضى كما
عن بعض المراتب في ذلك لا يكون موقفا لا موقفا في البراءة انما مقتضى العلم وتكون الاستصحاب موقفا لا موقفا في البراءة
دليل على انما مقتضى الاستصحاب هذا اولاً وثانياً ان مقتضى البراءة الدليل في حال الصغر باستصحاب حال الصغر وفي
اولاً ان مقتضى الاستصحاب فيقول ان مقتضى البراهين في بعض المراتب من مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
يمكن كون المسئلة في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
فلا اشكال قلت اولاً ان مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
المصطلح براءة والدليل على انما في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
ان في كثير من المقامات يجري البراءة ولا يستصحاب كما لو كان في الحالة السابقة بالنسبة الى شيء بانما هاهنا
الظاهرة والنجاسة في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
فلا وجه لجعل المصطلح هنا مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
التركيب في موقفا لا موقفا في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
ان لو كان مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
للمرجح العقل وان لو كان مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
باستصحاب البراءة يدعي ان مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
المصطلح انما مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
في محله ولتسليمنا في ذلك ان مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
العدمية لا تتناقض لا تكون دليل على تعيينه في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين
اللفظ لا موقفا لا موقفا في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين في مقتضى البراهين

باعتبار الأخذ باقل المحذورين فان زاد الامر من المحذورين فطريق الأخذ بالاوثق هو الأخذ بأقلهما فلهذا
هكذا كيف يمكن ان يثبت الاحتمال في مثل غير ممكن وبذلك ففيه وادار الامر بين الحرام والواجب يكون ان
ما بين جلب المنفعة ودفع الضرر فان فعل الواجب جلب المنفعة وتحصيل الكمال وفي ذلك تحريم تحصيل
المنفعة وحصول النقص ولا يثبت في ان في مثل ذلك الاحتمال فاض بالأخذ بترك الحرام وبعبارة اخرى
ان الاحتمال لا يتغير في الاول الاخذ بالاكثري والثاني الاخذ بما هو اقل ضررا ونقص الاحتمال في جميع
سائر اعم شمول معناه ذلك فلهذا اقل من محذورين دليل الاحتمال في الدعوى كما لا يخفى هذا هو الكلام فيما لا يخفى
فيه من شأنه ان لا ينفرد فيه قد يكون باعتبار معناه الظاهر اي ما لا ينفرد فيه املا له جزا ولذلك وانما
ما لا يكون فيه نفس ذات تمام المدعى كما يكون الشيء مكبرا ودفع فيه باعتبار جزا منه ومنه في
فعله لا خيرا ايضا من العنوان اي مما لا ينفرد فيه اوله قلت ان النظام مما لا ينفرد فيه وان كان المعنى الاول اي
ما لا ينفرد فيه املا الا ان المراد هو الاخر وهو لقيام الدليل العقلي على شيء من تقديره باعتبار رجاء الضرر
له يكون ايضا مما لا ينفرد فيه اوله من حكم العقل بان الضرر في مال الغير لا يجوز اذ لو اذن المالك
تغيرت الحالة باعتبار حصوله الا ان المذكور في العقل فيه حكمه فلهذا ايضا مما لا ينفرد فيه
اوله النظام كونه مما لا ينفرد فيه شمول العنوان له وبذلك فان ما لا ينفرد فيه هو من محذورين في الزايع وانما
تعارض فيه النقصان وكانت البينة كما ذكره من هذا هو ايضا داخل في محذورين في الزايع اوله قلت في ان
يقوم جميعه الاصل وبموجبته فان قيل ان ذلك مخرج فلهذا يكون من محذورين في الزايع ان لا يصلح كون
مخرج الاحكام في كل النقصان فالعلم في الحقيقة على طريق هذا النقصان والدليل على هذا ان يكون الحكم
النقصان المفاضل بالاصل ويكون النقصان في مخرجها وانما ان قلنا بان ذلك مخرج من محذورين في الزايع
ناظران الى الواقع والاصل ناظر الى مخرج الظاهر وان ذلك دليل على ذلك دليل النقصان اذا تعارضت
فان كان مخرجها هو المخرج سواء كان براءة او احتمالا على مذهب فلهذا القول اي كونه الاصل مخرجها
يكون ما تعارض فيه النقصان ايضا داخل في محذورين في الزايع وقد يثبت البينة المذكورة فيما لا ينفرد فيه اي
الضرر والمخرج لو يثبت على الاحتمال او التكليف بما لا يطاق لست بجارية فيما لو تعارض فيه النقصان كما لا يخفى

لا يخفى ضرورة قلنا موارد تعارض النقصان جلا مع ان طريق هذه البينة فيما لا ينفرد فيه ايضا كما عرفت
الذي دفعه من الكلام في مورد اصل البينة والاحتمال سواء قلنا بتخصيص النزاع بالبينة الشرعية ام نعمتها
وفي البينة الواجب به هل هو قبل ورود الشرع او بعده والاعم قديم ان في البينة الواجب به لا ينفرد فيه الزايع
بعد ورود الشرع لا نزاع ان كان قبل ورود الشرع ايضا للزم على القول بالاحتمال الضرر والمخرج اذا خالفه الاول
يحمل الواجب قبل ورود الشرع فلم يلزم الاحتمال وهو غير عظيم هذا اذا كان مما لا ينفرد فيه الواجب به وانما اذا كان
لا ينفرد فيه بل كل ما ينفرد فيه ايضا فلم يلزم التكليف بما لا يطاق وانما في البينة الشرعية فالنزاع نعم سواء
كان قبل ورود الشرع ام بعده وقديم بالعكس شأنه ان الماد بقوله قبل ورود الشرع هل المراد قبل البينة
اي زمان الفترة او الماد من قبل صدور الدليل الشرعي ووروده خلاف ذلك او الماد من قبل بلوغ الدليل
الشرعي اليها بعد صدوره او بمرور الاحتمال الا اننا نقف في قاعدة اللطف ان كل زمان فرض فيه عباد الله
شرع لا تحت والناظر في اللطف للشيء هو مقرب العبد الى المطاعة وبعده عن المعصية فان قلت ان من عوف قبل ورود
الشرع هو قبل فرض ورود الشرع بمعنى فرض عباد وفرض عدم شرع فبنيصير البراءة الثابتة فما قلت اولا
ان هذا الاحتمال لا فاعلية له بل هو مجرد فرض وانما انما ينفرد فيه فرضه او تعليل له ولا اعتبار له بالعلم
منه واما ان الحكم الثابت في حق العباد المذكور في محذورين في حق غيره لئلا للموضوع ويراد الاحتمال
اي كونه الماد قبل صدور الدليل ووروده ان ذلك فربما ينفرد في الاحتمال في الزايع فلهذا يكون في العنوان
تكرارا وانما الاحتمال الاخرى قبل بيان الشرع فالفرق بينه وبين ما لا ينفرد فيه واضح لا الماد ما لا ينفرد فيه
من شأنه ان يكون مع احتمال ورود النقصان يحصل بيان منه والماد ما لا ينفرد فيه هو ما لا ينفرد فيه اصله في فرض
عدم البيان في الواقع فلهذا فعله هذا خلاف ان في البينة الشرعية است سواء كان قبل ورود الشرع ام بعده يقول
النزاع فيها جلا سواء كان بيان الشارع موجبا في الواقعة للحاصر اوله وانما في البينة الواجب به فالنزاع خاص
بما بعد بيان الشارع والشرع في التعميم في الاول محذورين في الزايع والاحتمال في الثانيين اي قبل الورد وورود
الورد واما الثانيين فلهذا قبل البيان لا يمكن الاحتمال للزوم الضرر والمخرج فان قلت لا يمكن التعميم في البينة الشرعية
ايضا لان من قال في هذا الاحتمال وهو لا يمكن الا فيما اذا كان هناك علم على اجمالي وجزئي المعاني عدم العلم الاجمالي

انما يكون ما
 فمن علم حصول العلم الاجمالي بالتكليف فاما انما هذا العلم فيمنه بالثبوت في الواقع المشتبه
 صفة انما لا تكون ما تعلم اجمالا بوجوب التكليف فيها فكم في زمان الانفتاح عيكن فرض علم العلم الاجمالي
 في الواقع المشتبه ان في زمان الانفتاح يكون العلم باكثر التكليف حاصل البتة فلو تذكر البتة بعينه كان
 فيها العلم الاجمالي بخلافه انما انما هذا فان باب العلم فيه جيل التكليف كلها من هذا وكيف كانت
 فتقول في هذا القسم من البتة اي حيث لم يكن العلم الاجمالي في الواقعة الخاصة المذكورة بالتكليف حاصل ان
 الشك في اصل التكليف لا يترسخ التكليف في حصول الوجود لا يقال ان هذه الصورة ايضاً كالصورة
 السابقة اي كصورة عموم الوقايح وعدم تعيينها بالخاصة والتقريب فيها ان يقال ان غير الحرام في هذه
 الصورة ايضاً كالحرام حكم التكليف ومعنى ذلك ان الامر بالواجب غير الحرام كالمباح مثله هو كونه احدهما
 ثابتاً بالتكليف ثابت والشك انما هو في تعيينه لا في اصله لا نقول ان الحكم التكليفي نازع بطلان وراثة
 ما يتعلق بالمكلف فانه لا يمكن في نفس الحكم كلفه فيمل الاحكام المحضة التكليفية المطلقة واولى يطلق ويلا
 به ما في نفس الحكم كلفه فلا يمل بهذا الإطلاق الاحكام المشكوك فيها في الدابة ولا سيما والكرامة بل خاص
 بالاثنتين من تحتها وهما الوجوب المحض والمادة به هنا كاصح الفاضل القمحة هو الثاني فاشك في ذلك واما ان
 بيزواجين غير الحرام شك في اصل التكليف بهذا التقريب واما انما على ما ذهب اليه غير من صاحب الفصول
 من التعقيب انما لا يلزم الاحكام المحضة كلها فالدابة ايضاً خارجة عنها فالدابة في هذا الباب لا يجهل تكليفه لا التكليف
 في هذا الباب هو الذي يرفع بالاثبات لانه او يراعى لا احتياط والدابة لا يثبت شيئا من الامر فاذا دار الامر بين
 الواجب وبينها فلم يكن المقام الا ما كان الشك فيه في التكليف فدخل هذا القسم في صورة دوائر الامر بالواجب
 وغير الحرام كما في تقدير الصورة العلم بالتكليف وعدم رفعه على هذا يكون دوائر الامر بالواجب المذكورة
 او المستحب غير قبل العلم بالتكليف هذا او ان يكون العلم الاجمالي بالتكليف موجودا لا من غير محرج بخصوصية
 فيكون شك في المكلف وهذا الشك اما انما باعتبار دوائر الامر بين المتباينين سواء كان باعتبار شبهة خارجية
 مراد به بعض كون الشك في مراد الشارع كدوائر الامر بين الظاهر والباطن فانه الشك هنا باعتبار الشك في مراد الشارع
 اما باعتبار انما لا دلالة له في حيث انما الاجمالي من تعارض الدلالة وتركيها باعتبار كون الشك في مراد الشارع ناشئاً عن

في بيان
 في بيان

اذا لم يكن العلم
 الاجمالي حاصل

عن اجمال الدليل كما ان اعتبار شبهة مصداقية وذلك مثل شبهة جهة القبلة بين الجهات الأربع واشتبه الوجود
 المنكروا ويطبقها بين الزوجات المتعددة فانما شبهة في مثل ذلك هو انك في الموضوع الخارجي هذا اذا كان
 الامر داراً بين المتباينين سواء كانت البتة مراد به مصداقية ام لا يكون باعتبار دوائر الامر بين المتباينين بل كان
 باعتبار دوائر الامر بين الدلالة والاكثر سواء كان الدلالة والاكثر متعلقين بغيره بطلان احدهما بالاحرام كانا ارتباطا طيبين
 وكل منهما ايضاً سواء باعتبار المصداقية في شبهة في الموضوع الخارجي ام كانت باعتبار اجمال المراد اما
 باعتبار انك في الحقيقة او باعتبار انك في الحادث وذلك لتعارض الدلالة واجمال اللفظ اما مثال الاول
 الاكثر اذا كانا متعلقين وكان الشك في موضوعه مراد به كما انك في وجوب زرع الثلثين اولاً وبغيره بناء على
 المنع فان العلم بهما خاصاً بالتكليف وهو وجه الزرع وانما الشك في كيفية ذي في الزرع هل يجب تليها
 او لا وبغيره مثلاً انك في مراد الشارع لا باعتبار الموضوع الخارجي وكل من التلخيص والادب غير متعلقين
 مرتبطاً احدهما بالآخر لا من التلخيص من غير شبهة الادب غير اما مثال الثاني وهو هذه الصورة لكن مع كون البتة
 مصداقية في الصلوة الغائبة عن المكلف مع عدم العلم بالغايبته هل هي صلوة واحدة او صلوات متعددة
 فان الموضوع وهو صلات الصلوة غير معلوم بانها هل هي الواحدة والاكثر وكل واحد من المدين متعلق بغيره بطلان
 بالآخر والحكم الشرعي الذي هو مراد الشارع هنا معلوم بانها الصلوة لا دم على كل من كانت من الصلوة واحدة كانت
 اكثر فالشبهة مصداقية لا حكمية واما مثال الارتباطين اذا كانت البتة حكمية مراد به كما انك في وجوب
 الصلوة مع السوء او بغيرها باعتبار مراد الشارع فان الموضوع وهو وجوب الصلوة مع الدابة فيها وهو كونها
 مع السوء او بغيرها مما شك في اعتبار عدم العلم بمراد الشارع وكل واحد من الدلالة والاكثر مرتبطاً بالآخر واما اذا
 كانت البتة مصداقية والحال هذه اي كان الاول والاكثر ارتباطين فليس خبر لما مال خلاصة التقدير والصورة
 ان البتة اما وجوبية او حرجية او جامع بينهما وعلى الاول فلو كان ارتباطين حكمية او موضوعية وبعبارة اخرى
 مراد به مصداقية لا يكون بطلان الدلالة والاكثر متعلقين بغيره بطلان احدهما بالاحرام كانا ارتباطا طيبين
 اي مصداقية فله اقل من سبعة لا بغيره بطلان وكذا الكلام في البتة الحرجية وهذا الباب في ذلك الغواص
 اي عنوان اصل الدلالة متكلم البيان كل من تلك الاقسام وبيان ان الصلوة فيها هل هي الواحدة والاكثر فانه

كانت البتة فيها

في باب الفصل

سما في المسئلة كما كانت خلو فيه والنزاع بين البراء والاعتقاد فلا بد من تأسيسه لا مكر فيها بل ان الوكل
 هل هو البراءة او الاحتمال فنفقوا يمكن ان يكون كل ما يلحق به من قطع النظر عن الدليل الوارد من غير
 فالعقل لا يميز بالاحتمال والبراءة والاعتقاد وكل ما يلحق به من قطع النظر عن الدليل الوارد فالعقل فيه
 ايضا حاكم بالاحتمال والبراءة لانها لا تميز بالاحتمال والبراءة فلو كان العقل لا يقتضي الاحتمال في كل
 محتمل من الواجب الذي ترى في المواد العرفية ما نظير ذلك في المواد بالنظر في حالات العبد بالنسبة الى مولاهم فان
 العبد متى ما احتمل ان يكون شيئا مطلوب المولاه فلا كانا وركاضا في برائة هذا وجعل بيان الاصل في اذا
 كان ذلك فاصل التكليف وانما اذا كان ذلك في المكلف فالاصل ان يقتضي الاحتمال وذلك لا يبعد بوقت
 قوله نعم اطعوا الله واطعوا الرسول وحكم العقل ايضا بوجوب الطاعة ولا مثال فلا بد من حصول الطاعة في
 الا مثال بالواقع اليقين وان لا يحصل الامتثال بالواقع المحتمل واذا كان كل واحد من ذلك وهذا يفسر قوله
 البقي يقتضي البراءة اليقينية ويمكن ان يقال بالاصل المذكور في الاحتمال ايضا نظر الى الاستصحاب الذي ثبت
 التكليف بالظهور في ذلك وانما الذي يميز بين وجهي مقتضى الاستصحاب بالظهور وهذا ايضا في انما
 كان ذلك في المكلف فانقلح مما ذكرنا من الاصل بوجوبه فلو كان مقتضى الاستصحاب بالاحتمال في
 البسبب من الاستصحاب والاستغال عموم من وجه كما لا يخفى سحر ان بعد ما عرفت مراد الفرق بين الحكم الواقعي
 الحكم الظاهري هو ان الاول حكم الشيء خريجه فانه واقع والثاني حكم الشيء بعنوان جهل الحكم الواقعي
 ذلك باعتبار الاصل باعتبار الاحتمال فلو كان مقتضى الاستصحاب في كل شيء فلو كان مقتضى الاستصحاب
 الحكم بعينه ونحوه فقد حصل ذلك انما قلنا انما سبب الاصل انما هو فيما اذا كان الحكم الشرعي في الرجلين اي
 الظاهر من القول عليها الواقعة الثانية والواقعية وشكوكا في المقام وما قلنا من الوجوه لتأسيسها كان
 في المقام المذكور لا عرفت في المقام الغوازل فلو بدع ببيان حكم كل واحد في المقام مفصلا ففوق اول في البسبب
 انما اذا كان لا يميز الوجوب الباطن في مقتضى قوله من احكام الاحتمال والثاني البراءة ونسب الحق في انما
 وهو التفصيل في المقام البولي وعدمه فالبراءة في الاول والاحتمال في الثاني ونحن ان هذه النسبة اليه وهو ذلك
 لا يقول بهذا التفصيل في عدة عدم الدليل دليل لعدم اصل البراءة لا ملاحظة له بالنسبة الى هذه القاعدة

في بيان الوجوه
 في بيان الوجوه
 في بيان الوجوه

القاعدة

القاعدة وقدرت الفرق بين البراءة وبين المكشورة فان القول ناطق بالظاهر والثانية ناطقة بالواقع ولعل
 من سبب البراءة ذلك نظره الاخضية البراءة عنها فان جرى تفصيل في الدعوى في الاختصاص وقد عرفت فانه وبوجه
 اما انما قولنا انما ذات قوانينها هو الحق والقول بالاحتمال ينظر من بعض الاخبار وهو على ما قيل لا يميز
 وحكم ايضا انما صاحب الحقائق والمفاضل الخرافي فلو كان العقل لا يميز على الاحتمال هو ان موارد البسبب عند
 والتقريب في ذلك انما بالعلم عند من يفسر ان الاخبار عند الاحتمال قطعية بحيث تفيد القطع في باب العلم
 غالبا فلا يتحقق بغيره في الموارد قليلة يسهل واما الاصوليون فلو كانا بالعلم عند من لا يميز فيكون مراد
 البسبب عند من يميز فيكون في العلم بالاحتمال للزوم العسر والرجح فلو كان هذا على مذاق الاصوليين لكان الاحتمال
 ممكنا لا محذور في النظر باعتبار استلزام العسر والرجح هكذا قيل قلت يمكن ان يقال ان مقتضى امكان الاحتمال
 وان لا يكونا فليزير نظرا الى ما دل على البراءة من الدلائل انما عدم امكان الاحتمال في كل شيء مسلم وذلك لانه
 وان كان باسبب العلم عند من لا يميز في العلم بالموارد انما يميز باليقين في الموارد التي ليس فيها العلم اما على طرقة
 الظهور المطلقة واما على طرقة ادب بالظهور خاصة فكما انهم اهل الاخبار يميزون باخبار الاحكام ويقولون انما
 فكل عمل الاصوليين ايضا يعلم بالبراءة فلو كان مقتضى الاستصحاب بالظهور المعبر عنه فلو كان مقتضى الاستصحاب
 ايضا قليلة فيمكن ان يعلم بها بالاحتمال من غير عسر ولا رجح ولا احتمال ونظر ذلك انما اشياء سابقا انموذجا في
 خاص بما لا يكون فيه من معبر عنه لو كان مقتضى الاستصحاب في العلم بغير العلم فلو كان ذلك انما ليس اكل والامر بالمعروف
 عن الذي يمكن انما باسبب العلم عند من لا يميز في العلم بالبراءة وكيفية ما كان فالحق ما كان الاحتمال على القول
 بانسداد باب العلم انما انما جلت من الدلائل المعبرة الدلائل على ما ذهب اليه الاصوليون في هذه المسئلة وهو البراءة ومنها
 بناء اهل الفرق والعامة وبناء اهل العقل فلو كان ذلك انما ساهدا على العلم بالبراءة في الموارد التي يمكن فيها القطع
 بالوجوب والحكمة ضرورة ان العبد اذا لم يات باليمين لم يطلب المولى قبل المولى بل يطلب المولى قبل المولى واذا عاين
 ذلك العقل فالاصل في البراءة الاشياء والبراءة عن حكم خاص لما هو طريق الشارع في بيان حكم الاشياء فانه
 لم يبين اهل الحكم بالبراءة العامة وانما هو من الامساكات الى العباد انما ساهدا على العلم بالبراءة وانما هي بين الحكم
 الخاصة بالبراءة بحسب المصالح والمفاسد كما سنبين فيها فخر في ذلك انما البيان اذا كان في البين حكم تكليفي وهذا

في بيان الوجوه
 في بيان الوجوه
 في بيان الوجوه

الفرق لا من المرفوض عدم العلم بالواجب العاقل وان كان العقاب على ترك الواجب الواقع باعتبار عدم العلم
 به فهو مرفوض كالنهي وان كان على ترك الواجب الظاهر باعتبار عدم العلم به فيهم كمن يفتقر العقاب
 عليه هنا وجوبا وان كان باعتبار كونه على ترك الواجب الظاهر باعتبار عدم العلم به هنا ولا الكلام لعدم الدليل
 على العقاب على ترك ما هو ممكن فان قلت ان العقاب ليس باعتبار رتبة ترك التقادير بل باعتبار العقاب فقلت
 ان بعد ما فرضنا في العقاب انما هو في المرفوض فلا ضرورة في المرفوض في المقام ليس العقاب فان قلت
 ان هذا يتربنا على من هبنا حيث يقولون بخلق الاشياء والواقع من المصلحة والمفسدة وما على هذا هنا
 من الاشياء والواقع من غير الاشياء من المصلحة والمفسدة لا من الاشياء فقلت لا ضرورة في المقام
 وبين في المرفوض من العقاب عدم العلم بالواجب العاقل وان كان العقاب على ترك الواجب الظاهر باعتبار عدم العلم به
 هنا ولا ضرورة في المقام لا من الاشياء والواقع من المصلحة والمفسدة لا من الاشياء فقلت لا ضرورة في المقام
 في المرفوض باعتبار المرفوض من العقاب على ترك الواجب الظاهر باعتبار عدم العلم به هنا ولا ضرورة في المقام
 كالنهي فقلت لو كان المبدأ المذكور بحيث يرضى المبدأ المذكور الذي هو العلم بالقول به اية في العلم بالواجب
 والحال ان الحكم على البراءة هذا الاتفاق يكف عن الدلائل والعقاب المرفوض هو المرفوض الذي
 انما كان على طبقه من المرفوض وانما ما ليس بهذه المثابة فليس هنا في المرفوض وما ذكرنا من المرفوض
 ونواحيهم تكون اشارة من المرفوض في المقام المرفوض الذي كالنهي فان قلت اذا سلمت ذلك في
 المرفوض الذي فلو بدلت ذلك فيقول بان كل ما هو ممكن او غير ممكن باعتبار امر او غير ممكن لا يتقرر المذهب على
 انزاله ولم والنواحي الشرعية باعتبار المصلحة والمفسدة المرفوض لا من الاشياء والواقع من المصلحة والمفسدة
 مقتضى ان ذلك وانما هو في المقام لا من الاشياء والواقع من المصلحة والمفسدة المرفوض لا من الاشياء والواقع من المصلحة والمفسدة
 بالتحرر من المصلحة والمفسدة المرفوض لا من الاشياء والواقع من المصلحة والمفسدة المرفوض لا من الاشياء والواقع من المصلحة والمفسدة
 والمصلحة والمفسدة المرفوض لا من الاشياء والواقع من المصلحة والمفسدة المرفوض لا من الاشياء والواقع من المصلحة والمفسدة
 نحن التعميم في الاشياء يكون ما لا يوجد ولا اعتبارات وتبين من ماذكرنا على الوجه لا من المصلحة والمفسدة المرفوض لا من الاشياء والواقع من المصلحة والمفسدة
 ما كتبه سابقا لان في مذهبنا لا كما عندكم هذه المسئلة وهو ان النفي على ان يترك المرفوض

احتمال

ونواحيه معلقة بالاغراض لا رجعة الى العباد باعتبار انما لا يبعد للمصالح والمفاسد الكاشفة في الاشياء قطع
 انظر في الامر والافق والمقصود بها كنف تلك المصالح والمفاسد وانما على عقيد المصالح ودفع المفاسد
 كما امر الطبيب نواحيه بالنسبة الى المصالح والافق المصالح من جهة المصالح من جهة المصالح من جهة المصالح من جهة المصالح
 او امره ونواحيه وجوبه لا فائدة في تحقيق العقاب على مخالفة في ترك الاطاعة من جهة العقاب
 باعتبار مخالفة الامور الحقيقية وان كان من نواحيه من جهة المصالح من جهة المصالح من جهة المصالح من جهة المصالح
 عن الامور الحقيقية من المصالح والمفاسد الداعية اليها الباعثة لها ومن هذا ما نفوه عن ترك الامر الشرع ونواحيه
 اشارة كما امر الاطباء ووجه تعديده كما امر الواجب بالنسبة الى العبيد لانها من جهة الامور الحقيقية من جهة المصالح من جهة المصالح من جهة المصالح
 الثانية يمكن ان يقال ذلك ذلك على ان يكون اثبات وجوب الاحتياط بوجوب احداهما من جهة وجوب العقاب
 المأخوذ فيه من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق
 من الوجهين ثبت وجوب الاحتياط وهذا واضح وقد يقال كما في الفاضل القدر ان المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق
 فلعلم في العلم بالعلم في حصولها كما في غيرها من الوجوه والاعتبارات وقد لا ينفي من العلم بالعلم في حصولها
 في الواقع حتى يتعلق بهذا العلم فكيف يحيدان به وانما العلم بغير المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق
 لا من الكلام انما هو مع قطع النظر عن الامر والمصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق
 اما الجواب عن وجوب الاحتياط فمقول اوله بالنقص في المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق
 عليهم مع ان لو كان المرفوض وجب له الاحتياط في اية وهذا النقص يدفع قول من ذهب الى
 التبدل في الاحكام بالنسبة الى المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق
 سلبا وذلك لان التبدل في الاحكام العلية انما هو العلم بالعلم في حصولها والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق
 فان لم يكن العلة في المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق
 كما ذكرنا انما هو من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق
 بالعلم فلو كان ذلك من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق
 والاول قد رتب في ما ذكرنا في السابق من تعميم العقل العقاب على الجهل وبذلك البيان والسر في المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق وانما من جهة المصالح والافق

لا يخفى ان العلم بما في
 الواقع
 في

ليس على تامة بل على مقتضيات وعنده وجود مقتضى الشيء لا يكفي في وجوده بل لا اقرب مع فقد المانع
 عليه مقتضى وعنده هذا الباب ضرورة الواجب حرما والحرام واجبا بالعروض كالاقتدار ونحوه وتعلل الجمل
 بالتكليف مانع عن تعلقه بالتكليف فان كان مقتضيه موجودا وذلك لاني في عدم مدخلية العلم والجهل
 الحسن والقيوم فانه مدخلية في الحسن والقيوم الثابت لذات الشيء المقتضى للحكم ولا محذور مع ذلك من ان يكون
 في تحيز التكليف مع الجهل بدو العلم فلهذا اقوى ان يقتضيه بسبب التحيز كما في سائر المقامات ومن هذا الباب جميع
 ما صرح في الشارح من الاحكام الظاهرة للشرع في حسن وتحليل القبيح فان ذلك من باب عارضة الذات
 بالعرفى وعنده ذلك نقول ان المراد من قوله ان الحسن والقيوم بالوجوب ولا اعتبارات حق العلم والجهل انها اخذت
 بالباب فحينئذ يثبت ما يقتضيه لزم دفع القدر في تحيز التكليف ولكن بعد ما مر من القبيح في تحيز الشارح
 ما يقتضيه من العقل والشرع متطابقان بل كما يكون العقل في عارضة المانع والشرع يكتفي عند
 دفعه في التكليف الظاهرة والتكليف الواقعية المتخذة على المبدأ القطعي من الجهاد ونحوه فان ذلك من باب
 المعارضة لا اقوى والكا فمقتضى الشرع ومن ذلك يقال ان حال الضرر مدغم بدخول حال العقاب ليس في
 محله بل كما ينبغي ان يقال ان وجوب دفع الضرر مدغم في العقاب لانه كان دفع الضرر واجبا في بعض
 كالحكم الشرعي في المطابق العقل والشرع ومنها اي مراد من المستلزم في سلسلة وراثة امر في الوجوه
 والاداء خاصة بالبراءة فلهذا لا يات الدوام في قوله تعالى ولا تملكون عقابا من احد حتى يبعث رسولا
 وقوله تعالى لا تغفلوا عنه فلهذا لا يات الدوام في قوله تعالى ولا تملكون عقابا من احد حتى يبعث رسولا
 بهما هو المراد بالرسول في الآية لا يخرج اما معناه المتبادر في العرف والمبلغ وان الرسول معناه من لا يكون رسولا
 ام لم يبلغه لكن غاية التبليغ فان جعلنا الاول اي الرسول الذي هو الذات بوصف التبليغ فلهذا لا يات الدوام
 الله هو المراد في سلسلة كونه على وجه المطابقة لشرع في قوله تعالى ولا تغفلوا عنه فلهذا لا يات الدوام
 رسولا مبلغا لاحكام مبيها لها واذ لم يبعث ذلك فلهذا لا يات الدوام في قوله تعالى ولا تغفلوا عنه فلهذا لا يات الدوام
 وعنده عدم فكل ما يمكن مبيها من غير ان يكون مبيها بالبراءة ولا محذور وان جعلنا الرسول بالمعنى الثاني اي
 بعض المبعوث للتبليغ لا بوصف التبليغ فلهذا لا يات الدوام في قوله تعالى ولا تغفلوا عنه فلهذا لا يات الدوام

القول بالبراءة
 في بيان الدوام
 في قوله تعالى ولا تغفلوا عنه

لم يكن داخل في مفهوم الرسول بل خارج عنه لانه لو غايت هذا فلا يستدل بالبراءة المبرورة في بعض الخبر
 التقييد العقليين على حجة العقل في معناها كالمؤمنين من الشرع سواء ادرك العقل له لا عقاب له وكل ما يات
 الشرع سواء ادرك العقل ايضاه لا عقاب له بخلافه من غير العقل ودفعه في المقام اوله انما هو قوله بالبراءة
 من العقاب لا يات هو عقاب لما جعل بعض العقاب في الدنيا بالبراءة فكيف بعض العقاب في الدنيا بالبراءة
 عنها وهو قوله بجانها واذ ادنا من تلك قريز ما من بها ففقدت عنها العقاب فلهذا لا يات الدوام
 صريح في العقاب الذي هو في ذلك الحجة في حجة العقل على حجة البراءة ولو سافه بينهما في حجة العقل
 اذ لم يأت في خصوصه يستلزم في الدعوى بالبراءة العقل العقاب هو الثواب والجزاء بالبراءة الذي هو ان الله
 الا ان يقال ان المراد من البراءة الاستدلال بها الزا على الخصم على العقل لا لا حياط بالبراءة لا حياط من عقاب
 فيما احتمل العقاب للشرع وهذا بعيد جدا وثانيا ان المراد بالعقاب في الآية العقاب العقلي لا العقاب
 بالاحتياط وسبيل النجاة لان معناها هي ان المراد بالبراءة لا يوجب العقاب العقلي لكن لا يفي بمقتضا
 العقاب فلهذا لا حياط وايضا اذا كان المراد بالعقاب في ذلك فلا يفي بحجة العقل لوضوح ان ما يدرك العقل هو
 احتقاق العقاب الثواب ما لم يكن من الشرع او يبره هو فبقضية العقاب شرعا بالبراءة هذا بيان الذي اريد
 لكن الحق في الآية على البراءة كما هو ظاهرها لا في الظاهر منها فلهذا لا يات الدوام في قوله تعالى ولا تغفلوا عنه
 في عدم حجة ما دللنا على حجة العقل بوجه الاول باعتبار التفسير في لفظ الرسول من غير الرسول الباطن وهو
 العقل والظاهر وهو الشرع وذلك لانه لا يات الدوام في حجة العقل الثاني ان كونه الآية واردة في قوله تعالى
 لا تملكون عقابا من احد او قبحا فالشرع يبينها كاستقلال المصلحة والمفيدة الكائنين في الدنيا
 فلما كان في الاحكام مبيها لشارع بل لما هو جلي حكيد في العقل على سبيل الاستقلال فلذا لا يات الدوام
 ولا احتياج الى رد كماله في قوله تعالى ولا تغفلوا عنه فلهذا لا يات الدوام في قوله تعالى ولا تغفلوا عنه
 الدالة على حجة العقل والفرق بين ذلك وبين جعل العقاب بعينه عقابا لما جعله العقل هو ان ذلك لا يوجب خروج
 اللفظ عن ظاهره بخلاف الثاني وليس الثاني ان لا يات في قوله تعالى ولا تغفلوا عنه فلهذا لا يات الدوام
 المقام ينافي الترجيح فيها فلهذا لا يات الدوام في حجة العقل الا ان يحل بعدم المناقاة ان يقال ان حجة العقل هي ان لا

عدم

بغيره مثلاً إذا أراد التولي من أبيه عبد باتبان المأكل فلهذا أن يخطب تحت المأور به فإذا وجد فيه شيئاً يكون مقتنياً
لذلك يعلق العبد من هذا المأور به بوصف ذلك التعلق هو الحكم الواقع لتواضعه ولكن يمكن أن يكون هذا الحكم الواقع
غير مختصاً بغيره زماناً وأما العبد مولاه باتبان المأور به عن زمان تعلق الواجب كما يقال أيقع بما بعد
ساعة فذلك الواجب هو فاعته وودادهم وزماناً لا طاعة يكون بعد فاعته ساعة كما أن عيكة أن يكون زماناً
أيضاً عن زمان الواجب ولكن في الشريعات وهذا معنى قول بعض متأخري المتأخرين الواجب ما علق وأما قوله
المعلق غير الشرط وقد حققنا الكلام فيه ففصله في هذا في مصلحة الواجب إلى ما ذكرنا به من غير أن نذكر
الواقع يرشد القول بالخطبة فإن زاد به ما هو مختص بالجدد لكونه مبدلاً للحكم الواقع وهذا يلزم ما ذكرنا هذا
شأنه في السنة من الحديث لا يدل على جهة أصل البراءة لأن زعمه من غير الزعميات وما أصل عدم وقوعه
عن البسيان عندنا عقلاً وشرها هو الواقعة الغريبة ووزعمها في كثير من الغرائب ما بين حكم وطريق العلم
يركون جهولاً عند العباد كالعلم بالساعة فإن عجز عن ذلك لا يعلم ما غير سيجان بل هو من بعض الآيات علم
النجمة وخلفاء الراسخين أيضاً سيما قال في سيجان وعندنا علم الساعة فإنه باعتبار تقديم الجزئية للحدوث
ناظر إلى مثال تلك الوقائع في ضبط وقتها صريحاً في الرواية على هذا ما يجنبه علم على العباد أي ما استدلوا
سيجان به فهو موضوع عنهم ويكون زمان الدواية وزمان الضمان والوادة في القضاء والقدر مثل قول سيجان
عما كتبت عند هذا من أنها أي من الضمان التي استدعوا بها علم محبة أصل البراءة قوله على استعلاء الرفع
عن معنى تحت خطه والسيان وما استكموا عليه وما اضطرروا إليه وما لا يعلمون وما لا يطيقون والحدوة
والوكة في الخلق ما لم ينطقوا بعبادة من الله سبحانه كما عرفنا ما لا يعلمون وتقرير الاستدلال بالحديث على ما قبل
أنه مجال لذلك فظاهر لزوم الكذب لأن الشك في صحة خبره من حيث قطعنا له في النسبة إلى غير العلم
موجوده وبالنسبة إليه بعضهما لا يستلزم عليه من باب الشك وكذا ما لا يطاق وما اضطر إليه فلو بدلت تعديري
أخباره وقد يقدر فيه الواحداً أي دفع غايته من أخذ التعديل في الكذب وتبرير التعديل لأن الكذب
له فواحد بما لا يعلم فهو معنى البراءة ودفع التكليف بالنسبة إليه وقد ورد عليه بأمر المصنف في غير التكليم
تقيد الصحة الاستغراق في كل مرة من الامة من غير علم تلك السنة وأيضاً الفاضلة هنا بل خطبته في مقام

عن المعنوم بوجوده البتة كما يليق ببيان تحديد خصوصيات المقام مقام الاستان في التخصيص متفاد من قطع
النظر عن فائدة الاضافة شيئا لاسيما على خط سائر الاخبار المتساوية ببيان هذا الخبر من ان خيار الواحد في
خصايصه لا يمتثل لغيره من غير ان يبقى من قاله اللهم اذا عطيتني ذلك كله فزدني قال سئل قال وبنا لا نعلمنا
ما لا طاقه لنا به قال نعم وقد فعلت ذلك بامتك وقد فعلت عنهم عظيم بل بالامم وذلك حكمه في جميع
الامم انك اكلت خلقا فوق طاقتهم لمديك والحاصل انه لم يرفع اليد عن المعنوم كما عرفت واما في ثانيا فانه
لو مضى لتفصيل ان الامم المتكافئة بما اذا كانوا لهم سببين عن الوقوع بما لا يطابق صغير من عندهم بان يكون
ناظر الى ذلك وان لم يكن فاما سببين فكملة الامم لا يرد على معنى هذا التفصيل بالامم المتكافئة
بالعقل والنقل والاطلاق موجود بالنسبة الى هذه الامم ايضا وتوضيح ان هذه المسائل التي اولى نفس قضية
التكليف بما لا يطابق والثانية المأخوذة بما لا يطابق وبينها فرق واضح فان الاول سوا كان سببا في التكليف
ام لا غير فاقطع بل غير جار عقلا ونقل فرفع عن سائر الامم كما هو مخرج عن هذه الامم لا يرد على معنى تخصيص حكم
بالعقل دون بعض من كل واحد كما هو مصاد في جميع ما ينبغي تحت موضوعه اما عدم جزاءه عقلا فلا يرد في
ان اذا كلف الحق العام بعدم قدرة عبده بغيره بانه ان ذلك الامم المميز المقدور سوا اصابا لغيره بنفسه سببا
ذلك الامم كما ان من مقدور بدينه والعبادة بل ينبغي ان لا يسقط فكيف يتصور ذلك بالنسبة الى الحكيم على
الاطلاق فيقول القائلون علوا واما نقله فليحل من الديات ولا يخلد من قول سببا لانه يكلف
نفسا او سببا ويحذف ذلك واما المسئلة الثانية فيها صور ثلثه من العقاب تارة على ترك ما لا يطابق ثانيا
وهذا ايضا جميع من حكمه كقول التكليف وتارة على ترك ما لا يطابق اذا كان سببا في التكليف بجميعه كما في التكليف
برق ذاته مقدور ان تكون كما في التكليف بسا الصبر وغيره وقد ورد في هذه الصورة وان كان التكليف بغيرها كما
بيننا لعدم قدره لكن العقاب عليه من لا يضار سببا لذلك وهذه الصورة ايضا تتصور صورته في انما ان
يكون التكليف واجبا اعماليا بمعنى ان يتعلق التكليف بغيره في شرطه وهو قدرة على شيء اخر يجب الوجوب بل
يكون محال بل يكون واجبا اعماليا والعقاب في كلتا الصورتين في جميعه فاما الاولى في نظرنا انها كثيرة في الشرع سببا
وجوبا العتبات عن المعنوم بساير الواجبات المطلقة فانما غير هو وجوبها على شيء يكون مقدور له وجوبه

نظر
الامر
في
الشرع

لوجودها مثلا اذا دخل المكلف بعدم الدخول في الله والمعنوم فيها من اختياره فانها كانت مكلفا على المخرج
الامر معا على اي شيء من ذلك ولو لم يكن له خيار فيها كان المقدور عدم الدخول في العصب ولو لم يكن له خيار
منه ومن هذا البيان القول بالتفصيل في عدة الامتناع بالاختيار او ببيان الاختيار على عقابا بالخطا
بعدمه فاد قول القائلين بعدم الامتناع مع عدم تخصيص العقل قول القائلين بالامتناع مع عدم تخصيصه
ما هو مخرج الدين من المذهب لا يرد بالضرورة التارك للواجب معاقبة لئلا انضار سببا لغيره وجوب المقدرة كما
ثم يصل في الوقت حق خروج الوقت فلا يمكنه ان يتاخر بها فيه وهكذا الخيرات وغيره تلك واما الصورة الثانية
وهي ما كان وجوبه تقييد ولا استعلاء الى التكليف بشيء اخر شرط وجوبه يحصل ذلك الواجب حصوله
اخر يجب كما في ذلك الواجب بل وجوبه في ذلك التكليف على تقدير وجود ذلك الواجب بحيث يكون مراد يحصل
شرط لا فرق فظانها ايضا في الشرع كثيرة مثلا العلم بما لا يصلو فلا تفصيل العلم بما لا يصلو ولا وجوبه في الشرع
للتكليف بالصلوة المشروط بدخول الوقت بحيث كان في ذلك العلم بما لا يصلو يحصل فاقطع وهو دخول الوقت كذلك
مثلا العقاب المترتب على ترك الواجب التام لا يفرق فيقول ان المكلف اذا ترك تفصيل العلم بما لا يصلو فحق
الوقت ولم يكن له زمان التفصيل ففقدت عن الصلوة انما عقاب على عدم التفصيل مع انه لا يمكنه ان يتاخر بها
والحال ان وجوبه تقييد لا اصالي وخلصه من هذا المقام ان نفس التكليف بجد تقييد موجب للعقاب كذا القسم
الاول وكما انما يقع عن هذه الامم كل ما يقع عن سائر الامم واما الصغار الاخرين فيما صح كونها على وجوبها
للعقاب وبالنسبة الى جميع الامم سوا فلا وجه وجهها لذلك الوجوب في توجيه الاختيار المعنوم في الحديث في حق
الوجوب هو الجواب لا غير ويدل على الحديث المذكور ولا يرد واحدة اخرى ما يليق الاختصاص من دفع مواخذة
بجميع التقدير هذه الامم وعدم رفعها عن الامم المتكافئة من قول سببا لانه لا يرد في الحديث المذكور وذلك حكمه
في جميع الامم ان لا كلف خلقا فوق طاقتهم انما يقال ان لا يتقيد بوجوبه لانه اذا كان المراد دفع الجميع فخرجت
المجموع عن هذه الامم وعدم ترك سائر الامم فالاختصاص بالتقيد معناه بل العبرة او الزيادة او التسف
ايضا تقيد ذلك وقد يرد وجهه بوجوبه لانه لا يرد في الحديث المذكور فاد قول القائلين بالامتناع او التقييد
او التخصيص في البعض والتكليف ما ينافي به فيقول ان الامم لا يرد في مواخذة الخطا والسيان عن هذه الامم

هو رضى لو اضنا والواد المترتبة عليها عنهم وعد من سائر الهم وان كانت فواحدة فقط، والتمسك اذ
عنده الامة فلا بد من رضى ما يرتب عليها من الاحكام واللوازم ايضا، نعم فيمكن من المعقولات راعا للمكلف في
شأنه بخير، ولو كان له إعادة ذلك ولو قضاء، لكن على نحو التقيد في الاحكام من تقيد ما بان يكون شرط
بعضها او كلها، ومن غيرهما مثل المكلف الناس جاست فورا اذا صل بذلك الوصف فيقف عليه في اجزاء صلوة
ودفع إعادة القضاء عنها لما عدل من قضاء دفع الماخلة عنه بقله، وهذا قيل دفع له رد ما في الامة
المترتبة عليها فيرفع ذلك الشرط، وهو ان الشرط من التوقيف في حالة التمسك عن هذه الامة، ولو كان
مرفعا عن سائر الهم، ولو منافاة وانما قيد الاحكام بالشرط ودون غيرها وقيد الشرط ايضا، بعضها
ما بناه ويرجى في نفس المكلف بكتبات نقل الصلوة، وكثير من الاحكام الوضعية وبعض الشروط
وحاصل هذا التوجيه يرجع الى قاعدة الاجزاء، فان التراجع في الاجزاء، وعنده كما بناه فيصوب على اقسام اربعة
اما بالنسبة الى الاحكام الواقعية الاحتياطية كاتيان الصلوة مع الطهارة المائية، واما بالنسبة الى الاحكام الوضعية
المتعلقة بركبات الصلوة مع الطهارة المائية، وانما هو واقع للمكلف حال الاصل اذ حال عدم عكسها
المائية، حاله في افادة الامور، في تلك الصور، واما بالنسبة الى الاحكام الظاهرية الشرعية كالصلوة
مع الطهارة المستصفاة، فاما ما سوبها من واجب الظاهر، واما الصلوة في الاجزاء في هذه الصور
واما بالنسبة الى الاحكام الظاهرية العقلية كالصلوة في السجدة، المتعلق بها من كونها والذكر على علم
الاجزاء في هذه الصورة، والتوجيه المذكور في الحديث باج هذا الضيق، ولذا استدل بعض من ذكر الاجزاء
في هذه الصورة بهذه الحديث، هذا بالنسبة الى الخطا والسيان، واما البواق فيقول اما ما استدل بها
عليه وما اضطر الى البرهان، فيطبق من هذه التمسك على فهمهم منها في عقلا، وهذا هو معنى جميع الهم
من غير اختصاص بهذه الامة، ومن غير فهم عقلا بل هو على غير وجه، وهو فهم من هذه الامة وخاصة
كما وردت على طبق آيات واخبار اخر، مثل قوله ربنا انك تعلم السر ولا يريك السر، وقوله لا علم الا بالله
في الدين، وقوله بعثت على الخلق السحرة الهللة وايضا، ودخا واخاف من بيان عدم دفع سائر الهم كما
يخص على من تصح كتب الاخبار والاعاديث، واما ما لا يعلم من فلا منافاة، فيكون معنى ما في هذه الامة من

من حيث الملاحظة وبغير وقوع غرض سائر الهم من هذه الحسنة فم تعلم كما قلنا مكلفين على الأخذ بالصياط
فيما لو دعاهم وأما الشك الباقي وهو لحد والقيمة والوسوسة في الخلق حتى على صور ذلك إنما لا يخرج أحدا
من تبت عليها آثارا والثاني في وقوع غرض الهم كما هو مخرج عن هذه الأمه والاول هو انهم على قبحه ولو ادعا
من تبت عليها انهم كعتل النفس ومثلها في ما شاذ تبت عليها انهم غيرهم كما لو ادعا غيرهم من مطلقا عن
هذه الأمه ولو ادعا غيرهم في ما شاذ تبت عليها انهم غيرهم من مطلقا عن هذه الأمه ايضا لما ورد في الخبر ان الكثرة من الذم
سواء تبت عليها او تبت عليها ولا تبت عليها انهم غيرهم من مطلقا عن هذه الأمه ايضا لما ورد في الخبر ان الكثرة من الذم
واللوم عليهم وقران مانع عن قبول الطاعات فقلت ان لا منافاة بين كون مذهبنا لا استحقاق العقاب
وبزعم العقاب عليهم في الملاحظة كما في الصغار بالنسبة الى تارك الكبائر وكذلك لا يفرق بين ما نعتي قبول
الطاعات لا نعتي مانع من بعضها اذ في الواضع الفرق بين القبول والعصاة اذ القول انما هو باعتبار ترتيب
الثواب والعصاة باعتبار سقوط التكليف فكيف نعتي يقطر التكليف ولا تبت عليها في الثواب بل صاورة مانع
والحد لعل كل نفس كالحبيب للثمة لا ينفك عنها ما لا يرد والذم ليس في الملاحظة في دفع التسايف بين ذلك
الحديث وبين العباد الاخرى على الحد في العباد الاخرى على المملوكه الذي لا ينفك عن هذا الحديث على ما لم يصل الى هذا
الحديث على حد الخطر انقلب مع هذا التوجيه في نفس فاسد لا زعم الملاحظة على الخطر انقلب عما
هو من الملاحظات لعدم خلق الانسان عنده كثر الغرم على المعصية فاما يمكن ان نفي انفسه كما تدل عليه ذلك ولا
والصواب ليس يقال في مقام التوجيه في الحديث ان المذموم دفع الحكم والذم والمترتبة على الملاحظة في كل التسعة
له انما ادخ في الملاحظة في بعضه ودفع نفس الملاحظة في البعض كما يجوز بقاء من الوجه مع ان تفكيكه من اجزاء
وهذا البناء يستلزم ان هذا الحديث على ما تفرع عليه هذا الحق كما يظهر من حفظه كما يتم في جملة من
شروط العبادات هذا كله لا قد ادنا واحدا الملاحظة واما مع عدم اخذ الملاحظة والبقاء الحديث على ظاهره
فلا بد من حمل الامه في الملاحظة من حيث المجمع فيكون المعنى ان هذه المعصية باعينا لما هو مخرج عنه وذلك هو
المعصوم فيهم في كل الامه فم دفع كل التسعة عنده هو مخرج عن المجمع والامه من حيث المجمع ويكون الحديث في المجمع
صالحا ويكون وارد الامه والذم ان باعتبار كون المعصوم مطلقا في المجمع ومن سائر الهم فان في رفاها هذا الشيء

يختصصوم وفيما موجود وهو امام العرف القائم الموجود والموجود ظهوره بحال للغير فوجد صلوات الله عليه وعلى آله اجمعين لكن في بعض الامور كان فيه من جهة المعصوم كزمان نعيم وهو بهذا المعنى اي عدم المواخاة ايضا بخلاف ظاهر الحديث العصور والاستغراق في الجموع وسلام لتقييد المفهوم ايضا اذ مقتضى ظاهر الحديث على هذا يجب ان يكون في المعصوم في الجموع اذ كان موجودا في سائر الامور وان لم يكن في الجموع فلا ضرورة لكتاب الخرافة في المفهوم ايضا فيلزم ان الكتاب بخلافه والواقع في ذلك لا يوافقنا في غير جملة البراءة وحاصل الكلام ان في كل من تلك التوجيهات العديدة المذكورة من جهة المواخاة اعتبار في اليد في المفهوم او بتقييده بما اذا كانت التسعة مبنية على اختيار المكلف او على التسعة المنقبة في المفهوم على سبيل المعصوم لعدم السلب بحال الحديث على عدم اعتبار المواخاة يلزم ان كتاب خلاف ظاهر زيادة في المنطوق والاف في المفهوم لكن لا يفرغ من جهة البناء واضمار المواخاة في الدليل على اصل البراءة معناه فالإدعاء هو عدم الاضمار المذكورة العناوين في التسعة ليس من قبيل المعصوم ايضا وكذا ما اضطر والبرهان لا يفيك يمكن انباء الحديث على ظاهره والقول بان من قبل التسعة هو مقتضى هذا الامر خرج من الجموع وايضا معناه انما لو كان ذلك في دفع التسعة في المعصوم فلم يمتنع من قبل التسعة بل كثير من الاشياء مرفوع عنهم فكما ان التسعة كيف بعد الكتاب والحال ان ايضا مرفوع عنهم غير ان كثير من التسعة نحو اختصاص بهذه الامور وكانت مختصة بالمعصوم فعلى الكتاب شيئا فيلزم ان يرفع فالاذني بالتوجيه هو افعال المواخاة والتوجيهات المناسبة لردواود الخصم على بعض الاديان التي انبغى في الجملة والاول كنهف السند وكذا التسعة اصولية ونحو ذلك لا يجب عليه ما اقبله السابق من ان تدعي ان التسعة ردواذني على معناها الحقيقي الذي هو دفع نفس موضوع التسعة فليدبر حملها على معناها التجاري واذن من بخلافه باعتبار التسعة في المواخاة ونحوه فتبين على اقر الخرافات كما هو القاعلة للقرعة العرفية من عند تعدد الحقيقة وتعد الخرافات على اللفظ على اقر الخرافات ذلك ان يرفعها ولا ذلك في اقر الخرافات منها هو في جميع الادوار فلو اننا كثر جميع الادوار في الخرافات انما لم يزل عليه لزم ان كتابه خلاف ظاهره وهو تخصيص جميع الادوار بالادوار الكبيرة لهذه التسعة ما ثبت غير مقتضى قطع مثل انسيان كل اسم كان في ادوار التسعة قطع وهو غير مرفوع واذ اداد الامر

بما ارتكبه الجاحظ وجبه واحد وارتكبه جرحه جان باعتبار جاحظ مختص في الاول ولى واركانا في الثاني
الاحاطات قلت ان كل ما في الدنيا لا شرعية واما الدار الشرعية والعقلية التي ليست في الدنيا في سلب بيانها اصل
ليست داخل في الرواية من اصلها فانما ذكره ليدل على خروج شخص مختص فان قلت ان هذا انما هو شرعية غير شرعية
فقط وذلك مثل النفع والديار وان كان في مقام الخطا والسيان ونحوهما فانخص لان ذلك على كل حال قلت
ان المدخل في الرواية في كل اثار الشرعية التي لا تنافي الانسان لما عرفت ان الرواية في مقام الانسان وما ذكره الضمان
والدنية لو كان من غير ما ذكره المقدر على ذلك في هذا انما في الانسان الله هو بالبيان للجميع لا في انظر ان
هذا انما هو شرعية او غير الضمان والديار غير شرعية ليعرف ذلك كما هو صلي مع الخاصة سيما فان هذا هو على عدم
وجوب الاعادة مع الظاهر مع كماله في الرفع وان كان المالك على الاعادة على المالك لا يعقل الا عدم وضع هذا
الامر في ان المختص كماله لا ينافي في الانسان ايضا قلت ان المالك يحد في الرفع لعدم الاعادة كما هو الجاحظ لو كان في
بالاعتبار المذكور فلا يرد وادراكه ان المالك انظره في المالك في شرعية فانه السوء البذر مقصود به
الذكر واما في حال السيان فلا شرعية لما في قوله من جميع الدار سافا في اوقات جمل من الدار الشرعية في الشارع
تملك الموقوفات البيع كماله المدا في الاحكام الشرعية في بعضها تناقض قلت ان ايات الدار خارج الموقوفات
لو كان بشرط السيان والخطا فالمراد بالمراد ان الفعل من حيث هو حكمه من حيث السيان والخطا ونحوها
لحكمه من حيث هو الرفع وبطلته فان التناقض والتناقض لان اذا كان الحكم من حيث هو وكان هذا التناقض بحسبه
بالحيثية المذكورة من موعا عند ذلك الحكم واما الجاحظ النفا ولو باعتبار الحيثية المذكورة فلا تناقض فان قلت
ان في هذا لا يعقل ان شرعي فلا فاية ما يعقل ان شرعية هو العقاب والمواظبة وهو ليس من مجموع ايات
الشارع بل هو عدم التعلق وعدم الاقرار في الدار الشرعية سلمنا كون اوافيخ اما ان مرتبة على التعلق
فما خارج عن موضوعه ولا يعلم واما ان مرتبة عظم وان لم تكن مخالفة عند فذلك ما عاين جبلة والقواعد
التي منها التكليف على اطلاق وبطلته فان من الامور التي لا يعلم ولا يمكن عقول ان شرعية من غير ان الانسان
على الامة قلت ان الدار الشرعية المقصودة ههنا لا يعلم هو وضع التكليف بالحيثيات فلا بد من تعقل العقل
التكليف بالحيثيات والزام ان مرتبة في ايات العقل والعلوم شرعية كانت او وحيثية العقل كان في الامور السابقة

كان قد سخره ووجهه على كونه الموهوب ومنه يعلم بمرارة الدنيا كما وضع هذا القول على علمه فيجب
 الاحتياط عليهم هذا نعم هذا السكال آخر وهو انهم التخصيص في الزواجر بالنسبة الى العقاب او العادة فانها
 من الامور الشرعية لغوثة العقل شيئا او عدا ومقتضى الزواجر بناء على هذا الحق من انزالها منها فرفع جميع الا
 الشرعية هو رفع العقاب والعادة اذا كان فوضت الامور يستند الى التسيان فيلزم التخصيص فيلزم المخدور
 المذكور انما يرفع السكال اما في مسألة العادة فلا ينافي مع كونها في التسيان لاسيما الغيرة من حيث هو
 كما ان مقتضى الخطا لا يحول في الشرع فلا يمكن العقل بجليل في رفعه هذا الحق لخطا عزيمة كونه متاخضا
 لغفلة الخطيئ موكده ورفع اولئك التبع اي رفع آثار العقل في حيث هو فعل لا يرفع الا ما رفعه وان كان حكم
 من حيث الخطا والتسيان ونحوها لا يلزم التناقص كما لا يخفى واما العقاب فلا ينافي في رفعه في السكال باقية
 على هذا في رفعه العادة الا اناسم التخصيص المذكور لكونه لم يقدم افعالا لما عدا عليه وان كان مع
 التخصيص خلافه فظاهر آخر وهو انما المذكور في ذلك لا ينافي في تعارض الاحوال وتقدم بعضها على بعض
 هو العرف والعرف العرفي ونحن اذا احصا العرف رتبنا بعد ذلك الجواز وان كان مع خلافه فظاهر آخر وهو
 على الامور المذكور لكونها لا ينافي في النظر الذي يراى في التخصيص العادة ايضا وادبها في التخصيص كما لا يخفى على
 المتأمل في محله اذا كانا في الجملة فالمراد من هذا الاصل في الآراء في المقام سواء قلنا بالتقدير الاول ام قلنا بالثاني
 ومنها اي من الاخبار يعلم الناس في سعة عالم يعلموا ويمكن قراءه الحديث على نحو انما في سعة اللفظة
 ما دخلها موصولة او موصولة كما يمكن قراءه على غير الاضافة اي بتكوين لفظ سعة فتكون زمانية ومحلها
 الاختيار فيحكم التبادر من التبادر منها كما عليه جماعه كونها زمانية او موصولة ولا موصولة وعلى
 التقادير الثلاثة سواء قلنا انما زمانية موصولة ام موصولة يتم الاستكمال على المقام ولو قلنا انما لوجها
 لفظية ما زمانية من غير ما عداها عتبت زمانية فلا بد من هذا المتعلق وهو فعله الثاني في وقت
 المتعلق بعينه المعموم فالحق في سعة عالم يعلموا شيئا فيلزم كون زمره من غير سعة صلتهم
 وله يعلم شيئا من القواعد الاسلامية من خواصه في السعة من غير شيئا في التسمية العالمين ببعض الاحكام وهو
 البعض فيلزم الزواجر في حق قلنا انما يفيد هذا المتعلق المعموم ان الذين في البيان شيئا لهم حيث جعل الحرف

الكلام في هذا السكال
 في سعة عالم يعلموا

المحذوف عليه والظاهر فانما الناس في سعة من كل شيء عالم يعلموا ذلك الشيء فلا يستدل تمام من هذا الحق
 التبادر ولا يخفى على من يعرف سعة صلتهم السلام هذا مقتضى تقييد بعضهم بالزواجر المذكور ولهم وجهه والظاهر ان
 ما لا يتورد كبر في ذلك بل يراى انما الفعل المتفق في حكم التذكرة في سياق الفقه وهو تقييد المعموم فيلزم انما هيبة العلم
 وذلك مختص من غير سعة صلتهم السلام ومن غيره فبقية الزواجر وبنا سبب الجواب المذكور وانما على التفسير السابق
 فله وروى ذلك يراى انما هو المتعلق عام لا يستلزم سقوط الزواجر في حق ذلك من حيث العلم بل في حق العلم
 ببعض المعارف وانما في ذلك البعض عام لا يختص كانت مستندة بوحدة فلا يصير الموكد مختصا في حق سعة صلتهم
 السلام بل في شيئا من العالمين ببعض الاحكام لظاهره ببعض الزواجر الدليل وقد اجاب عن الزواجر المذكور بان
 يوجب تخصيص الناس في الحديث على غير ما يرفع سعة صلتهم السلام وهذا خلاف الحق بل يستلزم تخصيص الاكثر
 وحيث انما يرفع من قبيل التخصيص بمراتب بالاعتداد بالكل في الفرد حيث حمل الناس عليه وانما هذا من التخصيص اذ هو
 قدر العام على بعض افراده والاختصاص ليس كل بل العام باق على عموم موكدا وجعل في حديثه عليه والناس في
 الحديث بناء على ايراد المورد كك ولعل هذا ما لا يتورد بالتقدير الاول فتم ومنها قوله على كبر في مطلق
 يرد فيه وفي طريق آخر حتى يرد فيه ما روى وفي طريق ثالث حتى يرد فيه وفي كل الطرق الثلاثة
 يرد على المقام فتقول على الطريق الاول ان هذا الحديث ياول بقبضه كلية على كل ما يرد فيه وهو مطلق او قيدية
 من التكملة على ما روى وان كان كل وكلا في يندرج تحت موصوع تلك القضية الكلية يكون حكمها وهو كونها مطلقة
 لندفع قول بطريق الشكل الاول ان هذا الشيء المذكور علم يرد فيه فعل ما بالقرن والواجب او بالامارة والظاهر وكلاهما
 كل من مطلق هذا الشيء المذكور مطلق فتدبر على الآراء وقضية انما بالقرن المذكور تحت موصوع الكل وهو
 موضوع الكبرية بحكمه المذكور والظاهر ان القضية الكلية ناظرة الى الواقع انما هي بتقريبها الظاهر ان الزواجر الواقعة
 بحكم الشرع وادلة الشريعة كالتبليغ والام لا يعمم سعة المراد بالورد في الحديث امر الصدوق والواقع في حقه حتى يصدر
 عن الثالث في غير ذلك على قمين انما انما يكون معنى الصدوق المتفرقا الى الوحدان في حقه حتى يصدر عن الثالث في
 نفس ويصل اليها او يكون معنى الصدوق المتعلق سواء وصل اليها ام لا ويكتفى بغيره من الوصول اليها في حقه ويصل
 الحكم الصادر من الدنيا وقد قيل على المعنى الاول من قوله في الصدوق في حقه سواء وصل اليها ام لا ولا ينافي

كما عرفت من التفسير المذكور

بالوجوب وهذا كما ترى مثله إذا أخبر البراءة أن كانت معوية بما لا يورث ولا يورثها من ذلك ولا يورثها من ذلك
 إلا أن يدعى بالوجوب الجواب عن السؤال فلو خطت وارت الحول وعبد هو بغير ذلك كما أن الوجوب في الدين محتمل
 وهذا كما ينبغي بناءً على البعد على الاحتياط ولا يورث بالوجوب فكان هذا القول نظر إلى تلك الألفاظ العرفية المتداولة
 بين الحول وعبد هو فلو قيل على الاحتياط أنها بناءً على العقل وأهل العرف فيكون كذلك إذا أراد الأمر بالوجوب بناءً
 أو ليس هناك سلباً هنا ينبغي أن يقال هذا العرف بناءً على العقل فلو لم يرد هذا العرف في ذلك لكانت هذه غائبة
 ما يمكن أن يقال للوضع الشك والتمناه في المثل أي أنه يريده من هذه الغلبة فيجوز أن يورث هذا العرف سلباً
 إذا غلب وأما الحول فيصا دونه نعم بالنسبة إلى عبده يكون وجوبها إلا أن الغلبة في الأمر الشارح على العكس كما
 قد في محله من الأمور المسئلة التي لا تستلزم غلبة ولا شرعية فيكون على النسبة كما لا ينبغي وكيف ما كان
 القول الأول أما البراءة من الوجوب فلو دللنا سابقاً المذكورة في البحث المتقدم أي إذا أراد الأمر بالوجوب
 إلا بآية خاصة من النجاشية ولا يورث ولا يورثها من ذلك ولا يورثها من ذلك ولا يورثها من ذلك ولا يورثها من ذلك
 المذكورة في الأمر الشرعي على عكس ذلك وأما العرفية وأما النسبة الظاهر فلا زال الجحان هو العقل المتين وكذا
 ظاهره لا ينبغي أن يورثه بالاصل فيكون لا يستلزمها أي متساوياً من الأصل فيقال في قاعدة التسليم في
 أخبار النجاشية فأيما مثل مجرد احتمال الاستحسان في مثل المقام المذكور النص وإيضاحه بالعرف حيث يكون لا
 وأما الوجوب والنسبة يكونان محتملين متحققين في الجواب بوجه قطعاً وفضلنا على المنهج امره في حالته
 عدم فصل الوجوب وهو المنهج من الترك محتمل فأيما بالاستحسان فلو قلنا أن الشيء فصل الوجوب في الحقيقة
 الجحان فلو هو الجحان قلت هذا سلب في صورة ما إذا كان استغناء الفصل قطعياً وأما لو كان استغناء الفصل باعتبار
 الأصل كما في العلم فلو قطع استغناء الجحان هذا أولاً وثانياً عدة الدلائل المستفادة من العقل والشرع فلو قلنا
 أن مقتضى أخبار العلوية القول بالشيء أو الخبر لا يورث من مقتضى سلبنا وذلك الأمر بالوجوب في الدين نظر إلى
 تعارض الخبر لا يتأخر ما فيكون مقتضى أخبار الخبر قلت ولا من تلك الأخبار غير مقتضى إلى مثل المقام في الأمر بالخير
 يكون فيما إذا أراد الأمر بالوجوب الجواب في دور الأمر بالخير لا يورث ثانياً أن في أخبار العلوية ما يجيب عن الخبر
 الأخذ بما شئت من ذلك المقام يكون ذلك هو هذا القول على أنه لا يورث سلباً الظاهر هو البراءة من الوجوب في الأخذ بالقول

الأخذ بالقول المشهور هو مقتضى تلك الأخبار فإن قلت إن الشهادة هنا فوقانية والشهادة التي هي المرجح هي الشهادة الروائية
 قلت إن مورد الروايات العلوية وإن كانت من الشهادة الروائية لا من الشهادة العقلية بل هي مقتضى الخبر لا مقتضى العقل
 يمكن أن يقال إن الشهادة رواية فيما إذا تعارضت النسخان فإن الرواية لا تليق على التمسك بمقتضى الشهادة في
 المسئلة وهي كالمسئلة فإن قلت بناءً على كونهما الشهادة من الغفوية والرواية مقتضى موضوع الأولى أي
 القضية لا بد من تحقق الشهادة عند كل مورد من موارد القضية وإن ذلك وفي ذلك بناءً ما قلنا كيف تحققها
 في كل المسئلة بحيث يتعلم ما جريتها أو إن يقال إن مجرد هذا الخبر في مثله ورواياته عند ذوي العلم
 مستحب ورواياته بقول آخر واجب ونقص من عدم وجود الشهادة بالنسبة إلى الحكم الروايتين أي لا شهادة على الوجوب
 وله على النسبة لا رواية ولا مقتضى في مثل كونهما أن يقال إن مقتضى اعتبار أن عند تعارض الوجوب والنسبة
 ودورانها بينهما المثل على الاستحسان فإن هذا الشهادة في المسئلة الأصولية والروايات المتعارضان في المسئلة الشرعية
 فتلك الشهادة في كل المسئلة كقيد لا سيما على خبريات سلباً بالنسبة إلى خبريات ذلك المثل لا بالنسبة إلى خبريات
 موضوع كل آخر اللهم إلا أن يقال إن أخبار البوارق المتعارضة في الموارد الشرعية تكون الشهادة على خلاف ذلك كما لا ينبغي
 وأيضاً نقول إن غاية التخيير بقرينة إذا كان ذلك من اعتبار تعارض النصين وحمل الكلام على منعه عما كان الدور
 باعتبار فعل النص لا بما لا يورث من التخيير في غير ما إذا تعارض فيه النصان فإن قلت إن أدلت التخيير فيما إذا تعارض
 النصان في غير عدم القول بالفصل قلت أولاً أن يمكن القلب وثانياً أن لا يقتضي مقتضى التخيير بالوجوب
 النسبة في غير ما تعارض فيه النصان لا التخيير هذا بالنسبة إلى الأخذ بالروايتين المتعارضتين وأما إذا
 كان الوجوب محتملاً مجرد احتمال فلا يعمل بالتخيير هذا على أنه يمكن الحكم بالتخيير باعتبار أخبار العلوية لا بما في
 متعارضة وإنما ذلك لأن أيضاً فلا يجزئ في المسئلة الأصولية كما حقق في محله وذلك ما لا يبرأ وهذا سلب
 أن أراد الأمر بالبرز الخلقية بالوجوب والنسبة الباحة فصل الأمر في البراءة أو الاحتياط قلت إن مقتضى المسئلة
 البراءة كما في القضية التي لا يورثها من البراءة هنا الجاحية فصله عن ذلك لثبوتها وكذا فيما إذا أراد الأمر بالوجوب والبراءة
 وهكذا إذا أراد الأمر بالوجوب والنسبة الباحة والكلية وحمل الكلام على جميع صور الشبهة التي هي بين النصين
 المذكورة ثانياً لا يورثها بآية وبالحمل مطلقاً وإن أراد أن في الشبهة التي هي في الأصل في البراءة أو ما عرفت

في رواية التخيير
 بالبراءة والنسبة

منه فلو ان كان ذلك في الجواب بل في الاستدلال والعلية العرفية وقد عرفت ما فيه فلا إشكال في
البراهة عن الوجوب في جميع تلك الصور او ان الكلام في الاستدلال الظاهر في جميع تلك الصور وبمعنى انما
يتشبه عليه الاثر الشرعي على المحل الشرعي مثله ان كان وضوءه شلو يتشبه عليه الاثر الشرعي الذي من دفع المحل
بعد فحينئذ يثبت على فعله قطع اوله بل في الرجحان العقلي الذي يكون باعتبار ما في نظر العقل يكون
راجح من ان يثبت على فعله قطع اوله بل في الرجحان العقلي الذي يكون باعتبار ما في نظر العقل يكون
اي الشرعي الذي يمتنع المطلوب من الشرعية المترتبة عليها الاثر الشرعي وباعتبار الذي هو تحت عنوان كل واحد
الاحتمالية والاثر الشرعي والاحتمالية وكيف كان يمكن ان يقال ان من جهة شرعا وذلك لا يمتنع لما
احتمل الرجحان عقلا باعتبار احتمال الوجوب لا جهة فالحقيقة منفية قطع اذا الفرض كونه مثبتا وجوبية
والرجحان محتمل وكل واحد كان كذلك فموجب عقلا وكل واحد هو راجح عقلا فهو راجح شرعا ولا يستحب الشرع ثابت
مثله الداعي عند رؤية المعلوم اذا احتمل الراجح وكما في الداعي هو المطلوبية باعتبار احتمال كونه
مطلوبا باعتبار الشارع وكونه في الواقع ونفس الامر حتميا ومطلوبا وان يكون الفاعل شابا ناجوا فمقتضى
فيكون هذا العمل في الحال التي قصد بها الطاعة وكل واحد قصد به الطاعة فهو راجح عقلا وكل واحد هو راجح
هو راجح شرعا وهذا هو المستحب الشرعي فان قلت ان المعلوم في مسأله ان كان الحكم الشرعي تشريعا وانما اذا
ارشاديا مثل الامر بالطاعة فلا يثبت بهذا الاستحباب الشرعي ولو لم يثبت ان ذلك الشرع هنا بالرجحان هو عين
الحكم العقلي الذي هو الداعي المذكور في الطاعة وهذا ارشاد في صرف ذلك قوله طيعوا الله واطيعوا
وهذا غير الاستحباب الشرعي قلت ان بعد تسليم ان الواجب موجود في الفعل المذكور فلا معنى للمقول بان شرعي
المستحب الشرعي لا لا ينفك بالمستحب الشرعي لا نال يثبت على فعله وكذا في ان باب العلماء الادب والتمسك بالدين
جوي على قضاء عباداتهم من الصلوة ونحوها من بعد ما في ذكره غيبا وفي مجزأ احتمال خطأ بعض اجتهادهم
في جزئيات مسائلها فيفتحوا لغيره من ذلك ويقصد من بينا القرينة وتبين ان ذلك وجه ذلك ان
يكون بعض ما لا يستحب وجوده في الشرع الاستحباب والالكان تشريعا في ما في الاشكال في هذا الوجه لا يثبت
النسب الظاهر الشرعي كانه في محله الكلام ان صدق العبادات باحدا مودع لئلا يكون بوجود الامر

الامر بالمعروف النفي في الشرع الثاني بوجود الامر بالمعروف الاجمالي الشرعي فلا يثبت في صدقها باحد هذين الوجهين
الثالث بوجود الامر بالمعروف الاجمالي الاول نفي صدق الامر الاحتمالي والكلام في صدقها بان قلنا بكفاية
هذا المقدر في الصدق المذكور قلنا بالاستحباب الظاهر في ذلك قلنا وان قلنا بعد هذا قلنا بعدم الاستحباب
المذكور بل في غير ما في الباب مجرد الرجحان العقلي الذي يثبت على فعله غير ترتيب الاثر الشرعي عليه وقد عرفت ان
مقتضى صحة العلم والورع من سلفا عطف ما يصدق منه الكفاية في ذلك قلنا ان ذلك في اعتبار عقيدة الفرد
في العبادات واجبة كانت وتحتية وهو لا يتقيد بوجود الامر المحقق للمعروف انما احتمال او تفصيلا في ان يعناه
متابعة الامر كما حقق في محله واما اذا لم يكن كذلك كان هناك مجرد احتمال الامر فكيف يقصد به التقرب قلت
اولا بالنقص بالامر المتحقق مثلا في الصلوة ونحوه فان يفاده وجوب الاتيان بالصلوة واما قصد التقرب
فان كان مجرد ذلك الامر بل في الدور كما حقق في محله فان كان وجوب قصد التقرب هناك لوجود نفس الامر بل
او امره طاعة فكل هذا نقول بولوا اريد واما بالجليل فان فاده الامر المذكور هو وجوب الفعل والاستحباب قصد
التقرب وقصد التقرب لغرض ذلك الامر وكونه من الامور المستحبة الواجبة طاعة ومقتضى الامر والدنيا واعتدائهم
سبحانك لا يدعي ما ذكرنا اخبارا والتسامح شلو في ذلك فاننا في المسئلة فيما اذا تعارض النقصان و
نقول بالاستحباب الشرعي فيه لا اخبارا والتسامح ويتم في غير ما يعلم بالقول بالعقل وتقرير ذلك لا في واضح ان كل واحد
ان لو فعل المكلف الفعل المذكور في ذلك ان الواجب فكل لو ورد ان يتركه ثوابا فعله في غير غير عرف
فان قلت انما اخبارا والتسامح الامر بمقتضى الاستحباب العقلي الذي هو مجرد الرجحان وكل واحد في الاستحباب
الشرعي بالمعنى الذي عرفت قلت ان ما اخبارا والتسامح هو الاستحباب الشرعي بالمعنى الذي عرفت كل واحد في
بناء العلماء خلفا عن سلفي فكيف يتم التفسير ودفعهم الاصولية على القول بتلك الاخبار لا ينفك عنه
المستفادة منها من غير ذلك فحينئذ لا اخبارا ولا استحبابا في المسئلة الشرعية في جميع الواجب يثبت ان
تعرف صدق مقالنا راجح كتمه يصدق مطلبنا وصدق مقالنا وايضا يشهد بالاستحباب الشرعي فتاوى الفقهاء
بالاستحباب لا حتميا ولا بالاستحباب التخياري اي انه هو ختمه والفقير لا والله هو الاستحباب الارشادي والاشا
الشرعي وايضا في حق القول بالاستحباب في كثير من موارد المسئلة على سبيل المثال ونحوه في تفصيله باذنك وبدين

والاشتغال اوله صا الى البراءه وسله مواصله الاشتغال هكذا قبلنا اللهم الدنيا قرضه نظرنا الى الشئ العجز بانه
ان تطلبنا بعدا عن البراءه بانه والعمل بالاشتغال بالنسبة الى اصل العمل فلو زعم القائل بالاشتغال في مسئلة الشك
في الشرعية والحرية اذ على هذا يرجع الشك الى الشك في المكلفه وهذا خلوه من الغرض لا من الغرض اذ على
البراءه هناك واما اذا كان المراد من اشتغال اصل الاشتغال بالنسبة الى غير الشك في المكلفه لا من الغرض فيمكن
بالنسبة اليه واما الشك في نفسه وغيره فهو كذا صحيح ان لا يكون الغرض بالاشتغال بل بالغيره واجبا على نفسه
فلا ولا خلاف ان هذا هو الشك الذي يعين الغيره فالصواب في الاشتغال بالنسبة الى الحره لا من الغرض بل يقينه
وهو يقينه لانه لا صلا في الوجوب في كلامه الا ما به من تركيبي الوجوب بغيره لا مع قطع النظر عن اصل
العلمية الفقاهية وهذا واما اذا علمنا وجوب شيء في العبادة وعلمنا نفسيتنا ايضا الى اننا شكنا في اننا واجب
غيره ايما اوله مسئلة الشك بناء على مذهب سيده فانها بعد ما علم وجوبها في العبادة وجوبها ايضا
ان الشك في غير شيء ايضا وكيف كان فالصواب ان يقينه في مسئلة فتقوله بمنه المسئلة مسئلة الشك في البراءه
والحرية وعلى القول بالبراءه هناك نقول بها هذا الصواب وكذا على الاشتغال **س** حار اذا ثبت كونه انشائي
واجبا غيرا في العبادة اننا شكنا في ان شرطه وجوبه في تصورنا يرجع له انما ان الشك في انجزه او شرطه
واما ان الشك في انجزه او شرطه عباده واما ان الشك في انجزه او شرطه عباده واما ان الشك في انجزه او شرطه
عباده او شرطه معاطة او شرطه معاطة فهذا هو رابع والعرف في العبادة والمعامله واحم وهو ان العبادة
يتحقق بالموافقه وهي من العبادة والعرف والمباشرة النفسية وانما على الوجه المرسوم واما المعامله فلا
يشترط بالموافقه المذكوره كلها وان كانت تجتمع مع بعضها مثل المرسوم وغيره من كونها فيما اذا ثبت
ذلك فتقول ان الصورة الاولى هي في صورة الشك في انجزه او شرطه عباده او شرطه معاطة او شرطه معاطة او شرطه معاطة
وانجزه للعبادة لانه يرجع الشك في انجزه او شرطه بالموافقه المذكوره اوله واما الاشتغال فيكون بالشرط
اذا الاشتغال باليقين في حق البراءه اليقينية فان قلت فممن مسئلة فيما لو انما في شرط عباده واما في الشرط
المشكوك في وجوده في براءه فممن مسئلة في انجزه او شرطه عباده او شرطه معاطة او شرطه معاطة او شرطه معاطة
اوله ان معاطة من قبله فممن ما لو انما في انجزه او شرطه عباده او شرطه معاطة او شرطه معاطة او شرطه معاطة

المذكور واراد على البراءه وروى السبب على السبب واما ان الشك في انجزه او شرطه عباده فيمكن ان يقال
انجزه لاصل البراءه في الاشتغال فذلك لانه اذا كان منجز فيكون في نسبة الشك الى الاجماله المتحققة في الكل واما
اذا كان شرطا عباده فانه لا يكتفي فيه بالنسبة التفصيلية فان اوله من البراءه انما هو في وجه النسبة التفصيلية
فلا صلا في يقينه لانه لا صلا في البراءه عن التفصيلية اللهم انما يقال ان هذا هو فيما اذا لم يكن الشرط انشائيا
واما اذا كان انشائيا كالنظر في المسئلة في يقينه في النسبة التفصيلية فلا يكتفي فيه بالنسبة التفصيلية بل بالبراءه
معادضة بالمشكوك اوله واما ان الاشتغال واراد على البراءه كما به في محله فممن مسئلة في انجزه او شرطه عباده او شرطه
تفصيلية وثالثه ان الامر من غير المتباينين وان النسبة واجبة لانها مبررة بكونها اجمالية بكونها تفصيلية
ولا يمكن تعيين الحادث بالاحتمال ان الشك في الحادث فممن القاعده بعد التقدير في تعيين الشرطية والحرية
بالدليل اللفظي باعتبار انهم العرف والتقدم والتمسك بالاصل عدم الحرية لهما معادضة بالاصل عدم
التقدير والتمسك بالاصل البراءه فاحداهما له انما يقين معادضة بالمشكوك في الاشتغال في الشرطية
المذكوره فلا يحصل الى العمل بالاحتمال في تحقق المقام والاحتمال في المقام هو ان يثبت انما هو في
تفصيلية كالمقام في الوجوه الشافيه فممن ان الشك في الاشتغال بالاحتمال في المقام فقلت في الفرق والفاصلة
في المقام بين الشرطية والحرية قلت انما هو في الفرق بينهما في غاية الوضوح لانه شرط مقارن لتمام الشرطية
كالمشرط واما او كذا فيتم الشرطية انما هو في الفرق بينهما في غاية الوضوح لانه شرط مقارن لتمام الشرطية
والمعاصرة العقلية ان الشرطية تفصيلية قبل المشرط وتتوقف المقارنات عليها انما هو في الفرق بينهما في غاية الوضوح
شرعيا ومن غير هذا ايضا ومنها انما هو في الفرق بينهما في غاية الوضوح لانه شرط مقارن لتمام الشرطية
والاعم على هذا القول ومنها انما هو في الفرق بينهما في غاية الوضوح لانه شرط مقارن لتمام الشرطية
ومنها انما هو في الفرق بينهما في غاية الوضوح لانه شرط مقارن لتمام الشرطية ومنها انما هو في الفرق بينهما في غاية الوضوح
على الشرطية لانه هو في الفرق بينهما في غاية الوضوح لانه شرط مقارن لتمام الشرطية ومنها انما هو في الفرق بينهما في غاية الوضوح
موجود والبراءه وافقه معادضة واما انما هو في الفرق بينهما في غاية الوضوح لانه شرط مقارن لتمام الشرطية
او معاملها وكذا حكم العنونة الرابعة في انجزه او شرطه عباده او شرطه معاطة او شرطه معاطة او شرطه معاطة

هذان في مسئلة صلا في العبادة
ولا صلا في العبادة في الشرطية
يقوم من الفرق الشرطية
لانه لا يكون في الشرطية
عقلا بانه

في دعوى الاستئناف
الذين يأتون في الشبهة
الوجوبية

سواء زاد أو اقل من ماله ذلك الذكر وكانا اوتباطين في الشبهة الوجوبية الحكمة مع العلم بالتكليف
اجماله وبحصول الامتنان بالذكر من باب القدر المستيقن قبله بالبراءة المطلقة كما عرفت من الاصول وقيل
بوجوب الاحتياط والاستئذان كما عرفت من قبل الشروع في ادلة الطريق له بدخول الاستئذان في المقام وقد عرفت
وهو ان نظر المتأقن في مسئلة الصحيح لا يعرف ما اذا كان شك في ركنية الشيء وعدمه على لزوم الاحتياط
والاستئذان من ركن الشيء هو ظاهر ولا يتحقق ذلك الشيء بالبيان ما يتقدم به فاشك في صحة المتيقن في
نفس المتيقن وحسب كانت مطلوبة المتيقن متيقنة فلا يحصل البراءة من الاستئذان ما يجمل في صحة ما عرفت من ركنية
لعدم الامتنان اليقين عند عدم الامتنان به وهذا هو الاصول المتصور علمنا من الصحيح ولا يخفى وهذا الاتفاق يتأ
اختلف في هذه المسئلة من اطلاق كلامهم فيها لبيان اذا كان شك في ركنية شيء ما يعلم انه على غير وجهه
غير ذلك او غير ذلك ويشك في ركنه وجهين اولا في علمه كونه ركنه او لا واما في علمه كونه ركنه في علمه
متيما اتفاقهم هناك وعليه يحصل الاتفاقين في خلافهم هنا وفاقهم في بحث الصحيح ولا يخفى على من شارك في
ركنية الشيء المتصوره ان كان الاستئذان متيقنا ركنية كونه مقوما للمتيقن كائنا وحيث انتهى اشتغال المتيقن
حاكا بآيات من كونه ركنية فلا يبرهن العمل بالبراءة في تلك المسئلة ايضا اللهم الا ان يجاب عن التساؤل المذكور
ويُدفع الاشكال بان يمكن ان يكون النزاع هناك محضاً بالاختلاف في هذه المسئلة بتقرير البراهين في تلك
المسئلة كما يقتضونه لهم البراءة في صورة عدم العلم من المشكوك فيه ولو كان ركنه في علمه متيقنا ولا
احتياج لهم الى البحث في مسئلة الصحيح ولا عذر في تاريخ في تلك المسئلة لم يتفق هذا الحق برؤا قض
والاشكال بل المنازع عن هناك المتفق على اتيان المشكوك فيه لو كان ركنه والنزاع في غيره من المختار
ههنا فلو تنازع في ذلك ما تضمن فيه من تاريخ الاحتياط هنا هناك الى انه هل يكون اطلاق للفظ ودليل وجب
ودفع الاحتياط اوله ولكن الاتفاق ان هذا الجواب ليس بصحيح بل لا بد من ان يقول احد من الصحيح هناك
بالبراءة هنا مع ان هذا القول موجود منهم بالوجدان اذ عند كثير من الاصوليين الصحيح في تلك المسئلة
برأيا ههنا وايضا على ما عرفت من التميز في حصول القول بالبراءة ههنا من الصحيح ثم ان عرفت ان هذا القول
بالصحيح والشك هنا القول بالبراءة فلا بد من ذلك الاتفاق من حصول القول بالبراءة من الصحيح اللهم الا

ان يكون المسئلة هناك من المتنازع هناك من كل العلماء ولكن الحق عدم كون هذا الوجه وجهاً له وانما هو
المتنازع في شبهة قطعها بالقول بالبراءة هناك الصحيح ثم كائنا من وجهه بالوجدان والاحتياط الصحيح لنزاع
والساقض ان يقال انهما امر واحد هما ان الشك في الركنية يتكليف على حسب مقتضى اللفظية فاذا التفت الى ان
تكليف بحسب اللفظية ما اذا والكلام في مسئلة الصحيح والاعتراف بالبراءة ولا بد من مقتضى القاعدة
هو الاحتياط عند شك في الركنية نظرا الى مقتضى خطا ركنه المتعلق بالعبادة فحقوا الصلوة فيجب
الصلوة الواقعية مع غير ذلك من كون ذلك مشروطا بالعلم بما تفصيله وحيث ما ثبت الاستئذان بما كان وجب
الاحتياط بآيات كل ما يوجب كركه شك في تحققها والكلام في المسئلة في الثاني والمتصور انه هل يكون من النزاع
دليل قيد اطلاق الخطا بل يجوز بحال العلم انه لا فقه في نظرهم في الحكم بالركنية الى قاعدة القواعد وهناك نظرهم
في الحكم بالعدم الى الاصل الواردة على تلك القاعدة وهذا بيان ما ذكر بعضهم في دفع الاشكال بعد ما
سند من جواب الاول والمتناقضة فيه مع امكان منع الوفاق هناك اي في مسئلة الصحيح ولا يخفى على الركنية
لفقوا اصله بل الظاهر كونه متيقن هناك هو وفاقهم على الركنية لفظا فبما سمع على عدم جريان اصله
عدم الركنية المسببة من اطلاق اللفظ لجمال اللفظ في عند الفريقين الصحيح ولا يخفى فيكون اتفاقهم على
عدم اجراء الاصول اللفظية فيما شك في كونه ركنه او غيره شك في الشيء فلا اطلاق يحكم ويدفع به
لان كان ركنه فاقم على عدم جريان الاصل العلم من استأهنا فان هناك الفريقين الى العمل ومقتضى ذلك
العلية هو اجراءها بالنسبة الى الركن اي ههنا ولا تناقض وان كان كل من يتفق هناك يختلف ههنا وقيل
علا ذلك ان المشكوك فيه بوجه آخر ليس في شئ منها بل في البراءة والجمالية الى حمله منها فبما ان
اتفاقهم عند انما هو متيقن بجهته وشكوك الركنية فالفرقان لا بد من اجراء اصل الركنية لزوم اجراء الركنية
وههنا تراهم انما يكون فيما هو مشكوك فيه ليس هو كانت الركنية اي مشكوك فيه معلومة على غير وجهه فلا
نازعوا ههنا فاليعض على الاحتياط والبعض على البراءة والشاهد على ذلك ان هناك اتفاقهم على المتيقن بجهته
والمشكوك الركنية هي المتبادر من سياق كلامهم حيث يطلقون الشك في الركنية فانه يتبادر من ان يكون من ركنية
معلومه وقيل انوا من سلموا الوفاق هناك على ما ذكره مما قد سيق كلامهم انه لا شاهد على تزيل اطلاق

كله على غير ذلك بل كلهم هنا كايلا لاد قسام الشك المتبوءة كذلك يعلم هذا مع انظر الى ذلك بالفرق
 بين هذا وبين تلك الاقسام فالمراد من الطرفين نسبتها اليهما سواء كالا يخفى فان قلت الفرق انك في هذا
 شك في المكلف وفي تلك الاقسام في التكليف قلت شك في هذا ايضا شك في المكلف به بعد القطع بتعلق
 الامر بالمكلف فاشبهنا به بغيره فقلنا اكثر منهما الزايفه هناك في الحكم الوضعي لذلك في الركبة خرج
 الشك فيما يكون تركه عدا او سوما بطلان التميز فوافقنا على ان يجب تبيان ذلك في الشك في الحكم وضعيا
 ببطلان التميز تركه عدا او سوما وهما نزاعهم في الحكم التكليفي بان ذلك في الشك في الحكم وضعيا هل يجب تبيان ذلك
 فابعض على البراءة والاخر على الاحتياط وقيل ان الجواب عن هذا ان كان تركهما وضعيا لا ان تركه بغيره
 الحكم التكليفي فان صحت كون ذلك في تركه هو موجب بطلان اوله ان على تركه تركه هل يجب تبيان ذلك
 اوله على ان ذلك في الجزئية ههنا ايضا شك في الحكم الوضعي ترتب عليه الحكم التكليفي فالفارق بين البراءة
 ههنا وعدمه هناك واما الزايفه هنا انما هو على غير الكبريه وههنا بعد كون الكبريه مسئلة نزاعهم
 في التصريح فالنزاع ههنا هو في الوفاق ثم كبروه في تناقض بقاياتهم فاما كون ذلك في
 التكليف فالاصالة البراءة وكل ما يكون الشك في المكلف به فالاصالة الاشتغال فاما ان كان شك في ستمان ستم
 النزاع في شيء على البراءة والاحتياط انما هو في تركه في ذلك الشيء ههنا هو من تحت هذه الكلية او تلك فهاك
 وفاقهم واما الركبة انما هو في تعاقبهم على ان الشك فيهما شك في المكلف به لا في الشك في الركبة انما هو بعد
 توجب خطا بطلان التميز فتوجب التكليف بغيره والشك هو كون المكلف به مقوم بل ذلك الجزاء اوله فالاصالة
 اتيان الجزاء المشكوك في لزوم احراز التميز المطلوب ونزاعهم ههنا لعدم تسليم ثبوت الكلية عند الطرفين فالبراءة
 على ان الشك في تركه من تحت كلية الشك في التكليف لا في الجزاء الذي ليس مقوما للتميز حتى يكون الشك
 فيه شك في التميز فالتكليف في تركه في هذا التكليف بان لا يخلو في فصل لعدم الاحتياط على ان ذلك تحت
 الشك في المكلف به فلا يخلو لعدم ثبوت التكليف بغيره او قد انزلهم عدم كون احد من الصيغين بانيا لادرك كل
 شك في الجزئية عنده انما يكون ذلك في تقوم التميز فلا بد لاحتياط الحكم في ذلك التسلسل في ذلك في الجزئية
 اخرجوا كان شك في الركبة عنده فالتكليف عند يكون ان لا في المكلف به ولو جرح في عدم الاحتياط في القول بالبراءة

بالبراءة ههنا عاصم المصيصين موجود كما بينا وقد اوجب على ايراد الشاغل المذكور ايضا بغير الوجه السابق قال
 فاما اصله فاما نفي اتفاقه في سلسلة المصيصين ولا على اصل الركبة نوجب من الاول تقديم البعض للحلوف والشا
 ان هذه المسئلة تكون معنوية بغير القوم من التمسيد من المتأخرين حتى تكون من المسائل المتفق عليها وانما ان ذلك
 العنصر في لسان بعض متأخر المتأخرين في بعض كلماتهم في كتبهم القهية كان اليها اشارة وانما ما
 لكن لو جرح فيهم من الوفاق او الخلاف فلا تناقض لعدم الوفاق ولا خلاف ستمه في اننا وان لم نعلم
 كون ذلك المسئلة معنوية بغير القوم لكن يستفاد الوفاق في ذلك في كلماتهم وكذا لهم حيث ذكرنا مسالا ان كل
 ما يكون مقوما للتميز ولم تكن صادقة بل قد بلغنا اننا لا نعلم احراز التميز عند غير مرتبة على وفاقهم ذلك
 اتفاقهم على اصل الركبة ايضا كون الركبة مقوما للتميز وعدم صدقها بل قد قلت ان العنصرين على فرقتين
 المحع على وجه ان يقولوا ان معنى الصلوة امر في تحريكه موكول الى العرف والمخبر ان كان في معنى ان يقولوا ان معنى الصلوة
 مثله هو تلك الادراك انما هو مقتضى النسب بين التميزين الادكانية والعرفية لا غير مادة الاحتجاج ما يكون التميز ههنا
 عرفيا مع كونها جامعة للادراك في خلافه في عرفنا بالنسبة العرفية هو ما كانت التميزية في العرفية فما يطلق عليه العرفية ذلك
 الاسم مع كونها غير جامعة لبعض الادراك الصلوة مثله انما يثبت بكونه فيها فالعرفية هي ما يطلق عليه الصلوة مع انها حرة
 عن بعض الادراك في خلافه في عرفنا بالنسبة الادكانية كما كانت جامعة للادراك كما نعلم كونها اسمها العرفية كما اذا
 صلح احد مثلا وفي جميع ادراكها لكن حدث بينهما كثيرا او نام فلا يصح تلك الصلوة في العرفية الصلوة البتة وان كان
 الدعي على فرقتين فالأول كون كل ما يكون مقوما للتميز كذا انما هو بنا على ما ذهبنا الى ذلك في العرفية مع ان
 مذهب الجحيب على ايراد الشاغل هو الاخر لا على العرفية فلو يلزم القول بالوفاق على اتيان ما تحت الركبة لعدم
 التميز به على مذهب ستمه قال في هذا الدخيل تناقض آخر وهو الوفاق من المصيصين ولا يخفى في ايراد على ان كل
 ما تحت كون مقوما للتميز ستمه ان كان ذلك الم غير كن يجب تبيان عدم احرازها بدونه من متفق على عدم احرازها
 اصل العلم هناك في شك ذلك مع انهم نادوا ههنا في اجراءه وعدمه فضعفهم على الاول في البراءة وبعضهم
 على الثاني في الاحتياط لانه لا يلزم الصيغ لعدم ذلك الاجراء لكونه قد اقله في مقام التميز بكل جزاء حتى ان كان ذلك انما
 دكن مع ان القول به منسوخا على هذا الوجه وادعى ان لا على الدعي ايضا ان لا يثبت في الجرح المقوم فلا يمكن القول

فان قلت

بالبراهة قطعت ههنا وقال انما قلنا في كلامهم يشمل كل الاقسام والاشياء والصور قبل هذا الاتفاق في مسئلة الصحيح والخطا
عن هذا الورد بان كلامهم ههنا انما يكون منزلة الى زمان الغيبة وفي هذا الزمان كثرة الاخبار والاشياء المتغيرة
لذلك حكموا في الميقات اخر من الميقاتين بقينا بما يكون خبرا مقوما لما افكرنا انك انما هو لك في الاجزاء المتغيرة
او الاشياء المتغيرة ولما نادوا ههنا فبقينا بالبراهة المطلقة كما علمنا في علمنا لا يجمع وقيل بالاحتمال
واما الكلام هناك فهو ليس منزلة الى ذلك الزمان بل اليك في المسئلة انما هو قبل الحوادث الميقاتية بغير منازعة
فلذا اتفقوا على عدم اجزاء اصله لعدم بالنسبة الى خبر المقوم لعدم الاجزاء فلما قلنا ان الفرقين في عدمهم من العمل
بالميقاتية بعد ذلك لا خلاف في انما في ثبوت اجزاء الميقاتية عند لا علمنا هو بعد القطع عليها ما عرفنا او لاجتماع ذلك من
المقصود وعند الصحيح عدم اجزائها لا بعد ثبات كل ما في الميقاتية فيها ولا بحسب الاحتمال وقيل انهم يعلمون عدم
اجزاء اصله للصحيح لان كل الشرايط والاجزاء سواء كانت موجودة بغيرها عند مقوم الميقاتية فلا يمكن اجزاء اصله
ابدا لعدم الاجزاء وانما التقصير بغير ثبوت هذه المسئلة على زمان الغيبة وذلك على غيره ليس على ما ينبغي لعدم
الفرق بين الزمان والصحة عنها مستلزم لعدم امكان اجزاء اصله بالنسبة الى الميقاتية بناء على التصريح المذكور
وهو بلزوم التساقط لكن وقع في جهين وبعض في دفعه والجميع من كلام المقوم في المسئلة بوجوب المذكور في
ذلك بعضها وزيادتها وبعضها الاخر واختاره وهو ما عرفت من عدم صلاح خبره في هذا الموضع ونحن ايضا نذكر
ذلك الوجه المتيقن منه وبعضها بالاختلاف عند وجهه ونريد ان نذكر الادلة على ان كل ما في الكتاب هو حق
ان قال يمكن جمع بين الكلامين في المقايير من الميقاتيات المتعلقة بالحكام الشرعية الواردة في الشرع ولا يخالف ان يكون ثبوتها
عنوا من الشرع بحيث يرد الحكم الشرعي على ذلك العنوا من اذ لا يكون ثبوتها عنوا من في الشرع بل يتعلق الحكم على اجزاء
ما ورد في قوله سبحانه من حكم الظهارة على السم والغلل ومنعوا ما انك هو الوصف حيث قال سبحانه فاعلموا انهم
وايديكم الى الارض واسمى ارضكم وارضكم الى الكعبة منسوبة على الاول اي فيما يكون عنوا من لا يخفى انما ان يكون ذلك
الميقاتية لغرضه محله او معلومه فلهذا اقسام ثلثة فالصحيح انما يكون عدم اجزاء اصله في القسم الاول وفي القسم
الاول وهو ما يكون للميقاتية المحل عنوا من زمانا في القسمين الاخرين فلهذا مناهة في بيز الشرح ولا يميز الوفاق في
على ذلك هو قول البعض حيث خرج بذلك ونبه على كل ما يرد بان كلام المقوم هناك وجهه انما لا الى ما قلنا هذا

هذا مسئلة في الشرعيات واد من هذا من انظار التبيين حيث قالوا بالاتفاق المطلق في مسئلة الصحيح والخطا
والنسخ المطلق في هذه المسئلة وانما انما هو من جهة ذلك ان عنوا من في الشرع نادوا بغيره في هذا
الفرق مستلزم لعدم استعمال الشارع وانهم من الميقاتيات الشرعية عنوا من تلك الميقاتية مع ان ليس يمكن بكل ما اتبعنا
لصحتها في الاخبار والاشياء ثم نجد من جهة ذلك انما عنوا من في الشرع فخص الميقاتيات في الغيبة منها والمعلوم
منها انما عنوا من العتق للصحيح كل عنوا من العتق للميقاتيات بقية القسم الاخر وهو مورد للبحث في هذا الموضع
سند ذكره في آخر المحل والوضع وقد جعلناه في هذا الموضع اما ان يكون معلوما او غير معلوم وله
شك في ان ذلك نزاع في المعلوم بغير الصحيح والجميع من جهة عدم ولا يميز الميقاتيات ولا حيلة بقيت للميقاتية العقل المعاني
فالصحيح لا بد ان اجزاء الميقاتية بغير شريعتهم معتبرة عندنا فلو لم يكن له مثل قبل الحوادث الميقاتية بعد ذلك تساقط
اجزائه الفصل في عدم اجزائه في هذا الوجه ايضا نظر واضح ان لا يعقل بعد اجزاء الميقاتية وتبينها باي قول
الطريق الشرعية فنية كانت او علمية من اجزاء اصله لا بعد ما صارت الميقاتية معلومة عند الصحيح لم يكن لاجزاء
شيء في ذلك من مقتضى فيما احتجنا الى الفصل في هذا الوجه ايضا ليس بوجوب وكذا سائر الوجوه المذكورة في كتابه
وبالحيلة فحكم الجبر واصوب الدفع ما ذكرنا اوله من ان وفاته هناك على عدم جريان اصله لعدم الركبة
من ان طلاق الجمال للفقهاء عند الفرقين لا عدم جريان اصله العلم وهناك على جريان اصله العلم ومنه ان يكون
بواسطة اجمال اللفظ فيسقط التساقط لاس انما عرفت الاشياء وفاته على ان اقسام اشك في هذه المسئلة
اعني مسئلة دوران الميزان في ذلك لاكثره وتباينين في الشبهة الوجوبية بحكمة اربعة وهي ما كان اشك في اجزائه
مع سبق كونه في حق وجوبه غير ذلك وما كان اشك في الجبر المتيقن الركبة وما كان اشك في الجبر المشكوك فيه
وما كان اشك في الركبة مع سبق الجبرية ومقتضى الصواب على ما صرح به بعض متأخرينا من انما عنوا من في الشرع
في القسم الاول القول بالاحتمال وهذا لا يستحق نقاشا ولا يبرهنه التكليفات قطع من ذلك ولا خلاف
فلو لم يات بالكم ولا بالاشك في التكليفات في المقام يوجد ما زان بالادلة لا يقطع بالبراهة ومقتضى
الاستصحاب المذكور لا شك في ان لا يستحق القطع بالبراهة والقطع بما لا يحصل اليقين والكثرة وقد يوافق
في الاستصحاب المذكور انه في ما يقع جريانه لاس ان لا يستحق في حاله ان لا يكون متيقنا في الزمان السابق

متكو كافي الزمان الذي حتى يستعصب في المقام ان كان هو التكليف بالاكراه فلا يعين بتعلق التكليف بالاول
 احتياج الى الاستصحاب بل يوفق به مع انما خرج عن الفرض وكان المستعصب التكليف بالامتناع الذي المراد في زمان
 الشك في الاول فلا يعين ايضا بتعلق التكليف به لوضوح ان التكليف انما يكون بالامتناع المعلوم سواء كان المراد
 فعلم امره غير وجوبه لم يتعلق التكليف به اي بالاكراه وبلا امتناع في زمان حتى يستعصب فلا يعين الاستصحاب
 بالنسبة اليها ويكون التكليف بالاول فقد في بول احتياج من قبل الاستصحاب وناوه باعتبار دفع حجة على فرض جري
 بان الشك في المقام انما يكون في الحقيقة او الشك في قديم العارض وليس الاستصحاب في شيء منها مجرد ومعه
 الشك في المقصود وفي قديم العارض وان كان محله في كتاب الاستصحاب هو ان يكون المستعصب المتيقن للثبوت في
 الزمان السابق متكو كافي لزمان الشك في حيز الاستعداد والبقاء بتقرير الشك في زمان ما ان يكون
 مستعدا للبقاء بقيت الاول المتابع او يكون متكو لا استعداد مع قطع النظر عن وجود المتابع وعدمه والشك في
 العلم بالامر هو الشك في المقصود والشك في العلم الاول ايضا انما ان يكون في سعة الشك في وجود المتابع المعلوم
 المتابع او بوسط الشك في مانعية الشك في الشك في الشك في العلم الاول يقال الشك في عرض المقام
 والثاني ان الشك في قديم العارض فلهذا اقسام ثلثة وهي الشك في المقصود والشك في عرض المقام والشك في قديم
 العارض ومنه انما يصح المالك في باب الاستصحاب عدم حجة فيما اذا كان الشك في المقصود واذا كان في ذلك في
 قديم العارض والى هذا يبرر كلام المورد فيما عرفت وناوه في ما قد مضى من ذلك الاستصحاب او العارض
 على فرض جريان الحجج باعتبار اعادة الاستصحاب المذكور بالاستصحاب عدم الامور الجزئية بتقرير الشك في التكليف الجزئي
 المتكول له يكون ثابتا يقينا قبل الامور وحده والتكليف المراد به الاكراه فيه مستعصب عدم التكليف بالجزئية المتكول في
 حال الشك في اعادة الاستصحاب التكليف فيه ويمكن الجواب عنها انما هو الاول فباختصار الشك في سعة الاستصحاب التكليف
 النفس الامر لا يرتب ثباتا يقينيا في الاول من الاول في العلم والحق وان قلت بعدم شمول ثباتا يقينيا في الاول
 انما يكون ثابتا يقينيا في العلم النفس الصرية ثابتة في حيزه قلت ذلك لان الشك في حاكمية الشك في حيزه فان قلت
 ان الشك في الشك في التكليف انما يكون فيما علم المتأمر به بالتفصيل وفي المقام ليس كذلك ضرورة عدم العلم بالتفصيل والى
 ذلك المقام خرج الاستصحاب انما قلت لزوم العلم بالتفصيل بالمتأمر به بل يقتضي ذلك في ما ذكرناه من في التكليف

في التكليف حتى يفاد علم المتأمر به اجمالا وهذا امر معلوم غير محتاج الى البيان نعم عدم الاثر في المالك
 برسوخها اصله لا يقتضي ذلك اجمالا ثابت وهذا لا مدخلية في حيزه من المقام على ان ذلك قد مر في الشك في الشك
 اذ لا دليل على عدمه في المقام ايضا كالدليل على وجوده بناء على منهج خبره فيستعصب التكليف المعلوم اجمالا
 بل يقول ان يقا بالامر بالاول لا يقتضي شك في حقيقة الشك انما هو بالامر بالتفصيل لا مكان الاثر في الشك في الشك
 الثالث وهو استصحاب الامر بالاول ويستعصب في كل من التعديرين بغير المقام مقام جريان الاستصحاب وانما دفع دفع
 فبان يقا ان الاستصحاب في كل الاقسام المذكورة سواء كان الشك في المقصود او المتابع باقائه كما ينبغي انما
 في باب وما نحن فيه وان كان بالنظر الجلي نعم ان الشك في المقصود لكنه بالنظر الدقيق يعلم ان الشك في قديم العارض
 اذ بعد ان تيان بالامر الشك في هذا لا يوجب دفع ثبات الامر الثابت بالاستصحاب اوله فيكون الشك في هذا العلم
 الشك في ثبات الامر هو ما قد مضى في الاستصحاب اوله وانما دفع دفع الثالث فبان يقال ان الشك في الشك في الشك
 كونه الشك في الحادث فلا حجة في ذلك فلا ينافي في الشك المتكول عن ذلك اذ لا على وجه ورود واما الامر بوجوب
 واحتجاجه كما في الصورة مثلا فلا شك في ارتباطها بالصلوة وانما الشك في جوبها يقع ان لنا ان يقول بعد الغرض
 عن الكلام باعتبار الاستصحاب في السببيات اول الكلام وبيان ذلك محتاج الى ذكر مقدمته فيستعصب بها المتأمر به المستعصب
 فاعلم انهم قد اختلفوا في جواز لزوم الامر بالاصل مع عدم جواز لزوم الامر بكون الشك فيه في الشك في الشك في الشك
 وذلك كما اذا لا في التوابع بل في الشك في كونه بول لا في الشك في ثبات الشك فيه او ليس كذلك في ذلك
 ولا يمكن فهمه كونه المتابع الملق في بول بالاصل المتعارضة باصله كونهما ايضا لكن مع عدم امكان في التوابع والامر
 في ذلك لا ريب في كون التوابع بول المتابع بالاصل وقدم التنبيه على ذلك عند الايراد على استصحاب البراءة فيما ذكر
 فيه خطابا بدويز الوجوب الذي بان الشك في الحادث وليس من خارج الاصل وانما في نفس الوجوب
 لكنه يجري في غير ذلك ويصح هذا الاستصحاب الجازي في اللزوم بالاستصحاب في المتابع ايضا واذ اوصى في ذلك الحادث في اللزوم
 بين لزوم ذلك اللزوم وغيره استصحابا بقا زوده كانه مقتضاه ثبوت ذلك اللزوم بقا هذه استصحاب المتابع واللزوم
 مع استصحاب المتبوع والمزوم وقد ريد استصحاب المتابع واللزوم استصحابا في ذلك في الشك في الشك في الشك في الشك
 بقا زوده استصحابا علم الحكم الذي في مقابلته استصحابا حقيقيا في ذلك مثلا ويصح الاستصحاب المقابل لاستصحاب المتبوع وفي هذا

والثالث فلا يلزم تخصيص اكثر فقلت ان المتبادر من الحق هو الحق لا الضد والحق في حق
 التخصيص بالنسبة الى نوع اقسام الشيء او صنفها وان لم يكن اكثر لان النسبة الى افراد كثيرة لا تكون بالنسبة
 الموضوعية اكثر من نوعها وانما صدرت اكثر لانها لا تلاحظ بموجب عموم العام فان كان صنفها لا يعطى بالنسبة الى
 الذوات فانه كان نوعيا بالنسبة الى الذات والنسبة الى الافراد كما في صنف العام والخاص فقلت ان الكل قد
 ولا بأس به وانما لا يرد في تلك الاخبار من التخصيص بغير ان كان الحجاز في صنف العام وهو
 على الترتيب وايضا لا بأس بكون هذا التخصيص في المقاطع العموم تخصيصا للذات في الاول فلهذا عرفت
 من تقديم التخصيص على الحجاز وان كان سابقا او اما الثاني فلهذا عرفت انهم اجمعوا على تخصيص اكثر من الافراد
 تحت العام ما يقع عليه ويعتد به ما ترى نعم يجوز المطلق على التقييد في مثل العقوبة رتبة واعتق رتبة
 مع ان تقييدها اكثر ايضا مثل تخصيص الحكم وتقييد التقييد على الحجاز ايضا كل في المثال وان لا يرد فيها وقدم
 على الحجاز في الامر مع ان الحجاز ايضا مع امكان صحح كون ذلك تخصيصا اكثر بالتقريب بل ذكر وهو كون افراد
 العام في مقام اكثر من افراد بالنسبة الى سائر اقسام الشيء هذا غاية ما يمكن ان يوجب هذا الدليل لان
 مع ذلك كله يمكن المناقشة في ان الاخبار الدالة على وجوب الاحتياط بعد تسليم ذلك لانها معارضة بالاجزاء
 الاخر التي تدل على حرمة الاحتياط وجوبها فيما بعد التعارض تناقضان فان قلت ان الاخبار الدالة على وجوب
 هنا معارضة بالادلة المذكورة كما بينا قلت بطلان في الاخبار الدالة على حسن ذلك ايضا معارضة بالادلة
 بل هذه اقوى لما بينا من رد ادلة البراءة على ادلة الاحتياط على ان يرد على اجماع في المسئلة على العباد
 وقد عرفت ضعف الادلة المذكورة لوجوب الاحتياط في المسئلة الوجوه الخامس والسادس قاعدة في الفرع
 المحتمل وقاعدة المقابلة العلمية سواء كانت مقدمة وجودية ايضا ام لا فذكر انما ان يكون واجبا واقعا فبيان
 الجزم المشكوك فيه مع كون مقدمة حصول العلم بالبراءة مقدمة وجودية لانه لا يثبت الا بالبرهان ولا يكون محتمل
 الوجوب فبيان الجزم المشكوك مقدم علمية فقط وهذه القاعدة مألوفة الى قاعدة العقل صلافة عدة دفع الفرع
 ايضا لان الجزم المشكوك محتمل كونها اذ يتبع العقاب على ترك فعل العبد والقوة العاقلة تحاكمه بل يرد فيه
 وهذا هو الدليل لقاعدة العقل هذا اخر ما اذا ارادنا القول بالاستغفار في المسئلة واما القول بالبراءة فانه

تمامه

فانهم وجهه الى ان الاحتياط في المقام عسر وهو ثابت في حقنا بالذات والاحتياط اما ان
 حصرنا بتلك الكلية فلو صححنا الاول انما يكون الاحتياط واجبا بقاعدة لزوم قصد الوجوه في تارة العبادات
 يلزم الاحتياط بالاعتقاد تارة مع الجزم وان يرد بغيره فليكن كما راينا من الصلوة متعلبا بوسطه فلهذا الاختلاف الكثير
 بالنسبة الى الجزم وانما هو ايضا وانما عسر عسر هذا الثاني لكنه الثابت بغيره انما يثبتها كثيرا والاحتياط في الكل
 يوجب العسر والثاني من الوجوه هو انما انما في المطلق انما لا يثبت عدم الوجوب في كل مكان بل هو بالاجزاء لا غلبه
 وجوبه بل يلزم الاحتياط والثالث انما يقيع الامر بالركن المحصول من الامر لا بعد بيان الاجزاء المحصول من مقتيد
 كون المحصول مجموعا من الامر بغير هذا الدليل مع الدليل الذي يحسن ذكره للاحتياط وهو بناء العقل على الدليل
 فيما اذا شك في الجزم والفرق واضح عما مثله ان كانت نسبة كونه محصيا للمطلوب في امر عسر باثباتها على علم
 ببيانها حاله فاذا لم يحط العقيد بدخول الجزم المشكوك فيه فليكن عليه ذلكم بخلاف ما اذا كانت النسبة الى اكثر من
 محصيات الامر في كل ايات العبد بالجزم المشكوك في ذلك فلهذا عرفت وما نحن فيه من قبل الاول وما استدل عليه القائل
 بالاحتياط من قبل الثاني والسابع لست بحاجة الى الصلوة مثله بعد ترك الجزم المشكوك في ذلك بل انما يقول ان
 ان الصلوة هل تكون باطلا بسبب الجزم المشكوك او باقية على الصحة باثباته لان اليقين والاستصحابا كما
 بقاء الصحة وعدم البطلان وهذا لا يستلزم ادعاء استصحاب المشكوك من الاحتياط لان ذلك الحاصل في
 انما يكون ذلك في الصحة واليقين بما يرفع التيقن ذلك ذلك والخاص الاخبار والمقدمة الدالة على البراءة
 مثل قوله الناس في صحة ما لم يعلموا بتقريره من مقتضاها فراغ الدلالة على ما لم يعلم بعلق التكليف به ومنه
 المشكوك في هذه وجوه استدلال بالبراءة واجيب عنها اما الاول وهو لزوم قصد الوجوه فليكن انما شك
 في عدم لزوم قصد الوجوه في قوله الاول اطلاق الادلة بوجوبها ما يرد بها نجا لعدم وجوب قصد الوجوه
 انما في ما يستند الى ان الصلوة هو كونهها ما يرد بها سواء انما المكلف يجمع قصد الوجوه لا الثاني فلو ان
 الادلة بوجوبها لشيء في انما ايضا ساكنة من وجوب قصد الوجوه والخاص ولاشئ ان الواجب ان يحصل من
 وجوده لا داعي الى الفعل لثباته مطلوبك اذ هو وحده وانما يثبت في خصوص الطلب وانما وجوبه واجبا
 وعليه ايضا ملل العقلة والعرف العادة كما لا يخفى الثالث ان قصد الوجوه الظاهر على فرض وجوبه كاف

اقسام اربعة فان كان الشك في الشكوك بر اليه فلا بد ان لا يستحق العقوبة فيه مطلقا سواء كان ذلك في غير
بدو يا ام اشياء لا يثبت العقوبة فيه من تحقق العقوبة وحيث كان وقوع الشكوك فيه في ابتداء العمل فكيف يثبت
عقوبة حتى يستصحب له اذا شك في وجهه بخلاف الشكوك مثلا الكبيرة بالنسبة الى جحد السن ومثلا سواء كان الشك
في انشاء العقوبة ام في ابتداءها فلا يمكن الاستصحاب اما لو كان الشك في الابداء فلعلم وقوع شيء لا يستحق ولا
فاسدا واما في الاشياء فلكون الشك في كونها شرعا او لا لا وجه له بالاستصحاب وذلك لان الشك في انشاء العقوبة
فلا زال شك في الاشياء في الثاني في الاول فيصير الكبيرة مستكوبة بوجه مستبعد وذلك المنبوء في الاشياء
هذا هو الوجه في عدم حجية الاستصحاب في الشك الثاني لان الشك لمكان سرائر لم يبق الاستصحاب حتى يستصحب
او يكون الشك في الشكوك في الاشياء في خاصه ورسالة الشك في ان يكون قبل الدخول في العمل او بعده ثم
لو كان بعده فاما ان يكون قبلها او بعد الشكوك فيه او بعد الفجاءة ثم بعد الفجاءة او ايضا اما ان يكون في المترك
عن سهوا او عن اعتقاد عدم الوجوب او عن اعتقاد الوجوب او عن شك في الوجوب في عدم صدق صدق فان كان
الشك في الاول او في الشكوك فيه في الاشياء قبل الدخول في العمل او كان الشك في الثاني من بعد الدخول في العمل
وقبل فجاءة او بعد الشكوك فيه ففي هاتين الصورتين لا شك في العقوبة من ههنا يمكن التوصل الى العقوبة اما في الاول
فلا يمكن المكلف غير داخل في العمل حتى لا يمكنه ان ياتى الاجراء المتكلمة واما في الثاني فلعلم فجاءة ومن محله فان كان
داخل في العمل وحيث لا شك في العقوبة فلا يستصحب فلو تيقن دليل المستدل بها في هاتين الصورتين واما اذا كان
الشك في الثاني في الشكوك في الاشياء بعد فجاءة او بعد الشكوك المكلف في جزية التوبة بعد تركها
والاعتناء الى الركوع فمقتضاها صور اربع كما بينا فان كان الاعتناء الى الركوع حال كون المصنف تاركا للتوبة عن
سهيو وسياق فلا شك في العقوبة ايضا حتى يستصحب المكلف في المقام كما هو محل النزاع ان المصنف ليس كما
فلا تيقن الدليل في تلك الصورة ايضا او يكون تاركا للتوبة عن اعتقاد او عن الاعتقاد بعدم الوجوب سواء كان
اعتقادا عن اجتهاد او عن تقليد فكل هذه الصور ايضا ليس فيها في شيء منها مقام يستصحب العقوبة لقاعدة
الوجوب في الابد والامر الشرعي فانما هو مقتضى الجزاء سواء كان الثاني به هو المأمور به الواقع او الظاهر الخارج
عن اجتهاد المكلف او عن تقليد كما لا ريب اليه او يكون تاركا للتوبة عن الاعتقاد او بالوجوب فيقتل ولو لم يكن

كسائر العقلاء على الاكتفاء برخصه كان قصد الوجه الظاهر كما فيما يلزم العسر فلا يحكمنا بالاحتياط
الظاهر يجب قصد الوجه الظاهري بآيات ذلك لما سوبر المحطاه عند وزان بين آخذه بغير قصد
القرينة الوجه ليعتد به يلزم العسر على انافقوا انا وانما وجوب قصد الوجه ظاهر كما نوافقها لكن
كل هذا يلزم العسر بحكم باعتباره وفي كل ما يلزم ذلك بما للعلم وكل ما ذكره انما هو مع وجود الفعل غير
حكم او تردد به بل الوجوب للذهب شلوا ما مع تعدد الفعل واختصاصه لهما وهو بل لا بد من الفعل
من قصد الوجه بل وجوب قصد القرينة الوجه بل كذلك الفعل يجب الثلاث بل لا مزية لثاني لعددها
بالتعين بالثبوت والافهم الترجيح غير مرجح وبالحيلة هذا الذي ذكرنا من وجوب قصد الوجه انما هو فياد
المسورب الفعلى والوجوب ان قصد الوجه بالنسبة اليها واجب قطعاً لثبوت كل على الاخر وما قوله والذليل
من انزوم العسر لكثرة البسمات فلو كانت البسمات لا تقول اما ان لا تفصح الا على فكرة البسمات غير معقولة
او بالمداد لا على فبعد القول بحجية الظهور المطلقة لا يتصور كثرة البسمات ايضاً وانما الجواب عن الثاني
وهو ادعاء العلية فنقول ان العلية المذكورة المدعاة ان كانت باعتبار ان الغالب في المطالبات البسمات
في الجوابات كذلك بالنسبة الى الواجبات النفسية فهو وانما ان كانت باعتبار ان الغالب فيها كذلك بالنسبة
الى الواجبات النفسية كما قلنا في الميقات في مجموعة بل العلية فيها على العكس ما قلنا في الغالب في المطالبات
الشعرية التي هي مثل اجزاء الميقات واجبة فان ثبت ذلك فانظر الى مثل الصلوة هل ترى جزءاً
القليل فنادراً وانما الجواب عن الثالث فنقول ان الهم المذكور سلم عند اجمال الذي بمعنى كونه
محملاً بواسطة عدم بيان المكلف لا الاجمال المرجح كما اذا كان المكلف محملاً بواسطة عرض الاجمال وان كان
قد بينه المكلف انزوم عسر الاجمال لفعله لما سوبر ان ذكره الوسايط انما يلزم فمجرد هو ان
لا الثاني وما نحن فيه من قبيل الثاني وانما الجواب عن الرابع وهو استصحاب العسر فنقول ان ذلك الذي هو
محملاً كان لا يستصحب انما ان يكون شأنا ابتداءً بمحض ان ذلك يحصل في ابتداء ارادة الداعي في العمل او يكون شيئاً
بمعنى كونه شيئاً والعمل على التقديرين المتكاملين ايضاً انما ابتداء بمعنى كونه واقعاً ابتداء العمل بكونه
بالنسبة الى شئ من السوا وانما ان معنى كونه واقعاً شيئاً العمل بكونه بالسورة بالنسبة الى الصلوة هذا اقسام

الكتاب في الطب

زمان تيسر لادتيان بالما توريد فلو علم البقاء او قل تيجز التكليف بالعبادة لئلا يصورة العلم فعلوم واما
 الظن فلهذا مقام العلم فالشرع واما لو شك في البقاء او قل في عدم البقاء فليس بعد التخيلا لئلا يشك
 في التكليف ايضا وقيل بالتخيلا لئلا يشك في البقاء الا في الزمان المكوك او فظنوا بعدم واما ان كان زمان
 شك والابقا متغيرين ونظير ذلك ما نحن فيه فيجوز استحباب الصلة لكون الانصاف عدم انفراد اجناد الا
 المشرك ذلك واما الجواب عن الخامس وهو العلم باخبار البراءة فوجهه مما انزلت الاجناد لا تستفاد من
 نحن فيه لئلا يشك هذا الفاهو في التكليف وهو المعلوم بالاجمال ومصلحة اختيار كلها هو فيما لم يستقر العلم
 لواجبالا ولا تفصيلا كذا لو كان الشك في التكليف لا يخرج بالبدليل ومنها ان خصوص خبر كل شيء يطلق
 حتى يرد فيه ما هو يدل على عدم انفراد اجناد المذكور في المقام اذ الظاهر من إطلاق اللاحقة ولو شك
 في عدم تحقق اللاحقة في المقام كذا ولا الرعي لا يوافق الا كذا او ربنا طينين مع تيقن ان الذكر انا واجب
 مستحب فان قلت ان المراد بالما توريد هو عدم الانتماءين فما كان استحبابا مكرهه واما استحبابا مكرهه
 قلت هذا كما يمد به الوجهان المستقيم بل قل هذا خلاف الانصاف فان المراد بالما توريد هو المانع
 لشيء ما توريد قوله حتى يرد فيه ما هو يدل على عدم انفراد اجناد المذكور في المقام اذ الظاهر من إطلاق اللاحقة ولو شك
 الاستحباب كالاختيلا لئلا يشك في حقيقة الوجوب نعم لو كان نعم الوجوب والاستحباب كان كذلك وقد كتبه
 باطل على علمه من هذا يقال كذا في باب الامر ومنها ان اجناد البراءة افاضت في العلم لا يتقبل العقل
 في المستقلات العقلية امد كذا في ما يختص بالبيان سواء اذكر بالبيع كوجوب المقدمة ام لا استقلال
 الظاهر وبعبارة اخرى ان اجناد البراءة تدل على البراءة فيما يحتاج الى البيان واما ما يختص بالبيان من الشرع
 بل يدرك العقل انما البيع او لا استقلال فلا تستفاد البراءة في غير ذلك من ركعات العقل لا بعد بقاء التكليف
 المراد به في ذلك الا كذا في العقل لا احتياط بالذكر لخص البراءة في غير ذلك من وجوب المقدمة فان بعد ذلك
 العقلان في المقدمة تدل على البراءة بل يروم الدتيان بها فان قلت في قضية عدم الانفراد في المقدمة
 العقلية مسلمة لكن فيما اذا لم يكن من محمولات الشك كقضية وجوب المقدمة التي ليست من محمولات واما
 فيما لو كان من محمولات فلا تعدم الاحتياج الى البيان واما نحن فيمكن ان لا نرضى بمحمولات الشك في

[illegible]

البيان فيكون من غير ادخال البراءة وهي من غير اليقين قلت ان ما نحن فيه وان كان من جملة ذلك الشارح الذي انتم
 المتبنيات ذاتا وان من مصلحتنا ان لا نعلم اننا قد علمنا على كذا من غير ان يبين ان آخر منها اننا قد علمنا
 الاضطرار فالتسوية بين خبرنا والبراءة وبين خبرنا والاحتياط اما انما العدم المطلق فيعمل على مقتضاه من
 تقديم الخاص على العام واما انما العدم من وجه فقديم الاخرى والادرج ان كان في البين او التساوي
 والرجوع الى المراتب الخارجية من المعلوم ان التسوية بين ما من قبيل الثاني والعصوم من وجه من اجزاء البراءة
 تشمل اذا دار المرعي بين الحق وبين خبرنا والاحتياط لعدم امكان الاحتياط في مثل واجبا والاحتياط
 تشمل البينة الموصوفة من خبرنا والبراءة وتشملون المقام فالمقام وما من قبله مورد الاجتماع وهذا
 من ترجيح اخبار الاحتياط ودورها على البراءة لا جتهان بينهما بالنسبة اليها ولو لم يكن هذا التقدير كما في الترخيم
 بان يقال ان الامر بالعكس ولو ورد في البين فيقال بتقديم اخبار الاحتياط ولا اعتقاد بغير الادلة
 من الاستصحاب والاستغال وبما العقلاء ووقع الضرر المحتمل ولا فائدة من التساوي والتساوي فالرجوع الى
 الاصل الاول وهو الخطر كقوله في صدر البحث مستحاضا انه قد يجازي خبرنا والبراءة من غير مقتضى
 بغير آخره باسلاشارة التي ترجح ذلك ههنا المستغلين فيقال ان ذلك في الشيء اما ابتداء او اثنائي
 على التقديرين ان في ذلك الشيء المشكوك فيه ايضا اما ابتداء اي وقع في قبله العلة واثنائي اي وقع في
 العمل فلهذا صوابه ولا يرجع من مقتضى الصفة في شيء من المقادير المذكورة اما اذا كان ذلك والمذكور
 كلاهما ابتداء من غير عدم جواز ما يرضى لعدم تحقق مقتضى يستقيم كما ينبغي قبله واما اذا كان ذلك ابتداء يا
 والمشكوك فيه اثنائيا فكل لا يجرى الاستصحاب المذكور لانه لا يجرى اما ان يكون ذلك قبل دخوله العمل او بعده
 اما الاول فعدم الجريان واخر لا يرد على مضاف الى ما يرد على القسم الثاني من الوجه الذي رتبناه
 فرضه ولا جريان ولا حجية بل ليس في الحقيقة يستصحب طلاق الاستصحاب على مثله انما هو على سبيل الجواب
 واما بيان كون فرضنا فلا حيث شك مثله قبل الدخول في المصلحة في البراءة ههنا هو جريان الصلوات او
 ليس بخبر انما هو مقتضى صحة الخبر الغير المشكوك في التكرير للمعنى غير ما في بنا بعد ذلك الزمان الذي
 هو زمانه انك فيكون استصحابا فرضنا اذا فرض هو من جهة الخبر المستقر غير انما في بر من التكرير ثم انما

المقصود

استصحاب وهذا لا يجرى انك لندعم انما اخبار الاستصحاب الى ما على ان معنى الاستصحاب اي في العرف ليس
 ما يكون من قبيل ذلك واما في القسم الثاني وهو ما اذا شك بعد الدخول في العمل في هذا القسم وان يرد عليك
 الايراد المذكور الذي يرد عليه اوقات اربعة الاول ان يكون جيبا له والمضمون في نسخة بتقرير الاستصحاب الصفة
 موقوف على سبق الصفة كما هو من وجه فصيلا لاستصحاب سبقها من كونها موقوف على العلم بالوجود وقصد ان اجبا
 فواجب ان استصحابا فصيلا يبيح بيان تلك المقدمات في سلسلة الجتهان والتقليد من العلم بالوجود
 لعدم صحة عبادة الجاهل في العلم بالوجود بان هذا العلم يصح موقوف على الاستصحاب انما هو فرض بان لا صحة
 ان بالاستصحاب جندا ودور من جهة واحدة وان كان الله وباطل فكل الاستصحاب المذكور والثاني في الصفة المستصحة
 اما من قبله فبما حيث نجح من غير ما طر في تلك الصورة ان تحقيقها بصحتها موقوف على تحقق اجزائها
 والمفروض انما لم يتحقق بعد واما صحة الاجزاء السابقة وذلك ايضا باطل لا من المفروض ارتباط الاجزاء
 شك في الخبر الدخول المشكوك فيه فكانما شك في الاجزاء السابقة للارتباط فيصير شك في صحة ما ايضا فيكون
 ساديا وليس الاستصحابا فصيلا فيكون شك لعدم انما اخبارنا الى مثل ذلك والثالث اننا لم نعتد اعتبار الاستصحاب
 في ذلك الشارح لكونه نقول مصلحتنا بالاستصحاب هو ما كان مخالفا لطريقة العقلاء فانها خرج مخرج بناءه
 وطريقته وقد بينا ان بناءه في سلسلة على الاحتياط فلا يجرى في شك الشارح في مثل المقام وان جري في
 والراجع انما هو من الجوانب لا محجة فيه بل اخبار الاستصحاب في المقام معارض باخبار الاحتياط وهو الحق
 معارضه بما عرنا لتساوي الاحتياط واما لو كان الشك والمشكوك فيه كلاهما اثنائين فلهذا الصورة ايضا
 على قسمين لا من ذلك انما انما انما يتحقق في حق المقصر والعاصر فلو كان في حق المقصر غير دليل في هذا القسم من
 تلك الصورة مضافا الى الاوقات اربعة السابقة من رد الملة وروكوز الاستصحاب انما في مثل الصلوات مثله
 او اجزاءها وعدم انما اخبارنا بالاستصحاب الى المقام وعلى فرض ان المقام مغاير ما يجرى في ان الجاهل
 عبادة فاسدة من الاصل انما انما من وجه وقصد الوجه ولا صحة حتى يتقيد ايضا لا يجوز العلم الاصل قبل
 العوض والمفروض ان الجاهل قد فكيف يتحقق له العوض واما القسم الثاني وهو كونها من غير ان يكون سالما
 في ذلك القسم انما لا يرد ان المذكورين واما من الاوقات اربعة وهو يوم الدوا الذي يرد عليه سائر الاوقات

مثلا للصلاة

الثلاثة المذكورة في الصورة السابقة ما لا يكون انما يابا والمذكور في يد واعلم الصورة الثانية
 جونا باطلا ايضا شلوا لومك في ابتداء دخول الصلوة في وجوب التكبيرة ثم يبين على الاحتياط ثم في النساء
 في وجوب الاحتياط فذكر هذا في وجوب التكبيرة في البناء للعلم على الاحتياط والتكبيرة لو كان في يده
 عليه على طريقه لا جهاد فلهذا يصح كون كلفنا علمنا فلو كان في الاحتياط اولا او كانا معا على
 طريقة اخرى فلهذا قد راسا من ذلك فلهذا في وجوب هذه غايته ما يقال في المقام وفي جملة
 مما ذكره نظر واضحا ان الله ورضي ولا عدم لزوم قصد الوجهة يتوقف استصحابه على سبق الصحة
 وهو على قصد الوجهة وهو على الاستصحابا فاستصحاب الصحة وان كان متوقفا على سبقها لكن متوقفا على سبق
 المتوقف على الاستصحابا غير كما هو المتحقق عند الحقيقة من عدم لزوم قصد الوجهة ولذا رأى لزوم قصد عبادة
 البناء وطاقتا الوافي كانت حقيقة في غير وجهها قصد الوجهة والشيء انما يابا لزوم قصد الوجهة لكن
 تمنع الله ولولا العلم بالعلم بالعلم في وجهها قصد الوجهة والشيء انما يابا لزوم قصد الوجهة لكن
 العلم فلهذا من ذلك القات كان علم على الوجه الشرعي لا بد له تكليف فابدا على ذلك على المخالف والالتزم
 بما لا يطاق في كون التفت في شأن العلم بالعلم المذكور فيه فيكون له استصحابا صحة الاجزاء المافي بهذا
 الاستصحابا لا يتوقف على سبق الصحة التي هي متوقفة على العلم بالوجه المتوقف على الاستصحابا لا من المفروض
 الخفلة عنه فلا بد وادلا متوقفا وانما انزلنا بقا سميطة الحاشية من المسلك في الاحتياط والتقليد في
 حكمنا بكون الاحتياط واسطة فلا يلزم الله ورتبة من المكلف في اول الدخول في العلم في الاحتياط
 بالنسبة الى كل من لم يخلط في العلم ولو شكوا في ذلك فلهذا على سبيل الوجوب ثم بعد ذلك العلم
 ذلك وينبغي علم على الاحتياط في تلك النسبة الى الجزء المذكور فيه بالعلم وقصصا او في ذلك مع القطع
 بغير بعض الاجزاء السابقة على ذلك المذكور فيه في صحة الصحة وتلك الصحة المستقيمة غير متوقفة على العلم
 بالوجه لا من المفروض عدم لزوم النسبة الى ذلك المكلف فيكون عطا في اول الامر فلا بد واما دفع الشيء
 وهو الزاد بلزوم كون ذلك سارا بالعدم ان كان استصحابا صحة الصلوة شلوا من حيث المجموع بل استصحابا الاجزاء
 والمفروض كونها بطاقتا في ذلك في احد هاتين في السابق عليه ولا وجه في ذلك الساري بل اجزاء في ذلك

الاستصحابا في شلوا فقول ان الموقوف حاله في حاله بالنسبة الى اجزاء الموقوف من حيث كونها موقوفة على
 المجموع ولا بد للمكلف من ايقاعه على وجهه ليحصل الاستصحابا ويسقط الغفارة والعادة واولى له بالنسبة الى
 اجزاء نفس الموقوف بل بالنسبة الى اجزاء نفسه من حيث كونها موقوفة على الموقوف بها لتمام الموقوف بها للصحة
 بالنسبة الى الثالثة والاولى صحة ارتباطها بقصد الاستصحابا باثبات تمام الموقوف من حيث المجموع ولا وجه في الاستصحابا
 بالنسبة اليها لكونها موقوفة على اتيان جميع الاجزاء المتبقية لكن بالنسبة الى الصحة الثانية ككل من صحة اهلوية
 يمكن اجزاء الاستصحابا فيما واليك في هذا شك طار ولا يمكن وروى هذا علم دفع الارباع السابق الثالث حيث
 قال ان اجزاء الاستصحابا لا تنفرد في مثلها انما تكون كشكاسا وبناء العقلة على خلافه على ان الاجزاء ليست
 نازلة على بناء العقلة بل لا ريب العكس بعينه من جهة بناء العقلة انما هي تكون متوافقة لتقريب المعنى حيث
 على شيء عند عدم وسكت في كلفنا في هذا هو متوافق له فانه في اجزاءه فلهذا في هذا هو كيف لئلا في وجهه والحال
 ان جهة لرضا المعنى من سكونه وقدمه في كلفنا في الرابع من كون اجزاء الاستصحابا معارضة باخبار
 الاحتياط فقول ان اجزاء الاستصحابا وادوة على اجزاء الاحتياط فلهذا في اجزاء الاحتياط فليس بينهما عارضة
 حقيقة حتى يقطع الاستدلال بها هذا جملة ما هو قلنا نقول في الاستدلال انما يجب الله وروى
 على اول ما بان ان كان واقعا للذوق والتقدير المذكور لكن بوجوب الله والمضمر بوجه آخر وهو انما بعد ما
 عدم لزوم العلم بالوجه لزم عدم لزوم قصد الموقوف وان لم يكن على وجهه ولو اجمالا بل لزم ذلك تمام
 ينكره احد بل ادعى الدجاج عليه ويدل عليه قوله لا عمل لا بنية وجملة امر في اجزاء الاستدلال في العرف
 وطريق العقلة عليه في نقول ان قصد الموقوف بنية عماله بنية واستصحابا الصحة متوقفا على سبقها
 وهو متوقف على قصد العلم وهو متوقف على استصحابا اذ مع قطع النظر عن كون العلم غائبا فيمكن صحتها
 تلك في جهة الاستدلال فلهذا استصحابا يبين العلم في غير الاستدلال فيه ويقصد ويحكم عليه بالصحة والجملة
 فالله استصحابا متوقفا على سبق الصحة وهو متوقف على تعيين العلم بالوجه لقصد الله وهو متوقف
 على استصحابا الصحة فلهذا هو الذي لا ريب في المضمر واسطة لكن تيمنا في ان يروى عن الاستدلال وان كان فرضه
 فيما يروى المذكور ايضا احتياطا رجع الى الجواب الثالث وليس جوابا عليه وعلى انها بالالتزام في هذا القول

مع الغفلة المرفوعة على الوجه الشرعي لا يزعم القائل بالثبات المأمور به شرعا كما لا يشرط ان يكون
 بالوجه مثلا لا يجوز كونه ذلك الشيء خارجا عن الشرع والشرع لا يثبت له على مقتضاه فيوقف
 استصحابه على الصحة المتوقفة على العلم بالوجه المستوقف على الاستصحاب فكيف بالفعلة يصير بعد ذلك في ثبات
 العبادة على غير الوجه الشرعي المحرم في حال الالتفات من باب البدع وما ذكرنا على وجهه من صحة الاستصحاب في
 بعض الاحكام المذكورة مما اذا شك في الجزئية المتكولة في الاثنان قبل التماسا ونزول الجمل او شك فيه بعد التماسا
 على الجمل لكن من هو غير التمسك بما لم يكن داخل في الزكوى يمكن ادراجها بصحة الصحة اما لزوم الدور بالنسبة اليها
 بكمالاته فيمكن دفعه اما على وجه نوعي المتكولة في احتياطاتنا على بقاء الواسطة بين المتكولة او
 نفوذ الكلام في المتكولة المتأخيرة فلا يجب تصدده وذلك المرفوع ايضا داخل في المسئلة كما اننا بالتمسك بالجزئية
 اعرضنا شرطنا في شرطنا من حيثها كما لا بد من التنبه عليه وهو ان صاحب الفصول بعد تقريره ادراجها
 الصحة او رد عليه بان الصحة المستصحة اما ان يكون بالنسبة الى الجزء السابق مع قطع النظر عن صحة المأمور به من
 حيث المأمور به بان يكون المأمور به المستصحة هو صحة الجزء السابق لما في به فهذا لا يبرأ من ذلك بل بالذات
 بغير صحة الجزء ولو كان ارتباطا وصحة المأمور به فيمكن ان يقع الجزء صحة ولو صحته اهلوية من غير ان يقع المأمور به
 على وجه الصحة وانما ان يكون بالنسبة الى نفس المأمور به بان يكون المأمور به المستصحة هو السابق للحكم بصحة الكلام الذي
 هو المأمور به ببلد حقة ان المأمور به ليس بوجهه احوى مانع بقدر سبل المرفوع وهو عدم كونه شيئا اخر مانعا
 من صحة احوى من وقوع المأمور به على وجه الصحة وانما الشك في الصحة اعم من صحة المأمور به في ذلك الجزء المتكولة
 فيستصحب صحة الجزء الحكم بصحة الكلام فهذا الاستصحاب الذي يحجب كونه صحتها والاصل المبدأ ليس بحجة وتقرير
 هذا المطلب لا بد من بيان الاصل المبدأ فاعلم اوله ان المأمور به المستصحة الموضوع لا يخرج انما ان يكون له بقاء
 نفس الموضوع او لا يعتقد ببقائه او لا جراه احكامه الثابتة عليه في مقام الشك في ذلك فيضاد الاولين اما
 الاول منهما وهو ما يكون للمأمور به بقاء نفس الموضوع فلا بد من التمسك بالجزئية المتكولة في ثباتها فيجب
 تحصيلها حاصل والنسبة الى الثاني من حيثها اما الثاني بالبقاء وكلاهما محال من ثبات الثاني من ثباته فيجب
 خلاف المرفوع اذا لم يفرض هو اجراء الاستصحاب وهو لا يكون الا في مقام الشك فكيف يمكن الاعتقاد بالثبوت في حالة

في ثباته
 في ثباته

حالة الشك فتعين الثالث وهو ان يكون المأمور به اجراء احكامه الثابتة على الموضوع في مقام الشك في ثباته
 اعلم ان الاستصحاب في الموضوع اما ان ترتب الحكم العادى الخارجى لثباته في ذلك الموضوع ثم ترتب الحكم الشرعى
 الثابت له عليه او ترتب نفس الحكم الشرعى لثباته في ذلك الموضوع عليه من دون واسطة ام عادى كالدول في
 عبادة اخرى ام لا يستصحب الموضوع اما ترتب الحكم الشرعى لثباته له عليه بلا واسطة ام عادى او عقل مثلا
 لو لم يستصحب جنة زيد لم ترتب حكمه شرعى من غير ان يقتضى موافقته وشره وغير ذلك من الاحكام الشرعية عليه
 بلا واسطة اخرى اما ترتب الحكم الشرعى ايضا عليه لكن له بالواسطة بل بواسطة امر عادى او عقل عليه وفي
 تلك الصورة يتعد الموضوع لا محالة بل هو موضوع الحكم العادى او العقل وهو الموضوع المستصحب الى
 الثابت بالاستصحاب ومن موضوع الحكم الشرعى المترتب عليه بواسطة ذلك الحكم العادى والاستصحاب وهذا هو
 الاخير هو الاصل المبدأ وتتصور تلك الصورة ايضا على صورة الاول لا يستصحب الحكم العادى لثباته في الموضوع
 الخارجى لترتب عليه ذات موضوع الحكم الشرعى لترتب الحكم الشرعى عليه بواسطة امر عادى هو ان كان في ذلك الترتب
 بواسطة واحدة ام بواسطة اثنان ام بواسطة اثنان اما الحكم لثباته في موضوعه ثم يفتقر الى ثباته في موضوعه
 الاشارة بالماضية تحت اصول الانسان لا يستصحبها ايضا الشيء تحت اصول الانسان فان خرج ترتب موضوع الحكم الشرعى
 الله هو الاصل على حكم الموضوع الخارجى وهو ايضا الشيء ثم ترتب الحكم الشرعى وهو خالف الموضوع عليه فان برادى
 بقاء الحكم الشرعى الله هو خالف الموضوع الملحق بواسطة امر عادى هو الاول لا يستصحب ذلك الشيء الا من
 هذا الباب لو حكم ترتب اليه الله هو موضوع الحكم الشرعى الله هو جازا حكمه بالدين وجازا لكونه جليلا
 على جبره بما لا يتصور في حكمه كما لا بد من ترتب عليه ذلك الحكم الشرعى بواسطة امر عادى هو يتحقق ذلك على تقدير
 الحقيقة لا يستصحبها من هذا الباب ايضا المسئلة المعنوية من ان يكون ذلك المعتقد بل هو الاصل في الموضوع
 بقاء الاصل في الموضوع لترتب عليه لثباته في الشيء هو موضوع الحكم الشرعى الله هو جازا حكمه بالدين وجازا لكونه جليلا
 على الموضوع غنا هو بواسطة امر عادى هو لثباته في الشيء هو موضوع الحكم الشرعى الله هو جازا حكمه بالدين وجازا لكونه جليلا
 من كذا اذا التمسك به الجزئية في ثباته المتكولة اكثر ثم شك في حصول الظاهرة وعدمه فيستصحب اكثر فيحكم
 بلذات الشيء باها حكمه يتحقق الفصل الشرعى في ثباته في موضوعه ثم ترتب عليه حكمه الله هو الظاهرة فان ترتب في

۱۲

التنوير في
هذا المذهب

عبدالحق عمرتور

او العادى يدخل ذلك الاصل في المشتات ثم ان سلم المراد من الاصل المشتب هو ما يستحق الموضوع خارجا عن ترتيب
حكم شرعى لانه يرتب على ذلك الموضوع نفسه بل يرتب عليه بواسطة امر خارجا عن احواله عادة او عقلا وعبادة
ثالثا لم يطبق الاصل المشتب فيما اذا اعتبر في ترتيب حكم الشرعى لانه ثابت احد هما بالاصل كى يورث ترتيب الحكم
بالاستقراء انما امر اخر مفعلة في ذلك المورد اما قرابة التقاطع والالتزام العقلي مثال ذلك ما اذا وجد مجرد كان
دعيا سابقا لمقردها على حرها باسما ولم يعلم ان النسبة حصلت قبل وقوعه على المحل وبعد فاستعجت الاطراف
الجزئية للمدعى لتثبيت حكم الخاص الذي يرتب على الرطوبة بصفة المدعى التي هي امر عادى وقع في المورد خارجا
التقاطع وكذا اذا وجد عينه في البيع ولم يعلم بصفته على البيع ولو حقه وكما اذا ربح العيب معلوما وانما العقد
فحكم بما لا يلائم خبرا غير العقد في العيب ثبات نصا للمصلحة فانما يرد ترتيبه في العيب على كونه العقد في
الزمان الثاني والاصل يثبت الثاني انه هذا التقاطع بوجود العيب في هذا الشارع ترتيبا لغيره على الكون في الزمان
الثالث هو مفاد الاصل بواسطة الشارع انه صادف هذا التقاطع احوالا ثبت انهم كل واحد منهما وندبه ودرامه هذا امر
ما يثبت لنا انما بيان الاصل المشتب فاذا عرفت كنهه وموضوعه فكلهم في حجية وعدهما فبقولنا ان المصلحة
المشهور عدم الحجية لوجوده في نفسه كنهه بل هو لوجوده في مقتضى ما لا يثبت حجته في انما الحكم المشتبه على
الموضوع فاستعطا بغيره من الاحكام العادية العرفية والاشياء المشتبه بها لاثبات حجته في انما الحكم المشتبه على
الاشياء وكما انما لا يستحق حجة في احكامه لانه يرتب عليه ما كانت حجة في الاشياء وازداد دليل في حجة في الاشياء
شرعية فكل الاحكام العادية العرفية والاشياء يرتب عليه في الاحكام المشتبه بها لاثبات حجة في الاشياء
عليها ما يرتب عليه في الاحكام الشرعية كما لو ترتب حكم الشرعى في ترتيب عليه لوانه مثل انما يستحق حجة في الاشياء
الدخول في الصلوة في ترتيب عليه لوانه مثل انما يستحق التكليف في الصلوة وقيل ان المبدأ في الاحكام
المشتبه على الموضوع الاحكام الشرعية لانه في الواقع هو من الاحكام العادية والاشياء في ذلك انما كانت لا يستحق حجة
الظاهر من ان الواقع حال انك من محمولات الشارع بناء على الحق في حجة لا يستحق حجة من اجل انما يستحق حجة
فلابد من كون المحمول من ان الواقع حال انك من محمولات الاحكام والاشياء في انما يرتب على حكم الاحكام العادية
على الموضوع المستحق انما واقع من اجل الشارع لم يحجب فكيف كانا من خلية في حجة وعدهما وهي انما يرتب في الواقع

المقالة

و بعضهم على الحقبة

الموضوع هنا هو العوارض المحيطة عليه في كل ما شاع وانما هذا انما
 على الاكل على بقايا الطعام في اصول الانسان ومع قطع النظر عن ذلك نقول ان جعل الحكم حكم المستصحب
 الواسطة بينه على كونه ذلك الحكم بما يعرض اوله واسطة ثم الموضوع المستصحب كما في الواسطة في العوارض
 عروضا فيقول الانسان بواحدة النجب فهو محلي على الانسان كما يحل على النجب وان كان الثاني وله وبذلك
 والاول ثانيا وبالعرض وهذا لا يحل الفاء على بقايا الطعام كالا يخفى سألنا نقول انما المتبادر هو الحكم
 بل واسطة وبعد لا نقض في الكل يقول انما المتبادر من هذا الاستصحاب هو انما الحكم الثابت للموضوع في
 الزمان السابق في زمان الشك كما هو المأخوذ في تعريفنا لا ادم منه وما يقابل الموضوع في الزمان الذي
 باعتبار بعض حاله في الوجود كما هو المأخوذ في تعريفنا في غير ذلك من حيث الاستصحاب هو جعل الشك كونه متزليا
 متطابقا فيما يكون متحركا باعتبار طرق الموضوع باعتبار بعض حاله في الوجود في الزمان الذي هو خارجا
 نحن فيه كذلك في الفناء الذي هو حكم الشرعي مثلا ليس ثباتا في زمان الموضوع المستصحب على سبيل التبيين
 يستصحب بطرقه باعتبار بعض حاله في الوجود او بالذوق مع الباق في اصول الانسان وكذا الحال في سائر
 الامثلة وموارد الاصل المثبت على ان كان كل الشك في المقتضى من القسم الذي كبر به في اتفاقا
 الكل لا من القسم الذي كبر به عند البعض كما في تعامل وجود المقتضى وشك في ادمه بانها هي شاعرا او اذ يد
 او انقص وفي تعامل وجوده وعلته ادمه في ملة معينة لكن شك في ان الشك هو ذلك المتيقن في
 من المقتضى الشك في الدوام وقد اختلفوا في حجية الاستصحاب في ذلك القسم وما خفى في ذلك من قبله ما بل
 شك فيه يوجب شك في وجود المقتضى وعدم ذلك في الاكل والادراك في نفس مقتضى الفناء بل في حقيقة
 كونه الطعام باقيا في الفناء من المقتضى وهو بقايا الطعام مشكوك فيه في الجزاء او حواضه مشكوكا
 وهو الاكل المتدبر في شك في المقتضى من القسم الذي كبر به في اتفاقا من انما هو باقيا في الفناء
 الاصل المثبت وعدم حجية الاول في مقتضى العقل وسيرة العرف فان بعض صور هذا الاصل كما عرفت
 هو ما يتربط وصف موضوع فكل على الموضوع المستصحب ما كما ان المراد من قوله انما هو باقيا في الفناء
 رجلا ومبني اياه في بعض سنوات الماضية متشكلا بالحياطة باستصحاب الرقي على الوصف السابق وهذا الذي

بجيرة في محل

الموضوع هنا على وجودها وعدم الثبوت على فرض عدم امارتها انما ذلك هو الشرع ومنه انما هو العوارض
 انما يتربط على مثله على تقدير حيوته ثابتة له على ذلك وغير ثابتة له على فرض عدم حيزه في خلقه جعل الشارح
 مع ان ليس من شأنه انما هو ثبوت في ما على اعتقاد بقاها العقلنا انما هو العوارض كما عرفت وبالحاجة
 الحال في هذا الترتيب كما ان في ترتيبا في مقام واقعه انما هو الطواف بالبيت صلوة المشا ومنه انما هو المتبادر
 كونه المتبادر من الترتيب هو ما ذكره بعض ترتيب الحكم الشرعي من موضوع واسطة ارمادي وانما ذلك الاستصحاب
 بما اذا كان الترتيب على الموضوع المستصحب كما يكون من مجموع ذلك الشارح انما هو المقصود من ترتيب الحكم الشرعي
 هو ترتيب الحكم الشرعي على هذا الامر الغير الشرعي المترتب على الموضوع فيتمثل اذا كان ذلك متسببا ايضا له
 في الحقيقة يكون المراد من ترتيب الادوية هو ترتيب الادوية الشرعية في هذا الترتيب يكون من مجموع ذلك الشارح
 وفيه ان هذا موجب للتربط في الترتيب لا في اوله في الظاهر من الواقع وثانيا في العادة من الترتيب الشرعي وبذلك
 في المتبادر من العادة انما هو على حجية الاستصحاب فان المتبادر منها ما يكون متزليا واحد هو تربط الشك كونه
 المتيقن في حكم الشرعي وهو ترتيبا آخر نفسك كونه في الشارح مثلا اجعله كالمشكوك والشرط كونه مثلا
 كالمقتضى في حكمه في ترتيبا اوهما عليه وهذا ايضا في الحقيقة في تربط واحد فالضابط والتميز في الترتيب
 الشرعية هو جعل الشارح شيئا من الترتيب في حكمه لا يتبادر من هذا الترتيب الا في ذلك الترتيب في الموضوع وله
 يتبادر بعد ذلك في امارتها انما هو الشارح مثلا استعمال الترتيب من غير متعلق الماء وفرض انما هو
 الماء انما هو شرعي كالا في الترتيب في تربط عليه وجوبه في حكمه في الفناء فليس يتبادر من الترتيب المذكور
 المشكوك ايضا ولا يمكن ان يقال انما الترتيب الشارح الترتيب من الموضوع فان لم يتقدم من كونه مشكوكا في الفناء
 بالقرينة لا في كونه في الفناء الشرعية للموضوع حتى يثبت بعلوم الترتيب انما هو مقتضى مقتضى احكام الاصل من
 وجوبه في الفناء انما هو مقتضى احكام الموضوع على الموضوع الترتيب مقتضى مقتضى كونه مشكوكا في الفناء
 معناه لم يربط احكام الشرعية للموضوع على ما في مقتضى الاستفاد على ما هو المتبادر من الترتيب في ذلك كما بينا
 ومنها انما يربط كل ما ذكره لكن نقول انما المراد من ترتيب احكام الشرعية المترتبة على الموضوع المستصحب
 من ترتيبا بواسطة بل واسطة في اصول المبنية وفيه انما هو فاسد في وجه الاول من غير كونه ذلك من

ذلك لكن

شكوكا فيمكن الاستصحابه وان هذا من ذلك وأنه أوفى تفصلا عند باز علم الجوان في مثل تلك المواد وفي
 خصوص مثل الوجود بالعرض والحرر فكلية الأصل المثبت ليست بحجة الواجبه بالذليل وما نحن فيه من الخفائات و
 هذا الوجه من التقصير عما يمكن ان يفيض من وجه مختلف سابق وقد يفسد بمرورده فالحجة في بعضها وعلما
 في بعض أخرى والتفصيل على طر آخر فالأصل المثبت لعل في بعض الاستصحابا ان اذ اعرفت ما على عليك في
 معنى الأصل المثبت وعرفت كلام الواصل المذكور على استصحاب الصحة حيث قال لا يمكن جريان استصحاب صحة
 له نازلا من صحة الجرح المكمل فلهذا وقع الكفر في ترتيب ذلك الحكم الشرعي الذي هو الدعا على الام
 بالماوراء فان ترتيب الحكم الشرعي على الموضوع الذي هو وقوع الجرح صحيحا بالاستصحابا بسطة امرادى ترتب على
 ذلك الموضوع وهو موضوع الحكم الشرعي الذي هو وقوع الكفر في الخارج فان كان ذلك لا سلكا حجة فيجوز بنا
 على هذا الطريق وتوطنا بعدم الحجة فلا يجرى لكن الرواد المذكور قال بعدم الحجة وعكس بعدم الجرح وقد ورد
 الصحة بوجه آخر منها انزيتنا بالاستصحابا في الأمر المدعى استصحابا امر ديزينين بخلاف الحكم له ثبات حكم
 احدهما مثل ان كان في مكان حيوانا كان مختلفا البقاء مثل البق والفيل فان البق عمره على ما قيل اقل من الفيل عمره
 مائة سنة مثلا فينتصفا بقاء الحيوان بعد الجحوا ونزل الثلث ايام وجرى احكام الفيل على الباقي في المكان والكل
 امر المتعصب مرد ديزينين فيجعل ان يكون ذلك الحيوان بقاء فحقه والاستصحابا في مثل ذلك ليس بحجة والسر فيه كما
 اشرفنا في الاستصحابا حاله كبقا الحكم الثابت في الزمان السابق بالاولى الشرعية الجدية ناديه فقال انك لو ان
 مبلغ الحكم فقال انك والاستصحابا في الأمر المدعى مستل ذلك لا في الحكم السابق مرد ومقتضا الاستصحابا
 بقاء كل شيء يعين بل حكمه بوجه ابداء به وذلك في خصوص الاستصحابا من مواد دليل وما نحن فيه
 ايضا فيقول ذلك الاستصحابا صحة الجرح ليس بالاستصحابا الصحة التأهيلية وتلك الصحة لا بد من كونها ان نظام
 المتاهل لها اياها وان تكون تأهيلية والمتاهل للمرد ديزين ان نظام الجرح المتكوك وعدم تأهيلية تلك الصحة
 مرددة كما متاهل لها فلا يمكن استصحابا بها كونه استصحابا في الأمر المدعى فان قلت ناسلنا ذلك كونا انك كوك
 جزءا موجبا لنظام لك انم جرح كما اشرفنا في مثل ذلك الجرح متاهل كوك المتكوك كما في متاهل المتاهلية
 واستصحابا الصحة بالنسبة الى ذلك انك كوك المتاهلية ليس بالاستصحابا في الأمر المدعى لعدم تأهيلية الصحة مرددة

ثبت للموضوع واقعاً يندفع ايراد المبتدأ من ترتيبه هو الترتيب له واسطه او كما ذكرنا في المبتدأ من ايراد خبره
من ذلك فليكن ثقل ذلك ايراد وقت على ذلك الباقى وانما ايراد بان طريقه العقدة والعرض
عدم الاعتناء بالاصل المثبت فتقول بان طريقه العرض مغايرة مع طريقه الشرع في بعض الموارد لان طريقه
بناءه على ما ينشأ من طوائفهم وعقولهم وفي بعض الاحكام الشرعية يكون المدا على التقيد العرضي
كانه انظر على تقدمه على خلافه ولا يجعل ان يكون محتملاً لا يستحق هذا القيد **س** ما علم ان المانع
محتمل اصل المثبت فمما اذا واجهنا به في بعض المقامات كبرايه يستحق عدم المانع ترتيب موضوع الحكم الشرعي
المتعلق هو العمل على نفس الحكم وهو جواز الدخول في الصلاة ونحوه وهذا وفاق فقد تقرر ان ذلك
ثابت بان ذلك لا يصلح مثباً بتقريباً من جهة التكليف واحد مما ثبت مع المانع وبدونه والاخر
مدار المانع وجوده ما لا ينافي التكليف واحد بتبنا سطره موضوع الحكم على الموضوع المستقصر
في استحقاق عدم المانع ترتيب الحكم الشرعي حكم شرعي بان مدار المانع وجوده او عدمه وهو وجوب الدالك
عند وجوه المانع وعدم وجوبه عند عدم الوجود وحكم شرعي آخر ثابت بطل وهو وجوب صاحب الظاهر على
العضو او غير العضو فيه في استحقاق عدم المانع ترتيب عليه حكم وهو عدم وجوبه لدالك فيخص التكليف
في وجوب الصلابة العمدة المفروض حصوله والامثال بالنسبة اليه وعرف ذلك ترتيب الاحكام المقصود **س**
بالاستحقاق جواز الدخول في الصلاة ونحوه ثم قال ذلك المستقصى بورد على نفسه فان قلت ان وجوب
الدالك وعدم وجوبه ليس حكم المانع وعدمه بل هو من فروع وجوب العمل وعدمه فلو وجب العمل الوجوب
الدالك ولو لم يجب العمل لعدم وجوبه لدالك في الاثر انما كان فرضه عدم وجوب العمل الدالك انما كان معلقاً
فاستحقاقه استحقاقه معلق ولو حجية فيه كما عرفت قلت ان الحكم بينهما ليس معلقاً على المانع الدالك بل
وجود المانع بنفسه بسبب وجوب الدالك لكن عند وجوب العمل وعدمه وسبب لعدم وجوبه عند وجوبه
كما يتبين من حيث الملك لا باحة والتعلق عند حصوله لا ذن والبيع هذا لما صرح به وفيه وجوب
الدالك فرضه ان فرضه مات العمل خفي وجوبه والمقدمة لا معنى لبرايه اصل البراءة والدستور
في عقد مائة فلو اوجب احد هو العمل الصلابة والدالك كما ذكرت نعم لو كان نفس وجوب العمل

الكل المكلف اذا غير ما يندبره الذمة لم يفسد الشكوك فيه كالمكلف بملا فله بدع الخياط باثبات الجزاء
من باب المقدرة العلمية فاما توجيه شيخنا المذكور في سلبه عدم الدليل في عدم جبره بانماضي فضعف الجواب
المراد مثل خبرنا بحججه وادفع عن الحق تعدد النظم من اجزاءها متفرقة ولو بالنسبة الى المقدرة العلمية يتقرر
ان ترتيبها لا يفرق في ذلك بخبرنا في سلب الحكم التكليفي فقط كما مضى في المقدم لا يصح ظهوره في ما بالنسبة الى الحكم الشرعي
ايضا فالحجج المشكوك في ما لا يمكن كونه مقدرة لتيان الكل ولو علمية يحكم بالبراءة فغير ما سياتي ونحن نذكر اوله
فيما ذكرنا من بيان ما يرد عليه قال في ما لفظ الشرع عموم ما دل على انه في موضع هذه الاشارة الى العلم وانما
حجب العلم عن العباد من موضوع عنهم الى غير ذلك من الاخبار التي ذكرها وتخصيها بالحكم التكليفي خارج
عما يقتضيه وضع اللفظ غير دليل وقيام الدليل في بعض الاحكام الوضعية على عدم اشتراط العلم لبيان
تعهد الموود التي لا دليل فيها على ذلك الى آخر ما ذكره في مقامه على ان هذا التوجيه بعد
اتمام تمام هذا الكلام ما لفظ هذا تحقيق ما ادعى المير تقوى سابقا والذات الى المير تقوى واجزاء هذا
الوجه فان اللفظ من هذا الاخبار الوضعية والوضع وما في معناه انما هو وضع المواظبة والعقوبة وروعهما في
على دفع الوجوب والتوجيه الفعليين في حق الجاهل خاصة دون غيرها وحملنا على وضع فعل الحكم وتعميم الحكم
الوضع مع بعده عن سياق الرواية من انما يتقرر عندنا ان احكام الوضع لو تدور مدار العلم بل لا
العقل والبلوغ وانما ترتيب حكمه في مباحث الحق العقديت احكاما الوضعية كالحدس والواعد والظلال
والنجاسة والملكية المتعلقة بالغير والمنفعة في قسما العقدة والنعمان والخصائص والخصم والبطون
الى غير ذلك مما لا يحصى على الصغير والجنون والغافل والجاهل والقياس تدور بالجملة في ذلك فيعلم انما
على ان الاصل في احكام الوضع عمومها للعالم وغيره وانما خرج من هذا الاصل في بعض الاحوال والناذرة انما هي
للاولاد دليل عليه بالخصوص ثم نزلت في الكلام في منع ذلك في هذه الاخبار على اصل عدم الجزئية والشرعية وما
في معناه بالنسبة الى عاقل في انصافه بذلك بان يرجع عدم وضع الجزئية والشرعية في الجبر والشرط المشكوك
فيها لعدم وضع المكلف في تلك الجزئية والشرط في ذلك الشرط لعدم جزئية الجزئية في معنى عدم كلفة الكل على
قياس الشرط والشرط ولو ركب في عدم جريان اصل عدم بالنسبة الى المكلف الشرط والشرط لا زال لعدم وضع الشرط

[illegible][illegible]

وبينما ستم فوق ثانيا باعتبار الشئ الثاني فكلما كان العلم بالكيفية اقرب فله بعدد ورائه
عز الكيفية مدد الغاية وهي العلم بالكيفية ان ظاهر بافطاره وان واقعا فاقه فلو كان المدد الواقع في الكلام
فيه مانع ولو كان الظاهر من جنس في الاحياء وبعينه اخرى انما انما اكل واحد من اثنين ونسب
انما على الاول فافهم فان الحق ان البراءة ثابتة حق يحصل العلم بالكيفية الواقع فقولك يلزم التخصيص بالنسبة
الى ما قام الدليل على الكيفية الظاهر وما نحن فيه من هذا القبيل فلزم التخصيص بالنسبة الى ما قام فيه المنع
عن ذلك بل يلزم التخصيص اصله من عدم تغير الكيفية الواقع قبل العلم به في ما في ثبوت الكيفية في الظاهر
ولو لم نذكر كماله على الكيفية الظاهر في تغير الكيفية الواقع فان حجة التقرف في ما لا يغيره اقل او تغيره لا بعد
العلم بها الا ان الشاهد حكما جازا حكم الملك على حاشي على حاشي التقرف فيه ونحو ذلك والعقبات
يكون على التقرف في الظاهر على ما قلناه في الكيفية الظاهر في الواقع وكذا اذا اجمعه بان الصلوة واجبة ولو لم
العلم بقوله كان العقاب على ما قلناه في العلم على ما قلناه في الكيفية الواقع لكن عدم المناقاة بين البراءة
الواقع والكيفية الظاهر انما هو في التكاليف الظاهرية التي ليس لها مخوف منها وذلك الواقع المحصل في
المتاخرين يورث ما في مثل الاحياء التي اخذ فيه ذلك كما مر في مرة وتساوات ظاهرة بل البراءة من الواقع
يرفع موضوع ذلك التكليف كما لا يخفى فظهر ان ذلك البراءة تنهض في وجوب الاحياء ولو لم تنهض في سائر
التكاليف الظاهرية ليعرف ذلك في تمامية الاستدلال على المنع الثاني فيكون مقتضاه البراءة عن الواقع قبل
العلم به كما مر مقتضاه ثبوت الكيفية الظاهرية بالعلم به لكن ذلك ظاهر بل الظاهر ان ذلك في موضوع
البراءة عن الواقع كماله في مثل الاحياء التي لا تنهض في موضوعها اما ما اراد عليه بالنظر الى كل ما في الثاني
حيث قال في صياغة المورد بان الاحياء في المقام من بابا لمقدمة العلمية في الوجودية فقولنا ان المقدمة العلمية
لو كانت ناسبة لمقدمة الوجودية فالكلام فيها كالكلام في الثالث من المقام من ذلك القبيل حيث حكم
بالبراءة عن الكيفية بالمقدمة الوجودية وكل ما يلزم كما بالبراءة عن الكيفية بالمقدمة العلمية للناسبة عنها
وبين ان اوضح ان النسبة انما تكون بين المقدمة الوجودية في البراءة تكون في كنهية بغير عدم العلم بوجوبها وعدم
في تلك الصورة لا منافاة بين كونها غير واجبة بين وجوب المقدمة العلمية فيكون في تلك الصورة الحكم كماله

فدبتة احدا للعدم وضع الاول اصاله لعدم وضع التقيد في مرتبة اصاله لعدم وضع المطلق بقاءها العلم
الاجمالي بوضع احدها فيسقطان عند درجة الاعتبار فكذلك يرجع الى ذلك عمالة معايرة التجربة بالمفهوم سلمنا
مفاهيمها باعترافهم لكن لاحقا فان التجربة والشرطية لا يستدعيان وضع اعتبار الواقع الكلي المشروط بل
هما اعتباران عقليان متفرعان على وضع الكل المشروط وعدهما في الحكم الشرعي مجتنب على مراعات هذا الاعتبار
والا فليس عند التحقيق منه فلو ينفرد الوضع والواقع في الاخبار واليها انتهى كلامه على انه مقام مرقاة في
آخر المرفيع ازادوا اطلاقا عليها فارجح الفصول فلا طائل تحت ذكرها هنا وانت خبير بار في علمه فكم لنا
نظرا لبنينا اضاف كل له اول حيث قال له لو كانت الغاية في تلك الاخبار مثل خبر الناس في معناه العلم بالتقليد
الواقع فلا سلك لان كان اتمام الاداري موجب التخصيص في مثل تلك الاخبار بالنسبة الى مجتبه الواحد وما
حرفه خبر الاحكام الظاهرة مثل حجية اليد وغيره ذلك للظهور ودور التقيد عند ذلك والقول بالتخصيص هنا
دور المقام تحكيمه بوجوب انساب الى اعتبارا مع حكم العقل القاطع فيه يشوب التكليف كانه في عدة
الوشغال فيما يجتهد التكليف ولو كانت الغاية العلم بالتكليف لزم فلا بد من الاحتياط في المقام بحصول العلم بالكلية
كل فلو انما انما التقيد وعلمك بذلك لا اخبارا على البراءة في المقام فتقول اولادنا نحن والشواهد اول وعلمك
بانما الغاية العلم بالتكليف الواقع وتكون منقطع حال العصور وقولك هذا منافا للتكليف الظاهري
موجب التخصيص في تلك الاخبار قلنا ان التكليف الظاهري على قمتين قسم ناس في التكليف الواقع بقوله
بنا فيه كالاتيانا في تلك الصورة من الظاهر والبراهة عن الواقع تناقض الثاني برقع الاول وقسم ليس
كالميد والقرآن وجزا الواحد فان الشايع انما جعل تلك الاحكام الظاهرة لوجود مصلحة كانت فيها صح
قطع النظر عن احكامها الواقعية بحيث كانت تلك الاحكام المكلف في حال الجدل بها حتى انما توصل بها الى الواقع
بل هي احكام منجزات بحجتها احدها بحجب الظاهر والآخر بحجب الواقع ولو تناقض بينهما امرين البراهة عن الواقع
وما نحن فيه من قبل القسم الاول ولحكم بوجوب الاحتياط فيه انما هو لاحتمال الواقع وحيث كان يقاد الاخبار
السعة عن التكليف الواقع حتى يحصل العلم بالبراهة احتياطا مستغنى عن عدم العلم برأى احتمال الواقع لا يفر كما هو
متفاد الاخبار فلا بد ان التخصيص في مثل هذا الواحد واما العلم بعدم التقارض والتناقض من تلك الاخبار

عن وجوب المقدّم من الوجوه ووجه وجوب المقدّم العلميه وخرى تكون موضوعيه بمعنى عدم العلم بان تلك
المقدّم هل هو مقدّم له لوجوده حتى تكون واجبه اوله حتى لا تكون واجبه فكل تلك الصور لا تنفك المقدّم من
الوجود بل هو صور انما لما في برخصه العلم بالمكلف ليس الا ذلك الشيء المتكامل المقدّم من العلميه
لوجوده في حكمه بالبراءة بالنسبة الى ذلك المتكامل المقدّم من الوجوه فيلزم الحكم بالبراءة عن انما يخصه
العلم به ينال ما نحن فيه من هذا القبيل فيلزم المانع كالسوده مثله بالنسبة الى المصلو للعلم بان انما
ليس الا لغير المتكامل والحكم بالبراءة عند من حيث يكون مقدّمه وجوديه في وجهه الحكم بالبراءة عند بالنسبة الى كونه
مقدّمه علميه وما ذكرنا علمت النسبة بين المقدّمين العلميه والوجوديه في العلميه قد تفرقت عن الوجوه
كالصلو الى اربع جهات فتشكك العلم بان انما المكلف به ويخرج ذلك وانما ما يرده على النظر الى وجوبه احكام
البراءة حيث ذهب الى انظر بعضها اكثر من وجه الى وضع الحكم الى وضعه ايضا وحكمه بان فاده من ذلك البراءة عن غيرها
المتكامل كافي المقام ولم يخصه بالحكم التكليف كاحضار الوجود وان كان كلاما جديدا الا انما ذكرنا انما
بالنظر الى الواقع كما في نظيره من الحكم بصلو المكلف في حال ازالة الباطنة عن وجهه وناسيا في وجه
حكمه الواقع عدم كونه الا لغيره المصلو كافي صور عدم نسيان وجهه الواقع كونهها في الكلام في اصل
البراءة انما هو بالنسبة الى وجهه الظاهر فكل من مفاد البراءة عن غيرها المتكامل ليس الا بحسب الظاهر لان
الواقع يتبدل كما في نظيره من غير ما يرد عليه من وجوه عن ذلك حيث قال انه بعد انظر الى اخبار الحكم
التكليف لما تقرر عندنا انها هي انما هي ما في الكتاب من كلام لا صاحب في ذلك وهذا لا يلزم اتفاقه كما
منها خلافه في كثير من في ذلك فلا يلزم من وجهه وانما ما ذكرنا في ما كيد لوجه لحد لا خلاف من حيث الضحك
لان المقام ليس مما يتعارف من خبره لا من كلامه بل كذا في انما يخصه مفاد الاخبار وان هذا
الصلو وقصر على ما ذكرنا من خبره وما يرد عليه في انما يخصه مفاد الاخبار وان هذا تمام الكلام في
مسئله وادان من خبره الاكثر من البايعين مشهورة اذا ادان البايعين الاكثر من مستغنيين مع
كونه الشبهة وجوبه حكيمه كما في ذلك في المكلف كافر ضايق في الوجه عند ذكر التفسير في ذلك البراءة
اولا احتياطا فتقوله اذا ادان من خبره ما ذكرنا عند حكمه الشبهة من حيث حصلت عن تعارض الدليل كما في من خواص

في ذلك من العلم بان
الوسط بين العلميه
الوجوب

البراءة على وجوبه لئلا يقع بعدا هو وجهه من ثبوت القلدي في وجه كثير من وجهه من ثبوت العلم بان انما
على وجوبه لئلا يقع بعدا هو وجهه من ثبوت القلدي في وجه كثير من وجهه من ثبوت العلم بان انما
وجهه من ثبوت العلم بان انما وجهه من ثبوت القلدي في وجه كثير من وجهه من ثبوت العلم بان انما
نجاة الشبهة لانه لا في خبره الاكثر في وجهه من ثبوت القلدي في وجه كثير من وجهه من ثبوت العلم بان انما
حصلت الشبهة من اجال لا لغيره الا كما في وجهه من ثبوت القلدي في وجه كثير من وجهه من ثبوت العلم بان انما
معناه وان يكون مستغنيا عن كونه في معناه واذ لم يعلم ان مستغنيا عن كونه في معناه واذ لم يعلم ان مستغنيا عن كونه في معناه
ويكون ايضا من ذلك الاكثر لا مستغنيا عن كونه في معناه واذ لم يعلم ان مستغنيا عن كونه في معناه واذ لم يعلم ان مستغنيا عن كونه في معناه
ما في وجهه من ثبوت القلدي في وجه كثير من وجهه من ثبوت العلم بان انما وجهه من ثبوت القلدي في وجه كثير من وجهه من ثبوت العلم بان انما
بحسب الصورة متباينان لتغير الذهب الفضة فافلح من غير وجهه من ثبوت القلدي في وجه كثير من وجهه من ثبوت العلم بان انما
ولا كره بحسب المعنى بمعنى تعارضه مثلا اذا ورد بان المانع من الفضة بالذهب الفضة هو قيمته في حال كونه
من قيمه الاكثر من صورته انما هو من قيمته ما معنى وهذه المسئلة مما يكسر فانه في مقام ارباب الفقه فتقول
هذا لا يصلح الاحتياط بالبراءة وجهان احدهما عند كثير من الخبرين في ادعى اجماع منهم حتى عند كثير من
احتياطيا في مسئلة وادان من خبره الاكثر من البايعين البراءة لان ذلك لا يمنع من ثبوت التكليف بالبراءة
ان التكليف لا يخلو في المقام فيلزم التكليف تفصيلي وهو العلم بوجوب الاقل والى ذلك تفصيلي وهو ان
في وجوبه الاكثر في حال الاقل من العلوم من ذلك الاكثر المتكامل مستغنيا عن كونه في معناه واذ لم يعلم ان مستغنيا عن كونه في معناه
مضافا الى جملة مما سبق من خبره الاكثر من البايعين البراءة فانها ايضا هنا جارية وجوبه عدم اجراء ذلك الاصلين
في مسئلة وادان من خبره الاكثر من البايعين واجبه لعدم اخلو لا التكليف الاجال هناك من انما انما التكليف
تفصيلي من ذلك تفصيلي لان بالادعاء لا التكليف تفصيلي في الدين اعم وهو بان ادان من خبره الاكثر من البايعين
انما المقصود بالاحتياط هنا على الاحتياط فيمكن ان يكون وجوبه اربعة اقسام عدة الاشتغال وطلبه وطلبه
العقله وانما الاحتياط فان كان له في عدة الاشتغال فقيد انما لا يشتغل بالادعاء فانما لا يشتغل
لكن اكثر من بان يكون مخصوص البراءة منه بان انما الاكثر من خبره الاكثر من البايعين البراءة من انما لا يشتغل



فقداني بر وائل فلا يكون في ذلك كلف بعدة فتولد هذا ان اريد الاستغفار بالوقار والارادة لا يستغفار
بالدوام وايدى الاستغفار بالارادة الغير الحرة فالكلام في مسئلة ان الاستغفار في وقت عزاء في كل وقت في كل وقت
حتى يلزم البراءة عنها وان كان مقتضى الاحتياط الاستغفار في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
العقولة في وقت ثابت في المقام بل انما هو ثابت على كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ضعيف ولا جارية لها هذا غاية ما يتصل في المقام للبراءة وفيه اول الاستغفار في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بناء على مذهب المنسلة جاريان لما هو في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في جوابه فوقع في استصحابها انما هو ثابت بالاكراه وان كان ثابتا بالاكراه في كل وقت في كل وقت في كل وقت
مع كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
لذا قلنا ان الاستغفار في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
فوق كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
انما العلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وحيث قلنا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بما ان الاحتياط في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بناء على مذهب المنسلة المذكور حيث ثبت هذا القسم من التواضع في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
من احتياط الاحتياط في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
كانت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
كالشبهة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
مضمونها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
جبر سندا هالكا يمكن على هذا التواضع حيث كان السند بجبر فلا احتياط في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

بعضه من اقسام

الملك في

لذلك لا يفي بمسألة بل لا تفكيك انما لا تفكيك كانت متغيرة بحسب الخلف في جميع موارد هاهنا لا تصواب
ان يقال في جوابه من حيث حمل الاحتياط ان احتياط البراءة واردة عليها كما مر في زيادة التوضيح
السمند التوضيح على انما على قوارها واحتياط سندا هاهنا ولا يثبت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
حيث لا احتياط كما مر في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
التكليف بالواقع اما لعدم وجود دليل عليه ومقتضى ان يكون مقتضى وجوده في كل وقت في كل وقت في كل وقت
معادضا باقوى من وجود مانع وهو الدليل الوارد عليه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
المذكور في حمل وجود الدليل وهو ذلك الاستدراك وان كان مانع قبيل الشك فهو وان كان مقتضى الاحتياط
الاستغفار وهو ذلك الاستدراك موجودا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
قلت ما وجدته في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
وجد التفكيك ما قلنا من انحلال التكليف الى جملة هي انما العلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
ان هذا الجواب غلط فظاهر جملته انما هو المذكور في جواب البراءة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
انما التكليف بالواقع غير ثابت وهذا غير ثابت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الاستغفار ولا يستصحب في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
لتكليف المتغير الخاص بالغايب مع ان النسبة اليه غير متغيرة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
لما كان انما العلم واجد في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
تكليف الخاص بالغايب على نحو انما قلنا من مطلقا فطلق وان شرطه واما شرطه واما شرطه واما شرطه واما شرطه
الاستدراك التكليف المتغير في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
فاذا لم يمتنع الفرض عن كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الجملة هاهنا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
الثابت بالدليل حيث كانت البراءة غير متغيرة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
متيقنة بعد تبيان الاول فليس يمكن الحكم بالاحتياط بل لا بد من دليل اخر وهو ثابت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

انه انما يقع غير صحيح لان احياط في جميع موارد ذلك وهذا خلاف الدجائع واقاعدهم بغيره بالاستقفا
 من اوضح ما انما سابقا من عدم كون الاستقفا مبدا وشرا للحكمة بل انما ثابت ما ثبت في الزمان السابق بالبدل
 في الزمان اللاحق وتبعنا ما سلكنا سلكا وهذا وجه آخر للملحة وهو سبقنا الفقه لكون ما كان له من هذا وانما انما
 ولا كذا الاستقفا لكونه غير سابقا للصحة على ما ذهبوا اليه هو ما اذا كانا ارتباطا بين كاضعوا في كل صورة
 لم سبقنا الصحة هنا قال في بيان بقوله ان لو كانت عبادة مستقلة مركبة من اجزاء مرتبطة وشك بينها في جزئ شكوك
 بانها هل هو واجب نفية وتكون بواجب مع ذلك نفي من الزمان بالشيء يقتضي التمسك بغيره الخاص في كون ذلك
 المشكوك يلزم بطلان اجزاء المتأخرة عند كونها واجب في بطلان اجزاء السابقة لكونها بطلان الكل
 باطلان بجزء من جميع ذلك من ذلك بجزء المشكوك في الاجزاء السابقة بطلانها ولو بطلانها بطلان الكل
 الاولية للشاكلة باليقين ولو زعموا الاجزاء اللاحقة مستمرة من ذلك لكانت مشكوكا في كونها المكلف في
 الصلوة جزءا من عبادة فلو كان بعد الصلوة مثلا سجدة واحدة او التمسك او غيره ذلك فهو هذه الصورة هو
 بانجزا المنسبة باق على غير بدلية الدار تغاير عطف فالامر بالصلوة باق كما بالركعة الدار كقبيها وهي ايمان بجزء المنسبة
 بعد الصلوة مغايرة للمكينة والولية وهي ايمان بربها وذلك في احوالها في منافقها قبل قضاها بجزء المنسبة
 يبطلها وايضا خلاصتهم في التمسك في الصلوة هل هو جزء مستقل وجب في لو خرج لو لم يثبتها لكونها
 مشكوكا وعكسها الصلوة لا سبقنا الصحة لكونها من المشكوك وايضا من جملته او من المشكوك في المشكوك بالنسبة الى
 صلوة الاحتيال فانها ايضا كالجزء من الصلوة فالكلوم فيها كالكلوم في السجدة والتمسك بدون جملتها الكلام في
 عليك حيث خلصا في كونها واجبا نفيا وعدمه ووجهها في السلام المحذور في كونها واجب في كونها في كل
 ذلك مشكوك في الصلوة وواجب في سبقنا الصحة عكسها او غير مع قطع النظر عن هذه التكلفات منع سبقنا
 كما مر وانما سلكنا في هذا بالبراه من غير احتياج الى سبقنا الصحة او خلف آخر وهذه اشكال اول
 ان قال العلماء ان سلكنا الصحة في مقام الشك في الشرعية ونحوه انما هو قضا القاعدة اللفظية الاحتيال
 لوجوب اجزاء الصحة فعادة الشك في مقتضى الاحتياط بغير التكليف بالاعتناء وهو الاستصحاب
 فلو شك في الصلوة ولو بدع من اجزاء وحيد لا يمكن ذلك ذلك ولو بدع من الاحتياط في عدمه قبل بالاطلاق

بالاطلاق بالنسبة للشرائط والاجزاء الغير المقومة لثبوتها في الدار التي تبدى بها واحتياط بالنسبة الى الاجزاء
 المقومة لثبوتها فيها لعدم الاحراز ذلك الصحيح بل من الاحتياط في مقتضى بعض صور ما نحن فيه من قبل
 كما هو كذا المشكوك في الاطلاق من الشك في كونها بالنسبة اليها بانها هل هي متناهية والمتعذر الادعاء في مقام
 لم يمكن الحكم بالبراهة تكون في موارد عدة الشك في ذلك ذكرنا الفرق في صلتها ولا من الزمان في كونها
 الدربا بين يدينا ثبت الحكم في غير محل الاحتياط في كونها غير متناهية اذا لم لا جامع على جملتها في
 والشرائط فيلزم بقضاها ولو كان بعد اجزاء او شرطا مشكوكا في كونها بالنسبة اليها بالبراهة لتعلق الاحراز بالاطلاق
 السرف في الزمان الاحراز هو ان في المحل يقتضي حقيقة الدربا والوجودية في هذا المعنى يلزم التفصيل في المسئلة
 هذه الصورة والاحتياط في بيان صورها بالبراهة ولا احتياجا في بيان التفصيل في هذا المعنى المذكور
 بعضهم بل بالغير على اقل في مسئلة الصحيح والاعراض الشافعية في اشكالها منهم في سلكنا القول باللفظ المذكور
 في اكثر من مرة واحد ذكرنا وجهها في مقام غير محل الاحتياط في مقام الاستغفار مثلا يمكن ان يترتب لغيره في مقام
 هيئة وجدانية مثلا لعميان لم تكن التي يكون تركها اعتبارا بالجملة والكلام والصلوة وغيره مما يتبع اللفظ في
 من حيث المجزئ في حقيقة المعنى واحد كغير المتعين او المتعلق يمكن ان يتبع اللفظ في المتعين فضاها والفرق
 بين هذه الصورة وبين سابقها من الفرق بين الكل المجزئ والكل فردي فلو تعلق حكم بالمتعلق بالاعتبار الاول
 حكم بوجه التكليف والاعتبار الثاني حكم بوجهه بحسب تلك الاجزاء فتقول هذه القلوة تفق في انما يتعلق
 بمعية مركبة ذات اجزاء من حيث هي انما هي هيئة وجدانية انما يكون المتعلق واحد وانما يكون كل واحد من اجزاءها حكم
 لكل واحد من اجزاء حكم وبعض صور ما نحن فيه من هذا القبيل هو الصورة المذكورة في الاشكال السابق لكون
 الصانع مشكوكا لا من جهة مركبة من افعال متعدة مخصوصة فلو لم تكن متعلق الحكم بكونه واحد من افعال فلا يعقل
 الا قوله انما لا يستقل بغير ثبات بل هو ارتباطا به فلو بدع التفصيل في هذه الصورة فصار الصور الثالث من
 الاشكال متناهي في مقام دعوى مخصوصة والتمسك في مقتضى بعض صور ما نحن فيه من اجزاء من اجزاء
 عن جملتها باسنادها ووجهها بانها لا يمكن على كل واحد من اجزاءها فقال لا بد عليه باجمعا ونحو ذلك واحد
 الصيغ نقلت من بعض اصحابنا من غير ذلك فالمراد ما عليه فقال ما اذا اصبحت من هذا فلو بدع تفصيلها بالبراهة

صحتها في كل صورة
 من صورها

حتى تسألوا عنه وتعلموا الحديث والتقرير في الكيفية كما نعلم لما بان من صانته الصيد جزءا واحدا وانما شك في الزيادة
عليه بسبب ما ذكر فيهما مع غيره فانه في مثل ذلك قد لا يزيد وكان في القول لا يحتمل بقدره بالاحتياط فان
قلت بوجه واحد بالزيادة على هذه الزيادة قلنا الامر على العكس كونهما واحدة في خصوص المورد وهذا الجواب عن
الكل ما عدا ذلك وحيث قال بلزوم احراز المسح فقولنا ان لزوم الاحتياط اما ان يكون سبب عدم العلم بتحقيق الموضوع
لعدم مطلق بل شارح في الخارج مرد من مدخلية الاسم العلوي انما ان الشارح غير ذلك الموضوع بعد ذلك كما
او يكون مع مدخلية الاسم فيه في قولنا ان لا يصح له ان لا يسمي العلوي ان ليس له ان لا يسمي المطلوب وبمعنى من حيث
محبوبه في الخارج في صفة القيمة المطلوب للبعوض الخارج جديره فلم يرد الاحتياط انما يكون لعدم العلم بتحقيق الموضوع
لخارجي لعدم العلم بالعلوي فيقول في السلسلة بعدم مدخلية العلوي والميزان انما هو تحقيق الموضوع وهو ان
يزال قوله لا استقل بغيره في كل واحد من الادل على ما يجب ان يصح استقلاله في تحقق الفرق بين الاستقلالي
الدرجات وانما زاد بالارتباط في السلسلة السابقة هو ارتباط الموضوع له العلوي وصور العلوي عن الادل
ههنا انما هو محيل العلوي في ذلك فليحقق ان كل واحد من سلسلة الصحيح والاول مدخلية في العلوي بل انما هو
ما اراد الشارح ولذا حكموا بالاحتياط لزوم وفهمه انه يجب إطلاق اللفظ لا على يمكن التعلق بالاطلاق بالمتسلسلة
الشرطية والجزاء الغير المقصود واما لو شك في الاجزاء المعقولة فلم يمكنه كالمصحي مقام واما الجواب عن الثاني فنقول
بعد من قاعدة المذكورة في سلسلة استعمال اللفظ المشترك في اكثر من معنى بقرينة هذا مقامه في مقام اعادة
المعنى في اللفظ واستعمال اللفظ في المعنى ومقام جعل الحكم للمعنى وتعلقه بوجه لا مدخلية بغير المقام انما هو يمكن اعادة
كل واحد من المعاني استقلاله وتعلق الحكم بالجميع مثل ان يقال ايتم زيد وعمر وتعلق الادل انما يكون بكل واحد
منها وتعلق الحكم بالجميع طاعة يمكن العكس بان تعلق الادل اعادة الجميع وتعلق الحكم بكل واحد واحد مثل ان لو اراد
المؤلف الكتاب مجموعا من عدة ابيان كل جزء من هذه وقوله هناك بالكل واحد ليعلم ان يكون مورد اللفظ والادب
انما هو في مقام الاداة للحكم واما الجواب عن الثالث فهو في وجه الاول بان الادل هو مورد الزيادة في مقام يكون الادل
ببره قوله لا استقل بغيره في معنى قوله عليه السلام انما انما يكون بغيره في كل واحد واحد منها فاشارة
مخصوصين ويكون بعضا من علمه انما انما يكون الادل الاول يكون من السبب الثاني وانما كان الثاني في قوله لا

مجموعا

والاكثر استقل بغيره لكن ظاهر الزيادة هو الادل بقرينة قوله ويجوز كل واحد منها الصيد الثاني انما هو
بجملته طريق الشرح على ان يرد في ظاهر الزيادة العلوي بالصلو العلوي انما يكون بعد البعض فلو انما
تبيين قد بينا سابقا في السلسلة العلوي بالزيادة لولا قاعدة الضل واستصحابها انما العلوي انما يكون خطا
المدكور لكن لو كان على طبق قاعدة الضل فكل واحد كان في الادل خالية عن الاعتقاد في وجه العلوي لولا مقتضاها بل
لما صحت بما بالادلة في ذلك مسألة على انما العلوي في الكلب فانما يختلف في غير قول هو وجه الضل
واخر بالسبعة فحققت المرأة السلسلة ومقتضى الضل السبعة وفرضه هاهنا بدعي العلوي بالزيادة والحكم بوجه السلسلة
لكنها الحكم على قاعدة الضل فلا يمكن في العلوي قاعدة الضل فبما انما يمكن العلوي باعتبار اعتقادها هاهنا
الفتاوى بعد ذلك لا اعتبار بحكم بوجه بالسلسلة ويظهر المرأة ولا يمكن القول في الاستصحاب انما السبب في السلسلة
الى التكليف لو صرح بكونه بالنسبة الى الحكم الموضوع فيقول انما السلسلة في وجه بغير البراءة التي ذكرها هاهنا في السلسلة
هذه من هذا القبيل لكونه بالنظر في الكثرة واجبا تعبد بالبراءة على وجه توصلا من باب الجواز في مثل هذه الاجزاء انما
من باب التعبد فيكون في قوله لا اكثر الادل انما هو استقلاله في كل واحد من باب الجواز والتمسك في الادل باليتين
كما انما في اول المسئلة في ذلك وفيه المثل المالك في قوله لا اكثر في القول بالوجه السبب يكون من المسئلة ومن هذا القبيل
حال المثل الاول واذا كان كل واحد من الادل ايضا ههنا واجبه في هذا الجواز بالاستقلال بغيره وبالارتباط باليتين قلت
لحق بكونه في الاستقلال بغيره في السلسلة في كونه لا يمتنع في الاستقلال بغيره وبالارتباط باليتين هو الاول انما كان
غير بغير التكليف ومقتضى ذلك تسال بقدره في الثاني ههنا في سبب حقيقة ما واما الجواب عن ظاهر قوله
مدخلية انما اجزاء ههنا بالنسبة الى نفس التكليف بالنسبة الى مورد الاجزاء ولو كانت غايات التكليف لا انما
في حال التكليف ههنا واما تعبد او انتم من جهة من جهة النظام ويعلق الامر به من حيث هو مقتضى اوله
انضمام شيئا على الثاني الادل على كل واحد من مورد السلسلة فلو كان خلقه الادل انما هو في قوله لا اكثر
الاجزاء مرتبطة بالادل وكل واحد من الادل في السلسلة في الادل وكل واحد من الادل في الادل وكل واحد من الادل في الادل
بالنفس بما لا اعتبار بالادفعا في تحقيق الاجزاء بغير الزيادة بالنسبة الى اجزاء بعضها بالنسبة الى اجزاء
التكليف ههنا والادفعا واما لو كان في قوله لا اكثر في الادل فيكون المطلوب في الادل وكل واحد من الادل في الادل

ضعيفة

واقطع من الامرين في المقام مع وجوه الاستصحاب مضان الحار والاربع الفقيه لا تنظر الى الواقع بل
 مودها ما يكون المقام مقام حجة وان هذا من ذلك ستم اذا دار الامر بين المبتدئين بحيث يكون
 باحدهما على اي تعدي لوزن كما في الاصل والذكر كانت البينة حكمة مع العلم بالكيفية اجمالا يعني كونه في
 المكلف في اصل التكليف وهذا ما ذكره من الغرض ان اذا علمنا بالتكليف في الواقع اجمالا ودار الامر بين
 المتباينين بانزلهما في الدين للتكليف وكانت البينة مرادى حكمة وكان الجمع يحصل للامتنان قطع
 لوضوح ان بعد العلم بالتكليف المراد بين اثنين لواق بها كما في المكلف يحصل للامتنان قطعاً وان كان الشبان
 للقطع بمطلوب احدهما قبل الاصل في مثل الاحياء في الجمع بينهما كما عليه البعض مثل الاولاد والامرير المقصود
 والاعمال وبنظرهم في هذه الاصل والبراءة بالاختيار في بيان انهما شأ وطرح الاخرى البراءة عن غيرها
 وجهان بل قوله من ان احتمال التفرقة وطرح الامر في العمل الاصل وتعيين احدهما بل معنيين الفناء
 والفرق بين التخيير وتعيين احدهما بل معنيين فافهم ان لا ولا لا تعيين يحصل في الثاني هذا العمل والذكر البعض في
 بيان عمل النزاع ونقول في تحرير على سبيل التفصيل وتجزئة الغرض بحيث لا يختلط بمباحث هذه المسئلة
 بغيرها من الغرض المذكور عام شامل في انواع متعددة منها ما يكون قد جامع بينه وبين المبتدئين في
 بعضه من انواعه والنوع فراده مثل الظاهر والمختص فاما تحت حجة جامعها في الصلوة ومثل العقود والقيام
 فانها ايضا كما انهما جامعيت الصلوة المطلقة لهما ونوعهما من الاحوال والذكر لا وجه له في العمل انما اخذ
 بشرط اي بشرط ان لا ينضم بعد الركعتين الاخران والتمام اخذ بشرط اي بشرط ان يقع في الركعتين معهما فاما شأنا
 مثال آخر لو اجنب المكلف في المسجد في سجدة عليه التيمم والمخرج من المسجد ان لو كان له مكان الفصل بعد ذلك
 فمات التيمم من دون وضوء بخاست بالمسجد فليجيب عليه في تلك الحالة التيمم والقيام من دون المبتدئين
 وكان له ما قد جامع هو مطلق الطهارة مثال آخر لو كان المكلف مكلفاً بالطهارة والحدك لا يصح وكان
 بيده جرح يوجب حجية الماء او عدمه مثل موضع حجة او التيمم بغير الماء في حال حجة عليه حجة او عدمه
 الموضع والتيمم من دون المبتدئين مع وجوده قد جامع هو مطلق الطهارة ومنها ما لا يكون له
 قد جامع وقد ذكر بعض الاساتيد من المبدئين لهذا القسم مثالا وهو ما لو شك في وجوب العدة نظر الى

واقطع من الامرين في المقام مع وجوه الاستصحاب مضان الحار والاربع الفقيه لا تنظر الى الواقع بل
 مودها ما يكون المقام مقام حجة وان هذا من ذلك ستم اذا دار الامر بين المبتدئين بحيث يكون
 باحدهما على اي تعدي لوزن كما في الاصل والذكر كانت البينة حكمة مع العلم بالكيفية اجمالا يعني كونه في
 المكلف في اصل التكليف وهذا ما ذكره من الغرض ان اذا علمنا بالتكليف في الواقع اجمالا ودار الامر بين
 المتباينين بانزلهما في الدين للتكليف وكانت البينة مرادى حكمة وكان الجمع يحصل للامتنان قطع
 لوضوح ان بعد العلم بالتكليف المراد بين اثنين لواق بها كما في المكلف يحصل للامتنان قطعاً وان كان الشبان
 للقطع بمطلوب احدهما قبل الاصل في مثل الاحياء في الجمع بينهما كما عليه البعض مثل الاولاد والامرير المقصود
 والاعمال وبنظرهم في هذه الاصل والبراءة بالاختيار في بيان انهما شأ وطرح الاخرى البراءة عن غيرها
 وجهان بل قوله من ان احتمال التفرقة وطرح الامر في العمل الاصل وتعيين احدهما بل معنيين الفناء
 والفرق بين التخيير وتعيين احدهما بل معنيين فافهم ان لا ولا لا تعيين يحصل في الثاني هذا العمل والذكر البعض في
 بيان عمل النزاع ونقول في تحرير على سبيل التفصيل وتجزئة الغرض بحيث لا يختلط بمباحث هذه المسئلة
 بغيرها من الغرض المذكور عام شامل في انواع متعددة منها ما يكون قد جامع بينه وبين المبتدئين في
 بعضه من انواعه والنوع فراده مثل الظاهر والمختص فاما تحت حجة جامعها في الصلوة ومثل العقود والقيام
 فانها ايضا كما انهما جامعيت الصلوة المطلقة لهما ونوعهما من الاحوال والذكر لا وجه له في العمل انما اخذ
 بشرط اي بشرط ان لا ينضم بعد الركعتين الاخران والتمام اخذ بشرط اي بشرط ان يقع في الركعتين معهما فاما شأنا
 مثال آخر لو اجنب المكلف في المسجد في سجدة عليه التيمم والمخرج من المسجد ان لو كان له مكان الفصل بعد ذلك
 فمات التيمم من دون وضوء بخاست بالمسجد فليجيب عليه في تلك الحالة التيمم والقيام من دون المبتدئين
 وكان له ما قد جامع هو مطلق الطهارة مثال آخر لو كان المكلف مكلفاً بالطهارة والحدك لا يصح وكان
 بيده جرح يوجب حجية الماء او عدمه مثل موضع حجة او التيمم بغير الماء في حال حجة عليه حجة او عدمه
 الموضع والتيمم من دون المبتدئين مع وجوده قد جامع هو مطلق الطهارة ومنها ما لا يكون له
 قد جامع وقد ذكر بعض الاساتيد من المبدئين لهذا القسم مثالا وهو ما لو شك في وجوب العدة نظر الى

في قوله لا تنظر الى الواقع بل
 في البينة حكمة مع العلم

قوله ثلثه قروء بانها هله ثلثه ايام او ثلثه حيفات فالمراد بيز المشايين وهما الظاهر والمخفى من
 وجود ذلك جامع في الذين لكن الحق كونه اثنان من ذلك لا اكثر لا يربح اثنان الى هله لثلاثة سنة
 عشرين يوما ومخطين او تجر بعدي عشر يوما ومخطين ولا قروء اخر في ذلك ثلثا الى اخره ثم ذكر في
 مسألة القطان بان لو تلف مثل كالحظ مثله في حال العواذ المشدعية عدم وجود الحظ في ذلك الفسخ بحلف
 باعطاء قيمته في حيفات القيمة بدنه لو وجد مثل ذلك في حيفات باعطاء القيمة واثبت في دوائر الشيا
 وهما المثلث والقيمة في كسر قبل جامع بينهما وعين فرض قد جامع بينهما وهو مطلق الدين ولو تفرق من اطلنا
 من وجود القدر الجامع وعدمه من اقل من اثنان حيث قلنا في العناوين ان اثنان في المشايين انما هو في اقلنا
 لم يكن قد جامع في الذين لا نرد عدم القدر الجامع انما هو النسبة في التكليف وما قلنا من وجود القدر الجامع
 عدمه انما هو النسبة الى القدر في المشايين انما هو النسبة في المسئلة انما هو النسبة في قياس الدليل
 سواء كان نصين او غيرهما من جامع ونحوه او بسبب اجمال الدليل كما مر هذا بيان الاقسام على وجه التفصيل
 والقيم لا غير نعقم الاقسام ثلثه كما عرفت وقد كان في اصل العناوين بعين انما هو في الخلاف في المسئلة
 بحسب قلنا اوله جار عليه لكن القوم لم يعينوا كل بعين انما هو في ان كانت تلك الاقسام ظاهرة على خلاف ذلك
 ونصائحهم في الكتب للفقهاء في عيونهم في السيد الصدوق في عيونهم في هذا العناوين في هذه المسئلة
 وهو انما اذا كانت البنية لتعارض الدليل وبعضهم عمنهم في اثنان في باب التعادل والتراجع وهو ما
 اذا كانت البنية لتعارض النصين ولم يعينوا اثنان وهو ما اذا كانت البنية في حال الدليل مقتضى
 القاعدة فيمكن العناوين وتعدله بحسب الاقسام لا خلاف في حكمها بحسب ذلك ورواها من بعض الاقسام
 شهيرة دون الاخر وهكذا في سائر الاثر في العناوين انما هو انصبا على القول والخلاف عليه ليس كما ينبغي
 فما عرفت في باب التعادل والتراجع فتقول فيه بالخير حتى قيل في ذلك خلافه واصل وعليه كثر
 المخالفين بل في اصحابنا من لا يميز في قول بانه لا يجوز ان يرى ثمانية من عبادته في حق من لا يميز له على
 ذلك بل في سائر الاقسام وقول بالجمع بالاحتياط كما عليه لا خلاف في وجوبهما والعمل بالاحتياط لا خلاف
 لكن لم يحد له ذلك وما عرفت السيد الصدوق في قياسه انما هو ان ثلثه قول بالخير قول بوجوب الجمع بالاحتياط

قيل
 القدر

وقول بوجوب القيمة في حيفات مسألة العناوين علم من العلم على القيمة واما من توهم به هاهنا الى الاحتياط
 فلعلم ان شئنا حصل من ذلك مسألة واما الذي لا يفرق الاكثر لا يتباين الى حيفات فهو اعدا العناوين
 هناك الى الاحتياط ونحوه انما هو ان هذا الاحتياط والبراهة ذهب الى الاحتياط وقيد ولا يفرق هاهنا الى
 ثمة الى الاحتياط بل قد عرفت من هناك البراهة اية وما يبا بعد المنافاة يفرق هاهنا الى الاحتياط
 وهذا الى البراهة انما هو ان الاحتياط هناك بحال واسعاد من هاهنا تقدم مما ذكرنا من ذلك في حيفات الضمان
 ونقص كمال المسئلة ان الاحتمالات في المسئلة هي وهي الجمع بالاحتياط والبراهة بالخير والفرقة وطرح الامر
 وتعيين احداهما بلو معين والاقوال ثلثه وهي الجمع بالاحتياط والبراهة بالخير وطرح الامر وباقي الاحتمالات
 بين الضمان ووجه الضمان انما هو انها وهو احتمال الفرقة فتقول في وجه الضمان انما هو ان الفرقة مقامها
 كغير الفرقة لتعيين المعين في الواقع المشبه في الظاهر مثل الفرقة لتعيين عشاء العوطة في الواقع المشبه
 في الظاهر في الشاة ومثل تعيين الولد لمعرف في الواقع كونه ولدا الشخص خاص معين المشبه في الظاهر في جماعة
 للوطى انما هو في تعيين العبد المتفق في الواقع المشبه في الواقع كونه ولدا الشخص خاص معين المشبه في الظاهر في جماعة
 سائر الاقسام ومقام اخر كونه لتعيين عدم الخبز في الواقع انما هو ان عينة غير في الظاهر مثل ان كان مال
 كسر وحاقا في شخصان كل عينة بائنة على ان المال المطرود لم يميزم الفرقة لتعيين المال بحسب العاقل بان
 له ما ومثل قول الزوج احكم زوجاني طالق الفرقة لتعيين المطلقة في الواقع واخبار الفرقة والبراهة على
 كل واحد من الظاهر وما نحن فيه من قبله ان لا يكون احد الحكمين معينا في الواقع مشبه في الظاهر في حال البلية
 او تعارض النصين او هو تلك فخص القاعدة العامة بالاحتياط ما لم يكن دليل على الفرقة فيه لا يستعمل الا
 بالتكليف يقينا ولا تصرف اخبار الفرقة الى المقام اذا كثرها التوضيح بما جاز به ولا يدخلها بالمقام كونه
 البنية فيه حكمية واما بعض الاخبار الدالة في الفرق في حيفات الفرقة كماله في حيفات هو ضعيف ليس
 له جازها انصاف الى المقام هو في ذلك هاهنا الى الاحتياط والبراهة وعدم الظفر بقول القائل
 بالفرقة بل بقول انما هو على التقدير من البنية في نقله يقدم اجراء الفرقة في الحكم وفي ذلك الغرض في الكل
 نقول ان مورد الفرقة لا يكون الا سكان في موضع الحكم وليس في المقام استحالة لمعونة الحكم في حيفات

مورد

موجب هو لا بشرط حتى شرط الاطلاق بعينه لم يتغير مع قطع عن انظر من قبله الاطلاق وهو الذي لا يكون
 المتغير في الواقع احدهما بشرط اليقين فوصل الى ذلك فلو لم يتغير مع الآخر فبالاثر من كون شرطه طائفة
 من اليقين وغيره من القبول حتى الاطلاق يعين ما ذكرنا فالقيد المتين وهو احدهما غير متكرر ابدا والتكليف
 بالنسبة الى غيره غير ثابت حتى يجوز الاستصحاب او اصله في المقام مثل ما اذا زاد او ازيل في كل واحد من
 التبعين في الواقع بحسب الاحتياط ولو يمكن اجراء البراءة بالنسبة الى غيره حتى لا يخلو احتمال كون الامور
 فلو تكليف يقيني في حال العلم لا ويتبين التكليف الثابت في الزمان السابق ويتبين باصل الشغل لا
 يقينا حتى يحصل البراءة الحقيقية ومقتضاها الاحتياط بالجمع نفسه يمكن التقدم فيها بالقرينة المذكورة
 بثبوت التكليف في الواقع بالنسبة الى الكل سواء كان غير متيقن فلو يجرى الاستصحاب ولا اصل الشغل بل يجرى على البراءة
 عنها ولكن لما كان شرطها جميعا خلاف الاجماع فلا بد من اخذ باحدهما وهو التخيير وهذا الاختاره الفاعل
 القوية في هذه المسئلة يترك لنا التمسك بما علم على عدم التكليف في الواقع لا طباق العدالة على وجه ما خيل اليها
 عز وقت الحاجة وما نحن فيه من بين من الشارع تعين احدهما في حال احتياجا بالبراءة فيجب البراءة عنهما
 لعدم التكليف في انزال الاجماع في المسئلة قام على عدم طرهما معا فيصير من قبيل لا فائدة لا يستقل به حيث
 كما لا تيان بالاخذ بمصلحة لا تقيسها ايضا اتيان احدهما يحصل للمثال وكذا قد حوا في مسئلة البراءة
 فيما ذهب اليه من ان لا يجب الاحتساب وطرحا من ان لا يفتقد العلم في احدهما في الواقع حرام الاستصحاب
 فيصير كما ان لا يفتقد من ان لا يفتقد في الاستصحاب باحج في التكليف هل هو شرط او مطلق في العلم
 هل هو شرط او لا وفيما يكون شرطه كما هو يدبر ويحكم بعدم الاحتساب في خلاف التكليف بالعلم والجهل و
 الغايله المذكور هناك ايضا قال بان العلم يكون الاحتساب في الواقع شرطه بالعلم منه حكم بثبوت هذه
 القاعدة مطردة الى مورد خارج بالنسبة ويخرج من الاجماع وغيره مثلا اذا كانت الحلف مصلوة مودة
 بين المصلوات لم تحك في مقتضى القاعدة المذكورة وان كان البراءة عنها عدم العلم بتعينها فانهم بالاجماع حكموا
 باتيان تلك البراءة وثباتها في الشاهد على ذلك عدم حكمه باتيان الحجة والاطلاق حكمه بان تلك البراءة
 للاحتياط والكل مقتضاه الحجة لا خلافها في العلم وانما يقع كالتكليف ثنائية وثلاثية وارباعية وانما المناقشة

المنافسة في بناء العقول فبما ان يمكن ان يكون بنا العرف على خلاف ما ينبغي عليه الشارع كما قد في محله
 واما ما قد في العرف فالحتم لا لعدم احتمال العرف في الواقع بعد البراءة من كل ما واما في اخبار الاحتياط فمعد
 دلالة على وجوب الاحتياط بل غاية ما تدل على حصة كما في غير مرة وتوهم اخبارها بالبراءة في غير محله
 لا من البراءة على خلافه بل على العمل بالبراءة ادعوا في الخلاف كما ادعوا الاجماع على البراءة في مسئلة ودان لا
 يزيل ذلك الاكثر لا ربما يبين على ما اشار اليه وما الجواب عن لزوم المخالفة القطعية اعتقاد او عمل فقول
 ان لا يلزم المخالفة في حال العلم كما في الخبر بدو واما المخالفة في حال اعتقاد بالبراءة الى حكم العرف عن
 مسئلة وما يفرقا هو حكم المخالفة العملية لكون التخيير استمرايا بل يقول بعدم ضرورة في تلك الصورة ايضا
 وان لم يكن نقاش في الحقيقة بل لو كان من واحد من واحد ودرج آخر المثلث ودرج عند واحد منها
 فتلف واحد من ذلك واحد وبقي الاثنان فيصير ككون الواحد من الباقيين من ذلك اثنان من واحد من الباقيين
 بغيره من ذلك اثنان من الواحد فيكون كونه احدهما من المستشف من مخالفة العلم يقينا اذ الله هو في الواقع
 من احدهما ان نصف من احدهما ونصف من الآخر ومثل ما لو كانت العينين الاثنان وتداخليا علمنا حكم
 في الشرع بالتشكيك فلو اشترى احدهما ذلك المال خالف العلم قطعا بل المخالفة الاعتقادية ايضا لبا انظار
 مثلا خلافه في ان لا يجمع المكسب على قول التخيير من اخذ باحدهما وطرحا والتخيير يوجب المخالفة بحسب
 الاعتقاد قطعا وهكذا المخالفة العملية الاعتقاد مسئلة كثيرة مثلا لو وجد شيئا في السوق اشترى منه ما
 واداد احدهما الا قدما بالآخر وقتة ففعل كصحة مصلوته والحال ان المخالفة للعمل قطعا لا زمانا هو محذور او
 الدوام وانما كان محذورا فيجب بطلان مصلوته قطعا ومثل ما لو اختلف المتبايعان في الزيادة في الحكم بالحق
 ثم رجع التمسك بالتمسك والتمسك الى المصالح فيصير المخالفة القطعية اذ النقل والافتقار حقيقة قطعا فحكم
 برد التمسك والمتمسك في الواقع قطعا وكذا الكلام لو اختلف في التمسك ومثل ما لو اختلفا في بيع فاشتباه
 على هو ما او بطلان حكم بطلانه بدنه مع كون محله والحال ان لو كان زيد في طاهره لا بد من المصالح ما فلا بد
 من الحكم بصحة وضوئه وعدم كونه محذورا ولو لم يكن كونه محذورا لبدن الحكم بطلانه بدنه فخالف الواقع قطعا الى
 عينه تلك من لا مسئلة كما لا تعد ولا تحصى مشهورة ان في بعض تلك المسئلة يوجب المخالفة القطعية بحسب العلم

ان قيل في المخالفة القطعية
 بحسب العلم هو في الواقع
 قلنا بالتخيير الاستمرا
 وان قيل بحسب الواقع
 فلا يضر

الحكم في المخالفة
 القطعية في المسئلة

القصيلة وهو فيما اذا علم بان كلا النصفين واحد هما وكذا في مثال اختلاف المتبايعين في زعمهما بالثبات
ورد اكثر والمثل المشهور والبايع مخالف للقطع الجاني وتربط لا ترحل ذلك الرد مخالف للعلم بالثبات
التام في ذلك العلم الجاني وهكذا في بعض المسئلة ومثلها ما من استحسان الميزان والمثال حينئذ العلم
التي بينهما والمثال ان الجمع مخالف للقطع قطع واما التقدم في اخبار البراءة فهو في محل المتبع بل البراءة في محلها
ومقتضى الاخبار البراءة من الحلال ان كانا يوجبان بيان واحد هما وله ووردوا اخبار الاحتياط وعليها كذا
معاينة بالثمة كما عرفت عن الشهادة على المحذور ووردوا اخبار البراءة على الاحتياط وكذا سائر الزوائد
من عدم الاعتقاد في المعلوم بالاجمال والى ما يتقلب العقل كذا في محل المتبع كارجوا بما في بعض النسخ
والتقدم في اخبار التخصيص عارضتها باخبار الاحتياط ووردوا على ما فنقول بالعكس بمعاينة مقام
بالشبهة واما في ما قلناه من اصولية فالو غنم حينئذ بالثبات الى المقام لان فيه اجماعا على سبيل
على البراءة بالتخصيص كما اننا في الشهادة الحقيقة القريبة خلاف جملها واما في القول بالثبات في المسئلة التي
ايضا كما علمنا بعض صور على نور هذا ومع ذلك كله لا يبعد ان يرجح الاحتياط في المسئلة لبعضها
في ووردوا البراءة على الاحتياط اما ما قيل في الرد على التخصيص واما عدة العمل فتبين ان البراءة
وبان الواجب شرط العلم كما ذكر القائل انما يكون في مقام يكون دليل القطع في البراهين واما لو كان ذلك القطع
في البراهين فلا بد من الحكم بكون الواجب مطلقا في شرط العلم وما نحن فيه من هذا القبيل ان اطلاق الحكم
يقطع ذلك حكمنا في ثبات المقام شرط العلم بل فينا من ذلك الجواز ان يتبادر كلام هذا القائل
ان العلم شرط للتكليف وهذا القول لا ينفك عن كون الخطابات الشرعية متوجهة بالغايات والتكليف
الحال ان الجاهل لا يخطأ بل يشهد ان العرفين من العالم والجاهل وجوبه طاعة بالنسبة الى الاول و
وجوبها بالنسبة الى الثاني فالعلم شرط لتجزئ التكليف لا لفصل القول بذلك يستلزم شيئا لا يقول الضرر
ايضا لانهم قالوا بان خلاف الحكم من حيث اختلاف اراء الجمهورين وله وجه كونه علم الجمهور شرطا لحدوث التكليف
وله وجه مقالة هذا القائل كونه علم المقلد بغير شرطا لحدوثه بالنسبة اليه اذ عرفت هذا عرفت ان قوله
الشغل في محل لا ينفك عن ذلك لا يستحق بالقرينة التي من شأنها ان لا يكون شرطا لحدوث التكليف

الثبات بالدليل في مقام اثباته من هذا علم ايضا فان التقدم في دفع احتمال الضرر كما لا يخفى واما ما قال
في مقام الشر في هذا الدليل على كون التكليف شرطا بالعلم وهو وجه تأخير البيان عن وقت الحاجة فنفيد
اولا ان المراد بمقالته هذه اقامتها تأخير البيان عن وقت الحاجة بالفعل وتجب عن وقت الحاجة بالبيان
فان كان له ذلك فلا بد من توجيهه كما ان المقام مما يمكن ان يقال به وان كان الاول فخصه بان لنا التبع في هذا
القسم ان المقام من قبيل الاول لا يتحقق البيان وامكان التمثال بالجمع نعم لو لم يمكن ان التمثال بالفعل
من دون البيان فلهذا التبع ان المقام ليس كذلك وانما ههنا على ما قلنا لتقليدنا بل يوم التكليف بالحق لو كان
التأخير جازا فلما يمكن ان يتبين بكماله لا يستلزم التكليف بالحق كما لا يخفى وورد عليه بعض سائلكم بان التكليف
بالحق لو كان التأخير جازا لا ينبغي ان يبعد عن عدم القدرة على الفعل بل عن عدم امكان التصور من التكليف وهو
ان التمثال بما يريد كما ان ذلك هو يوم التكليف بالحق في مقام القطع لعدم الوجوب مع ان اصل الفعل
ممكن وقيد انما ذكره في صورته القطعية بعدم الوجوب بل لان ذلك مجازا لا معتقدا لتكليف التكليف بالحق
قطعنا لكنه مع احتمال الوجوب والقطع كما في المقام يمكن ان يقال ان لا يخفى من هذا يظهر شرطا في مقام
المسئلة على البراءة عند التمسك في التكليف بان لا يكلف انفسا له وسعها من غير سبيل استدلال بان العقيدة
لا يمكن عند الوجوب واما في ان كلامهم في هذه القاعدة انما يكون بالنسبة الى الخطا طيبا لئلا يكون المقصود في
اقامته وهو المشافرة واما ان يكون مقصودا من الخطاب من حيث المقام وان كان مقصودا من حيث العمل
فمن وجابه عن تحت تلك القاعدة وما نحن فيه من قبيل الشك ان الكلام هنا انما هو بالنسبة الى الغايين وصرح
بذلك السيد عميد الدين واما ان الكلام ههنا انما هو في الشهادة المادية والحكمة والمثلث بالقاعدة المنبوبة
قد تعذر المقام المشبهة بالمصدقة ايضا كقولنا من قبل ان لا يرد قضاء الفاسقة لئلا يرد يوم الصلوة
الاربعة جهات عند استثناء العقلة ووجه ايضا بذلك في مسئلة تأخير البيان عن وقت الحاجة حيث استدل
بعضهم بخطابات النسبة الى الغايين بعلق التكليف بهم وان كانا في الواقع غير مكلفين بالنظر الى فقد
الشرط بالنسبة اليهم وهذا القول وكذا شاهدنا ملاحظه شعوم التكليف للغايين بقاء الشرط الى ان الوقت
وكله ههنا من في ان جرح القاعدة المنبوبة انما يكون بالشبهة فيه جازا في ان التمسك في التكليف غير شرطي

الجماع على

مراد الامر انه بالنسبة الى كونه باقيا حال كونه جامعا للشرائط التكليف بالنسبة اليه من عدم حدوث الحيض في
 الاثناء مثله وعدم وصول الموت وانقضاء اجله مثله والافعال والنسبة في المذكورات معذرة
 وايضا اصله في المقام هو في ذلك مضاف الى التعريف بالمتكفل وقيل ان يجري تلك القاعدة انما هو في ملكه
 بانه من شأن الشارع وهذا لا يتحقق الا في النسبة للمرادية من الوضوء الخارجية ليس من شأن الشارع
 بل قد يتعدى لعدم تباينها فلا تشمل القاعدة المذكورة لئلا يصح قيام الكلام فيها بمفصل انتم الساعات
 وامام استنباط القائل المذكور بتأويل الكلام من ان التكليف في مثل تلك الامثلة ليس تكليفا بالواقع
 لو كان كذلك يلزم ان يثبت الصلوات بالبيان الصلوات لبعض او مختلفا لثابت جبر واحكاما يلزم الصلوات الى كل
 جزء من اجزاء لا حتم لا اختلاف لبيان الصلوات لبعض او مختلفا لثابت جبر واحكاما يلزم الصلوات الى كل
 انما هو لا رتبة لو كانت رتبة فقد هزل رتبة في الهمل ايضا لكن البتة كل فرعا بها بانها ليست بمرتبة
 اذ لا بأس بالقاء الرتبة المذكورة في الهمل بقصد الشارع والدال على ان الهمل ليس بالمرتبة عليه
 فالواقع مطلقا بل انما يتفاوت بحسب الكيفية بالنسبة الى حال العلم والهمل جبر واحكاما وقصد التمييز
 على انه يمكن القول بعدم لزوم فصل التمييز بحسب الاجتهاد كما عليه لبعض فقهاء من مقتضى القاعدة والقول
 الاحتياط وهو لا يمان ثلث صلوات نفسك يمكن ان يكون التبيين واجبا اذا كان المقام من المقامات
 المشتركة مثلا ان اردنا بيان صلوة ظهر وعصر في وقت يكون مشتركا لهما فانهم يلزم فصل التبيين لا محذور
 لذلك يلزم الترجيح من غير جرح واما في المقامات المتخصصة الغير المشتركة فلا بد في الواقع بموجب حجة واما
 عن الصلوة باربعة جهات فتقول ان الصلوة الموجهة وهي الصلوة الى القبلة مطلوبة الا ان الشارع جعل لها
 بدلا جبريا لئلا وهو الصلوة الى اربع جهات في حال الهمل بالقبلة فيميز القبلة ويناديها مثله لئلا يتركها
 واما الجواب عن المقدح في لزوم مخالفة القطعية اعتقادا وعلا حيث قدح بان لو كان المراد بالمخالفة قطعا
 المخالفة بالنسبة الى المقام فلازم لعدم مخالفة القطعية بالنسبة الى المقام قطعا ولو كان بالنسبة الى الواقع فلا
 يضر كما ان ظاهرها ليست بضرورة ومثلا لا مثله المذكورة فتقول ان تحقيق الحق في الجواب عن مقتضى رسم
 مقارن اول في بيان ان مخالفة القطعية ولو بالنسبة الى الواقع هل هي جارية اول الثاني في بيان ان مقتضى

حيثما دام

فمن عدم الجواز هل تكون قاعدة عدم الجواز من القواعد العقلية القابلة للتخصيص تكون الامثلة المذكورة
 مختصة اولها من القواعد العقلية الغير القابلة فيجدهم من ذلك المقام يعرف حال الامثلة المذكورة
 والجواب عن المقدح فتقول في المقام الاول ان لا يجوز مخالفة القطعية قطعا وبيان يحتاج الى بيان
 جهة العلم في الشرعيات بانها هل هي جعل الشارع اثباتا ونفيا كما ان امارات الشرعية اولها هي بنفس
 لا يقبل الجمل نظرا وجوبا لا طاعة في الامر الشرعي فان جعل بنفسه حكم العقلية من وجوب احتياج الى جعل
 كما قد في محله من كل حال طاعة في الامر الشرعي بالنسبة الى الامر والنواهي انما هو من الاحكام العقلية
 التابعة للامر والنواهي من وجوبها الجعل في الشك ولا يتم وتفصيل المقام ان الحجية اطلاقا في اارة تطلق
 للحجية وبرا من كونها في وسط الامر فتخرج برهانيات وصفه الذكر لوضوح الامر صغره وهذا القسم في الامور
 الشرعية كثيرة مشاككة الشارع بحجية اليد فعنها ان الاحكام الجعولية من الشارع الملك ثابته لما تحت اليد
 بواسطة اليد فيقال في ترتيب قياسها هذا مما هو تحت اليد وكل ما هو كذا في غير عليا احكام الملك فيها
 مما يجري عليا احكام الملك فاليد هنا واسطة لاثبات وصفه الذكر وهو احكام الملك لذات الامر
 ومثلا حكم الشارع بحجية البينة فعنها انها واسطة لاثبات احكام معلق البينة في موردها فيقال في
 ترتيب قياسها هذا مثله بما قامت البينة على طارئة وكل ما كان كذلك في غير عليا احكام معلقها وهو
 فلهذا مما يجري عليا احكام الطماننة فعنه حجية اليد والبينة مثله هو كونها واسطتين لاثبات الاحكام
 هي واصناف الذكر في قياسها لذات الامر صغره وانما تطلق ويراد منها اثبات الحكم الشرعي لوضوح شرعي او
 خارجي واسطة في البتة فعنه حجية في تلك الصورة هو كونها واسطة لاثبات احكاما مثله اذا قلنا العالم
 حادث وان كان اثبات الحكم للعالم محتاجا الى واسطة هي التغير لكن العلم بالتغير ليس واسطة بل مجرد
 كون نفس التغير واسطة ليكن لاثبات الحكم ولا احتياج للثبات الى العلم باليد لا رتبة الواسطة ثابته
 للتغير والعلم بالوجود ان لا مدخلية للعلم في واسطة فيمات تطلق في مثل تلك الصورة
 على شيء براد منها عدم كون ذلك التغير واسطة في البتة وان كان واسطة في اثبات حجية العلم من ال
 القبلة فان بنفسه حجية ومرة لا تكفي في الاشياء والاحكام لان ثبتت لما تحت واسطة في البتة فلو

بيان العلم
 حجية في امر

وجوبه

الشارح مثله الخرجين فكيف في نجاستها العلم بكونها نجسا ولا حاجة الى قول الآخر ان يقول ان العلم بالخبرية
 نجس فكيف يمكن جعل العلم ايضا واسطة لتبوت حكم آخر مثله القول ان العلم بالخبرية نجس فالتعلم واسطة
 في تبوت النجاسة للخبر مثله ان قال بعض الفقهاء ان نجاسة البول من هذا القبيل وحكمه بان البول المعلوم البولية
 نجس مستند الى قوله كل شيء طاهر حتى تعلم انه قد روي حيث غلقت القذارة على العلم بان العلم على هذا ما
 في موضوع الحكم انما لم يرد جملة الكلام ان العلم تارة يكون مارة وطريقا للحكم فلا يكون واسطة في التبوت
 لذلك الحكم ثابت متعلقه من غير اعتبار بوجوه له اوله واخرى يكون ناخذا في الموضوع فيكون واسطة في
 الحكم ثابتا لنفسه متعلقه حتى يكون مارة لكونه فريضا بين وساطة العلم وساطة غيره مثلا ليدل على
 فاما الاول مع كونه واسطة ليس بجعل له خالدا بل بجعل نفسه وليس طريقة بجعل الشارح بخلاف
 الثاني حيث ان طريقة بجعل له خالدا اصل الطريقة التي ايضا تارة تكون بجعل الشارح واولى بنفسه لعدم ثباته
 للجعل وطريقة العلم في الشارح وعدم كونه بجعل لذلك يلزم التسليم باننا قضى كالحكم في الموضوع الذي
 يكون العلم طريقا لاثبات الحكم ليس في حكمه بخلافه كما هو شأن في الجعول في كونها تابعة للجعل
 فلو قال الشارح البول نجس والحال ان البول معلوم والعلم طريق لاثبات حكم النجاسة بخبريات ذلك
 الموضوع مرقال بعد ذلك ان بعض البول ليس نجس لو علم بغيره ان يلزم التساقض وبعبارة اخرى
 ان الطريق ما يجعله كالمادة السريعة النطقية مثل حجة الواحد وغيره واما انما يجعله كالحكم
 واما انما يجعله واسطة في تبوت الحكم كما عرفت واما انما يكون بجعل كطريقة العلم فلا يكون هذا واما
 في تبوت الحكم بغيره بالخبرية وقد يكون العلم ايضا طريقا اذا اخذ في الموضوع كما مثلنا في استدلال
 بعض الفقهاء ايضا فان هذا معلوم البولية وكلما هو كذا فكذا هذا الحكم كذا احبب من الحكم على موضوع
 اخذ العلم فيه يستعمل في بيان الفرق بين طريقة العلم وطريقة المارة ان ذلك بدعيان امر وهو انه
 من البدعيان كفاية القضية الكلية في تبوت حكمها بخبريات موضوعها مثلما هو في كل من جملة ما
 تلك القضية كفاية في تبوت حكم الحكم في كل خبريات المتغيرة ولا اشكال فيه واما الاشكال في دخول
 شيء خارج تحت تلك الكلية وعدمها بخبريات موضوعها فبشروط الخبرية والندراج ذلك الشيء تحتها

تحتها تارة ثبت بالعلم بحيث ثبت بطلان اعتباره ايضا فيحكم موضوع القضية الكلية بل مجرد تبوت الخبرية
 يكفي في اجراء الحكم عليه ولذلك ترى في القياسات القديمة بالكلية الاول كفاية تبوت القضية الكلية في تبوت
 حكمها بخبرياتها فبمقتضى حكم القضية على خبرياتها يكفي في تبوت حكم موضوعها علمها ولا يعتبر العلم بمقتضى
 العنوان ايضا علمها فاما العلم هيئتنا انما هو مجرد المراتبة فلهذا انما طريقة العلم بهذا الطريق ليست بجعل
 العلم بل هو بنفسه بجعل كاعرف من عدم اعتباره في الحد الاوسط وتارة اخرى لا يثبت العلم بل يمكن اثبات
 حكم القضية على خبرياتها بالنظر في تلك القضية لعدم العلم بخبرياتها لئلا يثبت خبرياتها
 لتلك القضية وببوت حكمها على خبرياتها كان دخول الخبر تحت القضية بدليل غير العلم بل بدعي اعتبار ذلك
 الدليل ايضا في ذلك وان لم يكن اجراء حكم القضية عليه وذلك مثل قيام البينة على دخول الشيء تحت عنوان
 الطهارة واجراء احكامها عليه وهذا الدليل لا بد من مجموع البينة اذ هو غير العلم وغيره ليس بجعل كجملته اليد
 من الشارح ومثله البينة وغيرهما فلهذا يثبت الفرق بين الطريقين بان الطريق الجعولي هو الذي واسطة لتبوت
 حكم القضية الكلية للخبر ونقص القضية ليست كفاية في التبوت والطريق الجعولي ما كان نقص القضية كفاية
 في تبوت حكمها بخبرياتها واما ايضا علمنا من طريقة كفاية هو اثبات اندراج خبرية الشيء تحت حكم كلي فبقا
 الطريقين ثبت موضوع الحكم وبذلك عرفت ايضا ان العلم كما قد يكون طريقا حكما قد لا يكون وبعبارة اخرى
 ان الحكم ان كان لنفس العلم كما اذا اخذ في الموضوع يكون واسطة في التبوت واما اذا كان متعلقا فالواسطة
 هي ذلك المتعلق لنفسه فعلم بعد تلك المسائل ان فساد قول من قال بعدم حجية قطع القطع وجوازها
 لا يرد عليه اما ان يكون مراده ان القطع في حال قطع كاشك ولها هل فلا يقتضي فيه حكم كاشك والاول
 فساد بدعي ثمة من ذلك الدليل العوارض في كاشك ولها هل كاشك او يكون مراده من القطع على اعتقاده
 وجوبه لا التميز فيه من هذا لا يخفى بقطع القطع فاما العلم بانما قطع القطع ايضا وان كان غير قطع على
 لتوافق حجة علمنا اذ لو كان متعلقا بالاحكام الشرعية كما ان ذلك اخبارا بل من اورد من هذا اعتقاده انما
 لورد الناس ان الادوار زيادة ونقص في الدين وكل يجب لورد في الموضوعات الخارجية لو كان متعلقا
 المسائل وحفظ الدم وحفظ الفروج مما هو من حقوق الناس اما بالنظر الى حقوق اسايهم فلا يجب لورد

من باب

غيره واقعا وترتيب الغرض بحسب الواقع انما الملكية عليه والامثلة المذكورة ايضا هذا القبيل فان قيل
تصفية الدرهم وان كان على الاخذ بغير نصفه عليك ما لك النصف بحسب الظاهر انما في شئ منها يعلم عليك
كل نصفه كل منهما بحسب الواقع وترتيب عليه انما هو الواقعي من اجل البيع والشراء وغيرهما وكل الكلام في
مسئلة القدوة فان لمقتضى يعلم واقعا صحة صلوة الدمام في حق وان كانت بالنسبة الى الدمام نصف حصته
بحسب الظاهر ولو منافات كما هو المتعارف بان صلوة الدمام لو كانت باطلا بحسب الواقع هي صحيحة بالنسبة الى القدوة
وان كان الدمام كافرا والفرق بين هذا العود والعود الاول ان مقتضى الاول يعلم صحة صلوة وصحة
الدمام كليهما بحسب الواقع وان لم يثبت ذلك بحسب الظاهر الثالث ان في كل مقام يمكن التخصيص والخروج عن
ارتكاب مخالفة القطعية في هذا الوجه بغير مقتضى هذا الوجه بغير مقتضى هذا الوجه بغير مقتضى هذا الوجه
التخالف يمكن التخصيص فيما يقال انما هو بغير مقتضى البيع والشراء في الدمام فانما هو بغير مقتضى
مخالفا ولم يوافقهما الدمام فانما هو بغير مقتضى هذا الوجه بغير مقتضى هذا الوجه بغير مقتضى هذا الوجه
شئ وتبين ذلك في ان الدرهم التالف في نصفه نصفه درهم وانما هو بغير مقتضى هذا الوجه بغير مقتضى هذا الوجه
في كل مقام يمكن التخصيص بغير مقتضى هذا الوجه بغير مقتضى هذا الوجه بغير مقتضى هذا الوجه
الذي هو كونه مضافا بطابق كليهما وهذا الاخير لا يكتفي به فلهذا ما ذكرنا عدم جواز مخالفة القطعية بالنسبة
الى العمل النقيض وثوبنا في هذا الجواب مستحضر ان هذا الجواب لم يخالف قطعية بالنسبة الى العمل الدجالي
اولا واسئلة تلما الصورة ايضا كثيرة في جملة الجواب للفت والدوام سئل التوضيح بالمناهي المستبينة
بعلا ما حيث حكم بغير التوضيح بل وبغير ظاهره وانما انما في هذه الناحية بالبرهان والعكس في حكم
المدكود مخالفة للعمل الدجالي قطع وسئل اعطاء الحكم كل نصفه الا درهم بكل واحد من التوضيح فان مخالفة
للعلم الدجالي قطع وسئل حكمه الشك بل بما ادعى عليه لا يجمع لزوم الاجتناب عن شبهة الخصومة للزوم ارتكاب
مخالفة القطعية ومع ذلك حكم بغير التوضيح بالمال المملوك لثبته المستبينة الذي يجب الاجتناب عنه مثل
الشئ المستبينة في انما هو بغير مقتضى هذا الوجه بغير مقتضى هذا الوجه بغير مقتضى هذا الوجه

الروايات بخلافه وان كان زواياها بالمعروف والغير المتكافئة وايضا لا اختصاص بقطع القطع كما قلنا
او يكون مراده انه لا يمكن عزويا فضيلة الزمان الماد عدم الاجزاء لو كان مخالفا للواقع فلو تفاوت بالنسبة
الى القطع وغيره واما لو كان مطابقا لروايتنا فذلك لا يمكن بالنسبة الى كون العلم طريقا واما بالنسبة الى كون
جزء الموضوع منقسم الى القطع المتعارفي الى القطع القطع ولا يمكن التفتيش بالنسبة الى كون العلم
لا متكيفا بالمتحول سواء كان طريقا او غير الموضوع فلا ينفرد العلم الاكثر الفطن بل خاص بالعلم المتعارفي
فقد تحقق في ذلك عدم جواز الحاق العقل العقلي بالمتكافئة وان كان ناشئا عن الجمالي كما في بعض الروايات
وعلم بعد البيانات المذكورة للمقام الاول والحقا للمقام الثاني من القاعدة المذكورة غير بل المتخصص
لكنها من القواعد العقلية فلا بد من اخرج الاصل المذكورة عن تحت تلك القاعدة باي نحو يمكن وهو
بما وجد من الوجه الثالث والاربعين ان العلم الجمالي في تلك السلسلة بالنسبة الى طرفي السلسلة اللذين
بما يصير مفصلا ما حذفت موضوع الحكم لا انظر بل مراد نقول في مثال لا وقتا حيث لا يمكن بطلان
بطلان الدوام والمقتضى اجزاء وبهذا سند العلم بطلان صلوة المتكافئة بغير موضوع الحكم
هو البطلان هو الحكم المعلوم بالتفتيش للحديث الواقع في معلوم اجزاء والعلامة وطريق له
تحقيق لم يتحقق موضوع الحكم وهو احد المعلوم بالتفتيش كما ينبغي فلم يتحقق مخالفة امكلا وكل الكلام في
مثال تنقيف ودرجين فان موضوع حرمة اعطاء المال للغير الغير هو اما للمعلوم المائتة اما المال الذي
الذي يكون العلم طريقا له تكون بالنسبة الى سلسلة المتكافئة يمكن ان يخرج بهذا الفهم مخالفة واما المبيع الى
البايع والنظر الى المشتري معلومة بغيره لا في العلم بالتفتيش الذي هو موضوع الحكم هي متاخا صلا
الموضوع هو واما المبيع الى البايع واما المشتري والعلامة بغيره في المثال انما في المثال
المذكورة انما يكون بغيره فلو لم يتحقق المتكافئة في حواظ ظاهر في غيره واقعا في غير الزمان الحكم الظاهري
الذي هو نافذ في حق شخص بحسب الظاهر ما وجد في غيره بحسب الواقع شيئا الواضحا له وكذا في شخص بالنسبة
الشرعية او الادارية الحكم بملكيتها لا ينفرد وان كان الملك ملكا لا ينفرد بحسب الظاهر انما لا يمكن
بحسب الواقع ملكا للغير والحق ان ذلك الملك الظاهر الذي ملكه لا ينفرد فاهرا ملكا له عند غيره

هل حكم حكم البنية بحسب الجنبان عنها اولادى عدم كون حكم حكمها وحكم بصفة الوضوء بالثاء الملو في التوبة
 ان ثبت لعدم كون حكم الملو في حكم الملو في وبقوله الملو في مع هذا التوب الملو في النسبة للزوم
 عنها والحال انما استلزم زمان فالتفكيك بينهما يوجب مخالفة القطعية للعالم الاجمالى ومثل الكلام في ذلك
 المتبني حيث قرأوا من عوده باعتبار الحكم الشرعي المترتبة على ذلك الملو وبز الحكم العادى
 والشرعية المترتبة عليه بل ساقها مع ان يبين ان ذلك زمانا ومنه عدم ترتيب الحكم الشرعي لغير المتفرع هو انه
 لو حدث حدث في وقت في كونه اكرامه من حيث هو غير ان الحوادث على الحوادث لا يكون مثل ما هو
 في المساجد ومع ذلك حكموا بغيره ولم يعم الغل والوضوء عليه مع انما استلزم زمان لكن بمجرد عدم كونه
 لغيره من غير ان يفرق على حوازل التبع لم يحكم بعدم وجوب العمل عليه وهذا ايضا مخالفة قطعية للعالم الاجمالى و
 مثله ما لو صدق جازبه وظهره فحكموا بالثبوت في المساجد ووجوب العمل بنظر البراءة الذميمة مع كونه
 مثله وبز ومثل الكلام في ذلك في التكليف في سلسلة اصل البراءة ففما اذا لا يميز كون الشيء واجبا او
 مباحا فحكموا بالاستحباب الظاهر والحال انه في الواقع اما واجبا ومباحا فحكموا بالاستحباب مخالفة للعالم الاجمالى
 قطع وكذا اذا لا يميز كون الشيء حراما او مباحا فحكموا بالكراهة الظاهرة والكلام فيه كالكلام في سائر
 ومثل النزاع في الوجبة حيث حكموا بترتيب الحكم الوجبة بالنسبة للمقر وبعد بالنسبة الى المنكر
 والحال ان الزاوية علة بينهما لا يمكن التفكيك بينهما ومثل ذلك قرار بالنسبة لكونا بترتيب الحكم النسبة على
 المقر وبعد بالنسبة الى المنكر ومثل الكلام في سلسلة الاقرار حيث حكموا بان لا يقر احد بغيره اذ قد تم
 لآخر فالعين للمقر الاول ويلزم المقر القيمة للمقر الثاني مع ان متعلق القرارين عين واحدة والحكم باعطاء
 القيمة للمقر الثاني مخالفة للعالم الاجمالى قطع ومثل الكلام في باب الحد وبان لا يوقم شاهدان على
 سرقة فوجب القطع والفتان معا لوقام عليها اربع شهادات فحكموا بالضان وعدم القطع والحال ان
 الحكمين مرتبان عليها فكيف يحكم بهما لوقام اربع واجداهما لوقام اثنان ومثل الكلام في سلسلة خرق اليمين
 المكرب والقول بالفضل ومثل الخ في وهو ما اذا لا يميز المتبنايين في البنية الوجبة ومثل سلسلة

مسألة تحقق المكروه حكوا في بعض المقامات بان ترفع الحكم الثابتة للجلل عنها كالحج والعمرة و
 ان ترفع الحكم الثابتة للزوم ايضا عنها كالحكم المحض وبخلافها وبعدهم ان ترفع احكامها عنها في جملة اوقية
 المقامات مثل وجوب العمل عليها واطنة او موطون وجر هذا ما يقال اذا اوقى المذكور على النسخة وهو على الوجه
 وجوب العمل على النسخة وفي الذكر والاشياء وكل يجب عليها الا تقا من الذكر والاشياء ومثل ما حكم به صاحب الجدل
 بعدم الجنبان عن البنية المحصورة لولا ان ثبتها من غير ان كانا لا يميز كون هذا المأخذا او تلك المأخذا
 اجنبية ولزوم الاجتناب لولا ان يفرق واحد كالبنية الواقعة بين المأخذين اجنبية او غير ذلك من ذلك
 الكثيرة المذكورة في ابواب الفقه والاصول مما لا تعد ولا تحصى فتقوى في المقام لا بد من تحقيق ان هذا ضابطا و
 ميزان في البين لحوادث مخالفة قطعية في العالم الاجمالى اوله ان الشبهة في الفصول في الواقع بل من موازين
 الاول في سلسلة الدجاج المركب الثاني في سلسلة عدم القول بالفضل الثالث في سلسلة الدجاج المركب
 الضابط الحكم على حصة جميع تلك المقامات الثلاثة فقال في سلسلة خرق الدجاج المركب بان لا يجوز للمقر
 بان يرضى بغيره او يرضى على قرائن والوجه الى قول ثالث لا يجوز له ان يرضى بغيره بل يرضى بالحق اليقين وهو قول الاول
 واخذ بالباطل اليقين وهو قول غيره مستحق وان يرضى بغيره من ذلك ما اذا ادى دليل الاحتياط الى
 قول ثالث كما اذا لا يميز بين الوجوب والباحة او بين الوجوب والباحة فيكون في الاول بالاستحباب والثاني بالكره
 لولا الاحتياط وضابط الضابط هو عدم الاخذ بالقول الثالث الا اذا ادى دليل الاحتياط عليه كما هو في ذلك
 وقيل في سلسلة القول بالفضل ايضا انه لا يجوز استدلاله بان علم الجواز انما يكون بقيام دليل شرعي مثل اجماع
 نحوه فلا يجوز مخالفة او قيام الدليل على احدى طرفي سلسلة دليله ففاه الواقع فلا يجوز ايضا مخالفة له حيث
 قام الدليل بالنسبة الى بعض الافراد كما ان جهة جهة فاده الواقع فلا معنى من الفصل بينه وبين سائر الافراد
 الزايمان بان حكم سائر الافراد حكم هذا الفرد الدليل عليه فيقول المقر ويسند كونه قول الامام فلا يجوز
 الاخذ بالقول الثالث ولذا قيل في ظاهره ان على احد الطرفين جزم وان يرضى بغيره دليل على عدم خرقه كما
 في الاول وان يرضى بغيره دليل على كونه فاده الواقع على احد الطرفين يرضى بغيره الفصل كما في سلسلة ملاقاة الظاهر

التوبل مشبه حيث حكم بظهوره لا يستحق الظهارة مع ان كان التوبل مثله في جمل الواقع انما ظاهره
 فكان الملاقاة وادركه بخلاف التوبل في لزوم الاحتساب عند ظنهم ذلك في الماء ايضا فالفصل بين وجه الفصل
 في الواقع ان لا يعلم ان دليل على عدم جواز الفصل ولا على احدا نظري وكان حكمه بالظهارة لا يستحقها الله
 هو دليل فقا في ظاهره وبالحاجة لا دليل فقا في ظاهره اخرى في وجه التقيد والفصل ومثله هذا مسئلة
 الصادق ومثله حذو الحذو والفصل في المكلف والشك في تقديمها واخرها ومثله الاقرار بالنسب ومثله
 الاقرار بالزوجية ومثله الخفى ونحوها فكم لو قام الدليل بحديث في الواقع في تقيدك لا يجوز لا يستلزم
 كون ذلك قول الامام كما اشار اليه وما اصله من القول بالفصل لو كان الدليل ظاهر فلا بد من ابرازها
 للعلم بالجمالي قطع اذا التقيد في الاحكام الشرعية الظاهرة غير يروى قال في الاستصحاب انه تفصيل
 الكلية وهي جواز القول بالفصل اذا كان هذا الدليل الظاهري فقال هناك اذا كان في مورد استصحابا من
 حيث قطع بارتفاع المستصحب احدهما يقينا من اصله الا ان المتيقن في انما يكون المستصحب في حكم
 واحدا وحكمه فمختلفة في ان كان قبلا لا وفي مثل المستصحب في الا نائز المتيقن فان الظهارة وهي واحدة
 وان كان حكمها موقوفا على مقتضى لا يستحقها وان كان من قبيل الثاني فيعمل بالاستصحاب في الواقع اما
 بقاء التماثل في البرهان على القول ببقية الزعم فالمستصحب هو ظهارة التماثل القليل وعدم وجوب
 الترح فكم بالاستصحاب في الحال انما خلفه للعلم بالجمالي قطع ثم اعلم ان الموضوع في المستصحب في الحكم اما
 من نوع واحد كما في مثال نجاسة الماء القليل والبرهان الموضوع فيهما التماثل وكل التماثل من نوع واحد ونزوع
 متقنة كما في نوع واحد اما في جواز بيع متدنية او موقوفة في مختلفين لهما حكم واحد من حيثية
 الاستمتاع وحكمه مختلف من جازي بيع الامتد وجوب القسم بالنسبة الى الزوجة فقط في تفصيل هذا القائل
 عدم جواز حلية الاستمتاع بالنسبة اليها لكونها حكما واحدا وجواز عقابها حكمها المختلف مثل استصحاب جواز
 بيع الامتد وجوب القسم بالنسبة الى الزوجة وكذلك في مسألة الخبز فان مستصحب علم وجوب الجهاد وعدم وجوب
 احكام الحج الحضر بالنسبة اليها لانهما حكمان مختلفان ولا يستصحب جواز التنقل على الرجل ولا على المرأة لكون

تكون حكما واحدا ودليل على هذا التفصيل فقا لا يخار اما في علم جواز الاستصحاب بالنسبة الى حكم واحد
 في مثل سلسلة الا نائز وان لم يكن النقص بالنسبة الى كل واحد منها على حدة معلوما لكون مقتضى الاخبار عدم
 النقص مالم يكن معلوما ان في الواقع ايضا نقص معلوم بالاجمال وبذلك مقتضى ذلك النقص المرفوع
 يلحق الاستصحاب بان لصيرته ما متعارفين فيكون من باب العالم المخصص بالجمال في وجهه ويتبادر الى الابد
 سلمة عن المتعارفين في الاحتساب وما دليل بالنسبة الى جواز فيما اذا كان الحكم مختلفا في نواحيه الا
 بيان ذلك بالنقص وان كان في الواقع معلوما بالاجمال ان لا يورد اخبارا لا يستصحبها هو كما لا يستصحبها
 بالنسبة الى حكم واحد المتقيد وكذا الكلام فيما اذا كان الحكم واحدا ولكن كان الحكم بالاجمال في شخص
 كما في جواز الخلع في التوبة لانه المتبادر من الاخبار ان يكون المقتضى الاستصحابا لا مقتضى المكلف حال
 نفسه فتم هذا اصل ما في الشيخ المذكور وقد فصل هنا بعض ما يخالف العامة من تفصيل ما اصله
 ان الاجمال في المعلوم بالاجمال اما في معلق الحكم مع تغير نفس الحكم مثلا الاجمال في وجوب الظهور والجمعة
 تعين نفس الحكم وهو وجوب احدهما يقينا واما ان في نفس الحكم مع تغير متعلقه مثلا اذا زاد الامر في الوجوب
 ولم يمتد حيث اصل الحكم وهو الوجوب ولم يمتد غير المتعلق وهو الامر لكونه غير متغير ففصله
 واما ان في كلياته في كل من حكمه ومعلقه مثلا الاجمال في الزوجة المستحبة جاز وفيها بحرمة لو خلفت
 يظا احكاما وجازة وحلف بعدم وعلى اخرى واستصحابا على التقدير الثلاثة الاجمال اما في نفس الخطايات
 الصادرة عن الشايع لكون النسبة حكيمه واما في جزئيات موضوع الخطايل في مصادق متعلقة بكون
 مصادقة فمقتضى اقسام ستة الاول ما كان الاجمال في متعلق الحكم مع تغير نفس الحكم مع كون النسبة حكيمه
 الاجمال في وجوب الظهور والجمعة الثاني هذه الصورة ان النسبة في المصدق مثل شبهة جهة القبلة
 الثالث ما كان الاجمال في نفس الحكم ومن المتعلق مع كون النسبة حكيمه مثلا الاجمال في وجوب قراءة السورة
 الدخلى بعد قراءة العزيمة او غيرها والابع هذه الصورة ان النسبة في مصادق الحكم مثلا الاجمال في وجوب
 وعلى الزوجة المستحبة كما مثلنا والخامس ما كان الاجمال في الحكم ومعلقه كعلم الجمع كون النسبة حكيمه مثلا الوجوب
 موضوعا محليا وانما شبهة كما في السادس هذه الصورة ان النسبة في مصادق الحكم والمتعلق مثل الحلف

بوجه آخر

وجوب

التفصيل المذكور في المسألة
في الخلاف القطعي

على وعلى حكمه روي عنه وعلى تركه وعلى الدعوى وعلى المشاهدة واستبانت المسألة بينهما مشقة على تقدير كون
مصادقة على تعادلهما إلا أن يكون له حال في المكلف أو في المكلف مسألة الأولى ما مضى وأما إذا
كان له حال في المكلف فهو هذه الصورة أما أن يكون له في البينة ليعلم في مخاطب واحد من سلسلة
حيث كان له في البينة فهذا المذكور في الدعوى لا في البينة في مكلف واحد هو الحق وأما البينة في مخاطبين
كسنة واجد الحق في التوبة كسنة حيث كان له في البينة فيها وهي البينة والظهارة أهم البينة في
سنة قال المفسر المذكور ما حاصله أن الخلاف القطعي في الدعوى في تلك الأقسام أما أن الخلاف في
الدلائل دون الدعوى فيها ومعنى الخلاف في الدعوى واضح لا فيما بعد من صلة من المكلف على قطع الخلاف في
سنة ترك الظاهر وبجدة صلة وأما معنى الخلاف في الدلائل هو الدلائل المكلف عليه بقطع الخلاف في الواقع مع
قطع النظر عن صدوره من الدعوى لا عقلاية مثل الدلائل في الدعوى ومثله وجوب فيها من المكلف
بالدلائل والحال في الواقع ما حرام أو واجب له لئلا يباين في الدعوى قطعاً بقطع الواقع ويمكن عدم
الخلاف في الدعوى فقال ان يجوز الخلاف القطعي الدلائلية سواء كانت البينة حكماً موضوعية أم لا في
الموضوعية فلا زال الصواب بالنسبة إلى الموضوعية الخارجية بخلاف ما في المختار موضوعات الأحكام
الكلمية الواقعية كما أن الدلائل البينة ما تخرج من موارد دعوى موضوع الراهة فالعذر في موضوع خارجي
أن كان مخالفاً للواقع غير من خروجها من أصلها تحت موضوع الحكم الواقع وتوضيح أن الصواب كيف يكون
لجاء في الموضوعات تحت الأحكام الواقعية أنه من الدلائل في دعوى المكلف في دعوى عدم تعلقه بفقته
عدم التعلق وحيث كان مقتضى الأصل العلم أي عدم تعلق المكلف بخبره تحت موضوع المكلف في الدعوى
في البينة المحكية في الدلائل المذكورة بالنسبة إلى الموضوعية فإن لم يكن جازياً فيها لعدم البينة في الدعوى
لكنه معلوم أو حقيق كان في البينة في دعوى المكلف فلا صواب بالنسبة إلى الموضوعية بقطع الواقع فلا يرى في الدلائل
أن يقول إن ذلك دليل على حرمة الخلاف القطعي هي ما لا زالت تعلق العلم الدجالي بالحكم بقطع الواقع ليس هو
الطاعة وحرمة العقيدان وهذا إنما يكونان في مقام العلم الدلائل والشهادة من المكلف من الأحكام الشرعية العرفية
ليكون العلم فلا يجوز مخالفتها بالنسبة إليه ولا يكون مقتضى الدلائل الدلائل بما عرفت على ما هو مقتضى

المقتضى في الأحكام الاعتقادية فلا يضر الخلاف بالنسبة إلى الدلائل بل يقول لو علم الحكم بقطعيه وخالفه الدلائل
ووقع ذلك فعلى وعلى وجه التوجه بالشرع به لا يخاف عليه حصول المقصود بغيره كما في فصل الموضوعية
لصحة العلم فلا يجوز مخالفة الدلائل في البينة وفيها في الدعوى في الدعوى ورد على الشيخ صاحب العنونة
بعد كلامه بما حاصله من ظاهرهم من العلم في سلسلة خرق الإجماع المكلف عدم جواز الخلاف القطعي مع الدلائل
وعلمه وتفرغوا على تلك المسئلة عدم جواز القول بالفصل لعدم طرد الواقع أيضاً قال إن جملة من هذا القول
العلم لا يصلح لتساوين بحسب الواقع في تلك المسئلة وقاير بعضهم العلم لا يصلح لتساوين في الأحكام العمل
بها في الموضوعات وما دونه من هذا البعض الشيخ المذكور كان لا ينعى ما مضى من التوضيح بما يعنى المشتبه حيث
حكموا بالتوضيح بحسب حكمهم بظهاره بدنه عدم جواز الفصل لتساوين بحسب الواقع وهو الأصل الثاني في الدعوى
والخلاف في جواز الخلاف القطعي في الأحكام كجوازها في الموضوعات وورد عليه هذا الشيخ المفسر بأن
الأحكام بالموضوعات مع الفارق لا زال ذلك الموضوعات ما يباين خبره عن حكمه بخلاف الأصل في
نفسه يمكن التسوية في الأحكام كما قلنا من عدم الدلائل على عدم جواز الخلاف القطعي الدلائل في الأحكام ويمكن
عمل ذلك في كل علم العلماء حيث لا في سلسلة خرق الإجماع المكلف عدم جواز الخرق للدعوى في الدعوى على
عدم الجواز حيث العلم لا يفرق بين العلم في الدعوى في الدعوى في الدلائل والشاهد على
ذلك قوله في جواز الإجماع في سلسلة إذا اختلفت الدعوى على قول من القول بغيره في ما ذهب إليه الشيخ من الخبر
وفي غيرهما والرجوع إلى الأصل فكل من القول في الدعوى الدلائلية بحسب الواقع قطعاً أما الخلاف في الرجوع إلى الأصل
فواضح وأما الخلاف في التخيير فلا زال التخيير هيما هو التخيير الواقع كما هو مذموم القائل وهو شيخه كالتيقيد
العلمية أحسن الدلائل في التخيير المذكور هنا خلافه قطعياً بالنسبة إلى الواقع خلاف الدلائل في الدعوى فقلت إنهم يقولون
في سلسلة ودلائل من الرجوع إلى البينة في التخيير والاختلاف بينهما وهذا عدم جواز الخلاف القطعي
الدلائلية لا زال الدلائل المكلف كل منهما الدلائل بالحكم الواقع أما الحد بل هو في الدعوى وما زاد
بالتخيير فلا ينجبه بل أخذ بالحكم الدلائل في التخيير قول الشارع فقلت هنا مقامان مقام العلم المكلف
طريق العلم عندنا إذا دهايا بغيره ما لا مقام العلم الدلائل بالحكم المعلوم بالدلائل بغيره جاز ولا وأما

من جهة غايتها للواقع في عرض واحد فله فرق بين كونها خطا بمرءة وبين شينين او كان متعلقا بمرءة وبين
 كونها حصولا لتقصيد والواقع بالنسبة الى الخطا بانها التقصيدية ومنه الجائز في جعل المتعدي كانه يخطئ في
 الشئ من الخطا لانه كما ساجا كما لا يجوز بالنسبة الى الخطا بانها التقصيدية كذلك لا يجوز بالنسبة الى الخطا بانها
 المدد و ذلك لان الخطا في الواقع متعلق لا محذور بالخير واقعا لا ان غير متعلق بالخطا واصل البراءة
 وانما يمكن اجراءه بالنسبة الى كل منهما لكنه معارض بالعالم الاجمالي بالتكليف للتيقن بتوجه الخطا بحسب الواقع
 الى المكلف غاية ما هذا ان تعلقه بحسب الخطا بكونه ما جعله مدد وهذا القدر من الاجمال لا يوجب طرح الكل
 والواقع يقتضي البراءة فلا يجوز لخطا لتيقن بكونه واحدا مورا للتكليف ونظيره ذلك ما اذا كانت النسبة
 موضوعية وكان الشبهة من شينين الثالث من الوجوه التقصيدية بالنسبة الموضوعية وبين التكليف والحوادث في
 الاولى وعدمه في الثالثة تارة ووجه الجواز في الاولى ما مر من اخرج الاصل الموضوع المستند تحت الحكم ووجه
 العلم في الثانية عدمه وقد ظهر من هذا الوجه وضعف السرايع التقصيدية بكونها خطا بمرءة مقتضاها النوع
 وبين كونها مختلفة بوضع الجواز في الاول والجواز في الثاني ويصح كونها خطا بمرءة كونها امرين او شيئين
 اذ يكون تعلقها واجبين او حرايين مثل الخطا بمرءة وبين الصلوة على الجنب والدعاء عند روية اللحد ومثل
 ذلك لو كان خطا بمرءة بين شيئين بان يكون متعلقا بمرءة ومقتضى كونها مختلفة بان يكون واحداهما امر والآخر
 نمسا كما اذا كانت الشبهة ذات جهتين وجوبية وغير متعلقة بالخطا واجبا وحراما في الدليل
 على عدم الجواز في الاول لان الخطا بانها متعلقة اذا كانت متعلقة بالنوع تكون بمنزلة خطاب واحد مثلا قول
 الامرا فعل كذا وكذا وكذا وكذا الميزة تلك بمنزلة قول فعل هذه الامور وكل قول لا تفعل كذا وكذا وكذا
 فانه بمنزلة قول لا تفعل هذه الامور فلا يجوز لخطا بالنسبة الى كل واحد من الخطا بانها متعلقة بصورة
 واحد او صورة متعددة بصورة خطا بانها متعلقة ولذا تروى في المولى لو قال لعبد افضل هذه الامور ولم يفعل
 احدها لانه موافق للعقل ويعاين عليه وكل قول لا تفعل فعله فانه غير متعلق بهذا القبيل في من
 المكلف لغيره احد المرددين والخطا بمرءة من شينين واحداهما الواقع قطعاً للتيقن بكونه ذلك الخطا
 تحت الخطا بانها متعددا المتعلق بالنوع لا من جهة التيقن عند وفي مثل الخطا بمرءة بكونه زامرا عند روية

روية اللحد او صل على الجنب من بدو تحت الاوامر الشريفة المتوجهة اليه فلا يجوز مخالفتها فاما لو كان امرين فلا
 يلزم ذلك لعدم كونها خطا بمرءة لاجل جواز مخالفتها وهذا الوجه يرجع الى التماس عند الشيخ صاحب الفصول
 كما مر في بحث الاستصحاب اذ قال بالتقصيدية ليلحق الحكم واحدا وسواء كان في صورة الدعاء والخطا بمرءة
 واحدا كما في الاماين لم يتعد كما شك في فلاق وفيه اربع امثلة فكل مرة مثل كلام المفصل في الخطا بالتقصيد
 والتقصيد في الخطا بالاجمال المدد وقد مر دليل على ذلك حيث قال ان هذا الخبر من شينين لا يتقصد مثل
 التقصيد اليقين اجمال او تقصيد واحد من بعد مكن لكن بالنسبة الى الحكم الواحد مثلا انما بين الشبهتين فان
 تخبرك من حيث مفاد بعض حكم الطهارة بوجود العلم بنجاسة افعالها اجمالا واما بالنسبة الى الحكم المختلف بالواقع
 فلهذا من حيث كان ذلك في الحكم من العلم بوجوب نزع البذر والجناب عن الدنا ليس في الدين علم بالنسبة
 الى كل منهما بخصوصه لاجمالا ولا تقصيد وهذا الوجه من حيث التقدير والدليل ان من من الوجه الى كل
 من الفصل ان هذا التقدير لا يعارض الاصل شيئا بخلاف ذلك فان الاصل بالنسبة الى الكل هناك معارض بالعلم
 الاجمالي بالتكليف من ذلك بل هو الجرم الى التوحيد فان لو كان التبادر من الاخبار ذكره في الفتوى فان
 ما ذهب اليه وانما يكون التبادر من ذلك فان لم يذهب اليه المفصل واما الوجهان الاخران المذكوران من
 فقد عرفت ضعفهما والتخالف عنده وهو عدم جواز مخالفة العلية بالنسبة الى الخطا بالتقصيد والاجمال
 وليس في كلامه حيث قال بجواز مخالفة الالزامية وعدم جواز مخالفة العلية من هذا الوجه اذ هو غير كلامه
 مثلا قال شيخ الطائفة في بحث ما اختلفت له من على القول كما خالفهم في وجوب الطهارة بالجمعة بان الحكم
 التحريمي مسك بقاعدة اللطف اذ لو لم يكن التحريم لكان على الامام ردع احد الطائفتين فان قلت ان الحكم بالتحريم
 تناقض له من كل من الطائفتين يحكم بالوجوب العيني وهذا ما تقتضيه الوجوب التحريمي ولو زعم كل من الطائفتين
 كليهما على الباطل قلت ان هذا التناقض الثاني في كونه من حيث العمل به من حيث الاعتقاد والالزام ولو كان
 بالمخالفة لالزامية لو لم يلزم المخالفة العلية من التصديق بالحكم بالتكليف لكان العلم بمقتضاها
 ومثلا قال الجوزية بانها ملحق الامر والحق في محض بانها متعلق الاحكام هو الطائفة الكلية لا من التبادر من
 المادة ليس في الطبيعة ولا تزيله النسبة عليها الا طلب تلك الطبيعة فعلا او تركا فالتبادر من ذلك في الطبيعة

الكيفية مثلا الصلوة ومنه انما يطلب ترك الطبيعة الكلية مثلا العقبة اجتماع فرد من تلك الطبيعة وفرد من تلك
تلك من اختيار المكلف لا يوجب كونه متعلقا هو الفرد ولا به الفرد المذكور خلاف ظاهر اللفظ ونحو ما ذكرناه
والاصل في الاستدلال حقيقة وهو كونه متعلقا بالطبيعة فيعلق الاحكام هو الطبايع الكلية وسعنا
فقال بعضه بعدم بغير استدلالنا وانما كونه متعلقا هو الطبيعة لا انما في المقام قرينة عقلية على
عدم ارادة الطبيعة بل المراد من اللفظ هو الفرد وذلك لعدم وجود الكل الطبيعي في الخارج ولخرج من
الظن بالقرينة غير ضرورية فمتعلق هو الفردان من طبيعتين ولو مع وجودهما معا وقال آخرون بعدم لغير الاستدلال
مستدلان بان لا يفراد كماله في الظاهر اللفظي لو من فردية عقلية ولغوية صادرة عن الظن لو لم يوجب
الادعاء في خلافه المتعلق وادارة الفرد الواحد والوحد ولو من فردية عقلية هذا التعليل لا يفيق
من الاحكام العلم هنا وانما يقر القرينة على اداة العلم لا ان حسم على كذا الايتان الالفرد من الطبيعة
فلا يقع المكلف في مخالفة العلمية حيث لم يوجب الادعاء في مخالفة العلمية فلا يفرغ غير ما في الباب
الادعاء في مخالفة الالتزامية الاعتقادية المراد اذ لا يخرج من اللفظ خلاف ظاهره فلو لم يوجب في بعض الاشياء
ما يبدى لقول المتفصل المذكور انما عرفت ما تلوهما عليك من كلمات النعم عرفت عدم جواز مخالفة العلمية
بالنسبة الى العلم التقيصيل للبرهان العقلية في مخالفة العلم الاجمالي والمحمول لا دليل لعدم جوازها لما في
الجملة هنا وفي ما تقرر من حكم الشارع من جهة ارفاقه على العباد فجازى من عدم جوازها في بعض المقامات
الاطلاق عليه وعدم دلالة اصول على اخرج تحت الاطلاق في شدة الامثلة المذكورة للمخالفة
الاجمالية وبعضها مخالفة التامية وبعضها مخالفة علمية اما الاول فلما بينا واما الثاني فاذا كان من
خاص بجوازه او بعدم جوازه فهو المتبع ولكن لو لم يكن في البين فهو خاص فلا بد من الظاهر والظاهر
المذكور من صاحب الفصول والشيخ المفصلة في شدة حكمه في كفاية جوازه لادلة البراءة في المسئلة
فتقول اوله انما اظهر عن بعض الاساتيد حيث اطلق القول بجواز مخالفة الاعتقادية والعلمية وليس في علم
لما عرفت من التقيصيل عقبة القاعدة من الاعتقادية والعلمية وقد عرفت انه ذهب الى البراءة والخير لا خلاف
المذكورة بل لو روي اخبار التخيير في خصوص المقام وانعقاد الالجام على البراءة والتخيير على القول بعدم

بعدم جواز مخالفة العقبة هل يجب الموافقة العقلية او لا لم يفسد ذلك المذكور في عدم جواز
لا نرا ذلك انما يكتم بالاجتزاء في الاصول فلو ذكرنا الواقعة تدل على نفي الواقع ويجوز انما بعدم جواز
مخالفتها الا ان يخرج بالدليل عن نفي الالجام فيقتضي القاعدة عدم جواز مخالفة وجوب الموافقة الا ما خرج
بالدليل ولا نرى في الحقيقة في المسئلة لعدم دليل خاص في ما على البراءة والتخيير وما يتلوهما البراءة ضعيف
جدا ما ضعف اخبار البراءة فظن لك لا تنها في المقام على الخلاف ولما عرفت من تحقق الغاية وهو العلم الاجمالي و
القول بان الغاية هي العلم التقيصيل في محل المتبع كما عرفت انما بان الغاية انما نظر الى المتبادر من اخبارها
ما ضعف اخبار التخيير لعدم كونها قطعية ولا محجدة لظن في المسئلة اصولية وقد ذكرنا المقام ان مقتضى العلم
بعدم جواز مخالفة العقبة هو الاحتياط لا سيما ان القول بوجوب الموافقة كما ان مقتضى القول بجواز مخالفة
كل عليه بعين الاستدلال هو البراءة والتخيير لا سيما ان القول بعدم جوب الموافقة الا في ذلك الاستدلال
جواز مخالفة حكم بعدم جوب الموافقة وهذا دليل البراءة للدليل الخاص كالاجماع واخبار التخيير وقد عرفت
فساده ومحصل انما ان مقتضى نفي الادلة الواقعة تخرج الكلية وعدم مانعية لجملة العلم الا ان ثبت عدم جواز
في صورة مانعية لجملة العلم العقلية والنقل كما ان ثبت تخرجه في صورة العلم التقيصيل واما النزاع في صورة العلم
الاجمالي والجملة الاجمالي فخر انما يثبت اصول اخبار البراءة لتلك الصورة كشمولها بصورة العلم التقيصيل فلا يخفى
للتكليف ولا يجب الموافقة العقلية ويجوز مخالفة الادلة دليل خاص على خلافه في مخالفة الموافقة
والا فلا يكون التكليف تخرجا بالنسبة الى الواقع ولا فرق في كل ما ذكره من حصول البراءة من تخرجه في الدليلين
كما في بعض صور المسئلة انما حال الدليل كما في البعض لا حزم من علم ان هذا مورد البراءة لا بد من التبيين
الاول في بيان البراءة وقد عرفت انها مفصلة وقد عرفت انية وجب اخفاصها بتمام الوقت على التقييد ولكن يمكن
يقال ان الزامه المذكورة وهي سقوط التكليف على القول بالاحتياط عند عدم تمكن المكلف ايتان جميع عدم
السقوط على القول بالتخيير ولو لم يكن ايتان احدهما باطلا فاما غير تمام وذلك مكان ان يقال بعدم سقوط
على الاحتياط ايضا كما قال بعض الاساتيد مستكلا بان كل منهما واجب مستقل في ظاهر الشرع لا انهما معا واجب

مقتضى صرف حتى يقطر التكليف بيقوط التمكن من احدهما او كونهما واجبين متقلين في الاستعداد عند لزوم
 مثل اعتبار لا يستحق الا احتياطا فان هذا الكلف وجوبها على سبيل الاستقلال وحيث كان الكلف لا ينفصل
 بسقوط التمكن من احدهما الكون الى حراية مستقلة في الوجوب فلا بد من كلفة خزانة كل منهما اما جمعا او
 منفردا ثم قال سلمه سبحانه فمن الغيرة في مقام تكليفه لولم يتجبد له يمكن تحصيل التيقن باليقين
 باثباته الكلا ويمكن مع العسر الجمع فان في مثل المقام ^{هذا} لا يصدق تحصيل التيقن بالفراغ او يتصور كونه
 المكلف بمنزلة الجاهل في أصل التكليف لا من التكليف بالكل تعد او تفسر بالبعد ما عينا فليس له
 لوجود البتة او غير المتغير فلا يحصل التيقن بالفراغ باثباته يقينا فيتم تبرير له الاحتياط في كل
 بالسقوط لعدم امكان الجمع وتفسره والقائل بالتحيز عدم عدم كونه التحيز حكما واقعيا بل هو كذا ظاهر
 فظاهر الشرع ياتي بكل فرد غير هذا وفي جملة كل ما لا يظن ان اوله من اذكري رد التمرة المذكورة مشترك
 الحدود على التمرة التي ذكرها ايضا لعدم تعقل الفرق بين الصورين لا ركلا من المشبهات فيما هو من اذكري
 مستقلا بناء على تقريره لا مقتضى صرف حوصلة الفرق واما ثانيا فلا زما ذكر ايضا في مقام الرد من ذلك
 الاخبار على وجوب كل من المشبهين مستقلا عما ليس في محله شئ كونه المقام من خارج الاحتياط لا من خارج
 ما اذا كان الشك في التكليف وفي المقام انما يكون الشك في التكليف لا بسقوط التمكن من احدهما يمكن ان
 يكون غير التمكن هو الواجب الواقع فيصير شك في التكليف بالنسبة الى الواحد المتكفل وكل المقام ليس من
 بخلافه لا سبقتا لما عرفت ان لا سبقتا عن عدم وشرع الحكم بل شأنه ان يقاء الحكم الثابت بالذليل انما الى
 واما ان الشك مضاف الى ان تلك التوجيه انما هي بناء على تمامية اخبار الاحتياط الى في ذلك علم وجوب الاحتياط
 وقد عرفت ضعفها وهذا الشك ناشئ عن القاعدة المذكورة في التمرة من سقوط التكليف بناء على الاحتياط
 عند عدم التمكن من اثنان احدهما لا من مقتضاها سقوط التكليف في الصورة المذكورة مرد من في صورة
 دوام الضرر من المتباينين بل كونه السببه حكيمه كالحسن فيرد كونه المصلحة كالمصلحة الى اربع جهات
 عند اشتباه القبلة والحكم بالسقوط متناقضان فتأوى لضعفها في طر مباحث الفقهاء كبر حيث كونا بعد سقوط

السقوط كثيرا مثل ما لا يوافق في وجوب الصلوة الى جهات مثل عند اشتباه القبلة وعدم التمكن بالادب ببل الى
 كل جهة يمكن ولو واحدة عند التقدير والجهات الاخرى والحال ان مقتضى القاعدة المذكورة السقوط مقام عند
 عدم التمكن الى البعض ولو واحدة منها وذلك يقتضي عدم وجوب الاحتياط على جهة من جهة المصنوع ولو ان
 احد المتباينين او المتشبهات المصنوعة لا احتمال كونه المحض الواقع هو ما لا يمكن الاحتياط عند ردقاع بل هذه
 مسألة متباعدة في اكثر مباحث الفقهاء كونا بعد سقوط مستكين بالقواعد لا خسر في عدم الميسور لا يقطر
 بالمعذور وما لا يدرك كونه لا يترك كونه واذا لم يترك شيئا فاقوا منه الاستطاعة وغيرها في قلنا ان متناقضا
 وحكمهم بما حكمه بالمتناقضين وقد يدفع ببيان من المفاضل في التمرة بان عدم السقوط في مثل تلك المقامات
 ليس من باب الاحتياط بل انما هو من باب عدم نقصان ولو كان من باب الاحتياط يلزم في مثل الصلوة الى
 القبلة عند اشتباهها وجوبها الى جهات متعددة غير جهة واحدة وكذا في قطار وسقطنا الفوات وغيره في
 تام ويمكن الدفع بان ذلك ليس من باب قطع النظر عن الواقع بل انما هو بجل الشارح ذلك نايما سب
 الواقع فليس الواقع ساقطا ابدا الدائرة في صورة التقدير عند تنويع مباح غير المتعد ولذا سبب جعل الشارح
 كل هذا غاية ما يمكن التوجيه بكمالاتهم فاصل الاشكال ان جعل حزم الموارد في المباحث الفقهاء في ذلك
 من الظاهر ان الظانين القائلين بالجمع والتحيز على عدم سقوط البعض عند تعد البعض لا خسر هذا
 تقرير منهم واصل الدفع ان وجوب اثنان البعض عند تعد البعض لا خسر اذا كان من باب تحصيل الواقع
 فالاشكال الجواب بناء على الاحتياط والجمع لا بعد تعد البعض لا يمكن تحصيل الواقع بالجمع وهذا من البركة
 لا من هذه الجهة بل من جهة كونه تكليفا على حدة اما مع قطع النظر عن الواقع كما قلنا من بعض الافاضل ومع عدم
 ذلك وقيام الميسور من باب مقام المعذور المتعد الذي هو الواقع فلا شك من دفع كونه لا يخفى ويمكن ان يرد
 بعدم تمامية التمرة المذكورة لكن بطريق آخر غير الطريق المذكور عن بعض الساتد بان يقال ان تعدد
 الجمع لا يخرج اما ان يكون في صورة التقدير بالنسبة الى احدهما الغير المعين في الواقع او في صورة التقدير
 الواحد من المعين فان كان من قبيل الشك في التمرة عام لا من الشك في انما هو في التكليف لا يمكن ان يكون المتعد

يمكن ان يكون في حصة يد هيبيا السيرة وهو الرجحان الآخر مضادا الى ثلاثة جروج ما يربك الى ما لا
يريبك حال كون عموما ووجه المستحبة الواجبة والذاتية للجمع واجبا بتقريبه حيث يمكن ان يكون
حصة في المدين يد هيبيا السيرة في الاثبات بما انما يكون دقة الرتبة قطع وجوه على وجه في الحكمة
على الاستصحاب وان لو جعل على الوجه يلزم تخصيصه بالنسبة الى المقامات التي يجب الاحتياط فيها
هذا وقد اشرع في الفصول في السلسلة الى الجمع ورفع اشكال التبرع ودور الاعداد المذكورة
في الفاضل في هذه الاختيار المستحب للجمع فقال في مقام دفع الاشكال انما يجب قطع عقلا على بنية
الجمع في حصة الظاهر انما لا يمكن في كيف يمكن القول بالتبرع وان بدعته كون رتبة حراما واقعا
غير مستلزم لعدم كونه واجبا ظاهرا فلو كان مستلزما لذلك لزم عدم جواز متابعة الاحكام الظاهرة
ابدا ببيان ان كيف يمكن القول بان الجمع مطلوب واجبا ظاهرا انما لا يمكن في حصة الواجب الذي
ما علم ان واجبا في حصة ان يكون معلوما بالعلم التقيضي لا لا بما في الشمول اطلاق الدولة وجوب اوجه
فيما نحن فيه معلوم اجالا فلا بد من اثبات هذا الشيء للمعلوم الوجوه لا يتحقق ذلك الا بعد العلم
يتحقق في الخارج والعلم يتحقق في الخارج لا يحصل الى الجمع فالجمع مقدم على تحقق العلم والعلم مقدم
لتحقق الواجب الظاهر لعدم تحقق القيد بل في القيد ومقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء
مطلوب بغيره فالجمع مقدم وحيث كان واجبا ليس بغيره هذا دفع اشكال التبرع واما ما ذكر في رد الاعداد
المذكورة لاختيار المستحب للجمع فقال اوله على العدد الاول لرفع البدع انما يجب تخصيص المصلحة
الامرية التي كان عندنا في البدع اما ان يكون مع فصل القرية او بدونه لا سبيل الى التاثير في رتبة
ولا يمكن الاثبات بما لا يقبل القرية من الواجب عدم ترتيب مصلحة العبادة على فعلها الا ان يكون العلم
فصل القرية ومع فصل القرية يصير بدعته واما اصله ان فعل العبادة من حيث هو لا يترتب عليه المصلحة بل
يتمسكها لا بد من رتبة القرية وبنية القرية يصير شرعا وبدعته على ان لو كان هذا الوجه عاما يمكن ان
يكون وجهه لوجوب الجمع وعدم جزمه من القائل انما لا يقول بوجوب الجمع كجواب الواقع بل يقول بوجوب
خلافه من احداهما واجبة الواقع واحتمال كون كل منهما واحدا للمصلحة التي الامرية واما ما ذكر في رد الاعداد

الاول لو يوجد الرجحان فقال ان المستدل بوجود الرجحان كان غفلا عن دونه على الاحتياط حيث يمكن بالاستعمال
وترجم يحصل البراءة بان الجمع لا يتم لا يحصل البراءة للحل في محصل الا طاعة بانها لا بد فيها من قصد
اوله وانما يمكن وجوبه فلا يحصل التيقن بالاستشاك والقصة فيبقى به عليهم عدم امكان تخصيص المصلحة
وترتبنا على الفعل بالجمع فلا رجحان في البين فان قلت بعدم لزوم قصد التيقن فالرجحان حاصل قلت انه
على هذا الجواب للجمع لعدم التقاوت مع هذه الجهة فان قلت ان القول بتخصيص المصلحة ليس خرابا بل بد منه
وفرجه انما يترتب المصلحة على الفعل البينة ولا يقول بيقين ترتيب المصلحة فيقال يقول بوجوبه انما لا يمكن
عدم لزوم قصد التيقن والتيقن بترتبها انما هو بناء على هذا القول واثبات الفعل لا بد من المصلحة القرية
فلا يكون فعل الاخر مستلزما لذلك لاحتمال كونها حاصلة بفعل الاول ولو كان لقطع العلم بالحق او الظن
فلا يحصل البينة لاحتمال وجوب قصد التيقن هذا ولكن الحق بوجود الرجحان وعدمه ودور الاعداد
المذكورة من رد القائل ليس اثبات الفعل بتخصيص المصلحة ولا العلم بالتخصيص ولا العلم برباها هو
لجود احتمال المصلحة وهو الرجحان مستلزم له في وجه الرجحان الشاف وهو علم القائل انما لا يمكن
يد هيبيا السيرة بان الظاهر من حصة المصلحة لا الشايرة التي بظاهر السيرة صارت سيرة بغيرها
فلا يمكن الاستدلال بها وهذا الذي اريد محصله لزوم الدلالة في الشمول الى رتبة المقام موقوف على كون الفعل
وكونه واجبا موقوف على شمول الدلالة في مضاد عدم امكان اجراء حكمه الذي على المورد بعد العلم بكون
ذلك المورد مستلزما لوجهه وما نحن فيه ليس كذلك واجبة الفعل تحت حصة يقينيا حتى في الدلالة واما رد الاعداد
بالحد بشفقة ظهر على خطه المورد والناقصة في البين مصلحة يقينية حتى يكون التارك واقفا في
الروية فكل كلام الشريعة من الجمع واجبا من احداهما واجبة في نفسه ولا هو مقدم ولكن حيث لم يكونا متاخرين في
الظاهر فكل منهما لا يحصل فكل منهما طاعة الذي يجب عليه القائل بجملة الجمع ويتحقق قصد التيقن ايضا والامر
قصد التيقن والنفس غير ممكن لعدم التيقن ولا يجب انما يمكن في صورته امتيازها من الموقوف وان لا يجب
فيه قصد غير قصد العلم انما يمكن ههنا امتياز في جملة كلامه نظر لعدم تسليم كونها مطلقا من شرعا حتى
يصح فيه الترتيب بما عاين بالمشكور المطلوب من الشرع واحد هو وجوبه لا ترتيبه بغيره واجبة بل هو من

العقلية اذ هو من مقدرات العلم تحقيق الواجب المتأخر فكونه متأخر غير متوقف على كون العلم مأخوذاً
 في الموضوع من باب ان في بعض المقالات يؤخذ مع قيدا العلم كما يؤخذ في اكثر المقالات بدو من التقييد كما
 اشترط في هذا المبحث واخذ العلم في الموضوع فزم كون الواجب اجيب واقفيا وظاهريا ويلزم التكليف بكل
 منها اجيب يكون تعلقتارة بالموضوع الواقع الغير المأخوذ في العلم وادعى بالموضوع الظاهر المقتضى
 وكونه كذلك او كون التكليف متقدرا في محل المنع ضرورة عدم تعدده وكون الواجب احدا وهو الواجب
 الواقع سواء علمنا بالضرورة وحدة الخطاب غاية في الباب وجوب تشال بعد العلم به فالعلم به كثر
 خطا باخر بل يتغير الخطاب الواقع بحسب العقل حيث يحكم العقل بعدم امكان الاطاعة والتشال قبل العلم
 بالخطاب فالخطاب واحد ابدا لا يمتد الى غير محصل التكليف العلم به فبحسب الاطاعة ولا يتغير لانه يحدث
 تكليفا آخر فالجواب الشرعي والتكليف واحد وجوب الاطاعة من العقلية وحيث كان المقام مما اشبه
 الواجب بغيره يحكم العقل من باب لزوم الاطاعة واحتمال كون كل منهما واجبا واقفيا باثباتها معا حيث كان
 حكمه على ترتيب العقاب على ترك الواجب الواقع فيحكم بانها دفعا لتركه للعقاب اذ عرفت هذا عرفت
 العلمانية ايضا ومقتضاها للمقام ان العلمانية عبادة من الداعي الذي يبعث التكليف على اتيان الفعل وان كان
 هذا معلوما بالتفصيل بان اتيان الواجب الواقع فيحصل التقرب به وبعث النية على الفعل المتعلق
 بالتقريب وان كان معلوما بالاجمال ايضا بان اتيان الواجب فيحصل التقرب به ايضا وبعث النية على
 الفعل المعلوم بالاجمال انما في تلك الصورة يكون الاتيان بالواجب المشتهى في هذه تلك الامور المشتهى
 فالداعي الى فعل كل من اتيان الواقع انما ليس جاريا بان الواقع ففقد اتيان الواقع كيقع على اتيان كل
 لا من يكون قداني بالواقع لو كان هو الواقع وعز ذلك بقاء ان لو ان واحد لا مورد وانكشف ان الواقع كفى
 واخره ويجزم من التفسير ان في مقام امكان فصله عن صورته بقدره والحاصل ان التشال بالتفصيل غير
 له زم مع امكان ذلك كلف الاجمال في التشال الاطاعة للزم عليه والموضوع بالذات انما يشتهى اي مضاهيا
 بقصد اتيان الوهم بالمطلق على المعنى الذي مر سابقا صحيح ان لا يكون له ليل على خلافه في صورته امكانه
 التشال بالتفصيل وعز ذلك بقاء ايضا صحة صلوة خرج في ثناء الصلوة عارضا في بطلان

في بطلان الصلوة وعدمه بان الواجب انما يقصد من يكون قداني بتكليف الواقع لو كان هو الامام وانكشف
 بعد الصلوة ان الصلوة لا يقبل تلك العارضة
 والذكر المستقل ليس مع كون البعثة مصداقية فتقول اذا علمنا بالتكليف انما بالمراسلة كانت البعثة في متيق
 بالعلم الاجمال الى كمال ذلك في التكليف وذلك لا يميز الا في ذلك المستقل ليس مع عدم كون واحد هاتين
 بالآخر في البعثة المصداقية كالموعود انما عليه فانت كمن لا يعلم كية تلك الفوات بانها هل هي صلوة
 واحدة وثباته او ثلث او ازيد وهكذا وكما لو علم ان عليه دينيا لكان لا يعلم مقداره بانها هل هي دينيا او دينيا
 او دينيا وهكذا فليجرح انك المالك في الفقرة او الفقرة عند الشك في انك المالك الى ان يعلم البراءة ايقنة
 بناء على لزوم تحصيل العلم بالبراءة او ان لا يفتن بالبراءة انما يتلوا بحجة الظن في الموضوع الفرض ويرجع الى
 البراءة فلا يجز عليه الا انما في المتيقن لا بالتكليف انما في المتيقن لا بالتكليف او انما في المتيقن لا بالتكليف
 المسئلة في تلك البسطة في تلك المقادير مثل انما هو علم ببدء انما في متيقن من بعد بعض من الفوات
 تكون عارضا في تلك البعثة في تلك المقادير في السبق ولا تشك في المقادير وفيه قال بعضهم انما في المتقيل
 بغير صورة المسئلة والاحتياط في بعضها والبراءة في الاخرى قال لا تشك في الوجوه الى البراءة فمقام سواها
 المشكك بل عينها طاريا ومما طعن بالاشتغال لم يظن فيما اذا شك في تعدد السبب ان يتبين وجود سبب واحد
 في جوب لا في ذلك كونه شك في انه هل هنا سبب واحد او لا تشك في انما في متيقن من بعد ذلك انما في متيقن من
 دينيا دينيا في الوقت المعلوم انما في متيقن من بعد ذلك الوقت دينيا اخر او لا تشك في
 الى وجود سبب اخر وانما في العبادات من حيث اذا علم ان عليه صلوة احتياط لوجوه الشك من في صلوة
 الظاهر مثلا وانما في انما في صلوة اخرى احتياط لوجوه الشك من في صلوة اخرى احتياط لوجوه الشك من في صلوة اخرى
 جزم للعبادة والافصاح من ذلك لاكثر له سببا لغيره وذهاب في تلك الصورة الى البراءة معلوم انما في التشكك
 الى سبب اخر شك في التكليف الفرق في ذلك في البراءة وانما في الصورة الثانية فقال لا تشك في وجوب
 فيما اذا شك في مقدار التكليف بعد العلم بوجود السبب في هذا او مثلا في المعاملة مثلا اذا علم التكليف
 بان كان عليه ازيد بعثرة مثلا وعلم ايضا انما في بعض الكون لا يترك مقدار المؤدى وفي العبادات مثلا اذا علم

في دور الوجود
 الكمال المستقل
 في البعثة المصداقية

انما يدرك ان من غير حجة هذا الاصل نظر الى دواعي تدل على عدم الاعتناء بانك في خارج الوقت لكن
بعضنا لا يتقن مقام تدريس العلم الاجمالي ونحن نمنع الاختصاص المذكور فيكم وجهه بطلان الوافية فانها
عامة مشاملة لكل الصور والافعال انما الكلام هنا ليس بمرجعية لبيان بل مرجعية للصواب فافضنا القول
جوابا لمسئلة علم المتأنيان انما يدركه دليل على خلافه ويمكن المناقشة فيه بتقريبه لا يمكن اجراء الاستصحاب
لو كان كذلك فافضل الموضوع كانا كما في العلم ما خذ في موضوع الحكم المستصحب مثل لو ان احدنا لم يسمع كل
يوم دوما للفقهاء مادام انما الحيوة زيد في خبره في شك في جوده لم يمكن استصحاب الحكم وهو وجوب
التمسك بمرجعية جوده زيد لا من موضوع الحكم هو الحيوة للمعقولة وحيث شك فيها ارتفع وهذا في البداهة
وما نحن فيه من هذا القبيل لا من معقولة القضاء هو جواز الكفر فلم يحقق الغرض لا يتحقق القضاء لا بد من
الاجتناب عن الغرض الواقع وحيث شك في الغرض الواقع ارتفع موضوع القضاء لا من موضوع هو الغرض
الواقع وما يشك ارتفع الدائر له من تلك المناقشة هو استقفا الامر بالقضاء المعلوم المشكوك فيه والحال ان
ليس كل هذا من ادلة علمهم يستلزم بعض المقامات عن الاول والاخر ايقين وهو كونه من قضاء الغرض
والاول في الصورة الثانية مثل انك في صوم آخر رمضان واول شوال فكيف بالاحتياط لا يستصحب
لكن لا يستصحب شهر رمضان كونه المستصحب فيه هو الزمان وهو غير قابل الذات فلا يستصحب الاستصحاب
عدم دخول الشهر الثالث وفيه انما كان يمكن اجراء الاستصحاب بالنسبة الى الزمان السابق كذا لا يمكن بالنسبة
الى الزمان اللاحق لان التمسك في الحادث مفروضة عدم جواز اجراء اصل العدم في الزمان الحادث
المستقبل انما يقال الاصل عدم كونه من شهر شوال كذا يقال الاصل عدم كونه من شهر رمضان ولكن
تحقيق هذا الكلام بوجوب انما استخرج في بحث الاستصحاب انه هل يجري في الزمانات اوله هذا
شهر اذا زاد او لا من المتأنيين بعد ان سبق العلم الاجمالي وكانت النتيجة مفادقة بمخالفته في ان
المراد من المشكوك فيه تحت كل موضوع الحكم كما كان كذلك في المكلف سواء كان واجبا فعليا كذا
الامر بكونه الفاتنة صحتها او قلها ام كان واجبا غير فعلي بمخالفته في المكلف بالماوراء القدر كاشياء محتملة
القبلة ففقيه احتمالات خمسة الاول طرح الامر بنظر الاجابة بالبراءة وكذا في الدعا منصرف الى العلم

بعضنا لا يتقن

في دور الامر المتأنيين في نسبة المكلف

بالتمسك وقدر اوله امر جواز كتاب الحاشية العطفية وانما انما الحاشية لاجتماع لزومهم في المسئلة على عدم
جواز طرح الامر ونالنا انما الخطاب من طرف العلم ولو انما لا يحكم العرف نعم عدم انظار الى العلم في الجملة
مسلكا من ونا نحن فيه ليس كذلك الشك الرجوع الى العرف لا يملك الكلام في شكل ولا شكل في المسئلة واضح وفيه
اوله انما دليل على العرف في مثل المقام لم ينع الاشكال في سبب ازالة الاحتياط وبما يرتفع الاشكال وانما
انما جواز العرف من ضعفه ولا جوارها في المقام لا هذا بل انما الاحتياط الثالث التغيير في المتأنيين لا من
مقتضى عدم البراءة فلهما معا الدائر لاجتماع قائم على عدم جواز طرحهما معا فلو بدعزمتان احدهما على باية
وهو التغيير وفيه انما انما في بناء العقلاء في خصوص المقام لا من بناءهم في مثل على الاحتياط وانما انما
بناء في جواز الاحتياط لا من ما معقول بها اذا كان كذلك في المكلف ولا يعارضها معارض وطرح العلم على الجواز
هو فيما اذا كان كذلك في المكلف لعلها فيها باخبار البراءة الواردة عليها هناك وانما انما في ما من الامر
الى المعلوم ولو انما لا المكلف في المقام معين واقفا معلوم اجمالا فلا بد من الجمع لدر ذلك المكلف الامر
والتمسك باخبار البراءة بتقريب من انما مقتضى نظرهما معا انما لاجتماع قائم في خصوص المسئلة على عدم
جواز طرح الامر فلا بد من بيان احدهما على الدليل لم يدرى انما اوله في القلب بتقريب من حيث قام الامر
على عدم جواز طرحهما معا فلا بد من التخصيص في اجناد البراءة انما احدهما الكل العلة المعينة حتى يكون الحكم التغيير
او باحدهما المعين في الواقع غير المعين في الظاهر حتى يكون الحكم الجمع من باب مقتضى ادراك الواقع والتغيير
بالاول ليس باول منه الثاني فانك به التغيير مقلوب التمسك بالجمع وبهذا التقريب علم وصحة ثانيا
بانما وجوب التخصيص بالكل كونه للتخصيص مجاز وهو ما احدهما الكل واحدهما المعين هذا على نحو ما جرى في
الشيء الحكيم في مثل الظاهر والجمع ثانيا انما معارضة باخبار الاحتياط ويمكن ان يقر بالبراءة بتقريب آخر
وهو ان يقال ان مقتضى ادراك البراءة كونه الغاية من العلم بالمكلف في الواقع معينا وحيث كان العلم المعين هو
مرقعا كان التكليف بمرقعا لعدم تخر الواقع بالعلمية ولذا في البراءة غير المتأنيين جميعا فوجب الظاهر
انما انما معالين الادراك الواقع وهو غير مكلف حتى يزم ادراك الامر طرح الامر من حيث كان في العلم لاجتماع
فلا بد من بيان احدهما والفرق بين هذا التقريب والتقريب الاول ان في الاول يجري البراءة بالنسبة الى التكليف

الظاهر وفي هذا التقرير مجرى نسبة المكلف الى الواقع ولا زوال البراءة عن التكليف الظاهر وخاصة ان
الغاية التي بها يتحقق التكليف هو العمل بالتكليف بحسب الواقع وبعبارة اخرى البراءة عن التكليف الظاهر
في تقرير الاول كما ان زوال البراءة عن التكليف لا ينافي مع البراءة في تقرير الثاني
يمكن القلب بالتخصيص الجواز الاول فلا زوال البراءة عن احدهما المعين في الواقع ليس بالبراءة عن احدهما
الكل في الواقع كما ان كونك من حيث المكلف بكل الامر بحسب الظاهر فيكون احدهما الكل متكونا خريجه
في التكليف بهذا العمل وجه التخصيص الجواز وقد بقى بعض المسائل بتقرير ثالث وهو ان التكليف في
المقام اما باحدهما المعين عند الله تعالى عند كماله لا يتأخر فيقيم به الادراك في الواقع سواء قلنا جاز
العقاب عند تركها ام بعده واما احدهما الكل كما هو من هذا الوجه فيقول المتخير في السلسلة احدهما
بطلان القول الاول في طريق الامر والفرقة فيقول ان القول الجواز في القولين هو احدهما لا بشرط حتى بشرط
عدم التيقن لا زوال الجواز مع القولين لا بشرط حتى مع الشرط فهو صالح للجماع مع احدهما
المعين والجماع مع احدهما الكل فهذا هو العمل المستقر والشك في الابدان بعد العمل مقتضاها البراءة
من احدهما معينا او غيرهما في الجواز لبيان احدهما بالواقع او المكلف وبعبارة اخرى بعد حصة القول
بالجموع والقول بالخير والجماع يحصل لنا قد يقينه هو جميع العمل فالتأخر في نفسه بالاصل ولا زوال
ففي الحقيقة هذا القول يرجع الى القول الاكثر وهذا التقرير يندفع اشكال القلب بالتخصيص الجواز في اول
امر القدر المتيقن الذي يمكن اجراء البراءة بالنسبة الى ما عداه هو ما كان متصلا في وجود التكليف عليه كما
ملحوظ في الواقع للتكليف لا القدر اليقيني الذي شرع الله يرجع الى القول الاكثر ولا يكون متصلا في التكليف
ولا يكون ملحوظا في الشارع والذكر في من اشك في المتباينين غير متعلق لا حتى يوجد شيء جامع بينهما
فكل ما زاد الامر بالمتباينين وادراك القول الاكثر ولذا قيل في مسألة التخيير ان لو كان على من احدهما
مختلفان متباينين ولم يقصد في اعطائهما احدهما المعين لم يثبت كون الظاهر في الشارع هو اعطاء الكفارة
المخصوصة المعنية بقدر الاطاعة والعصيان هو ما كان ملحوظا في الشارع لا ما يقصد القائل عليه مثل
ذلك محله الاداء والقصد في العمل المطلق جامعة لهما ومع ذلك يحصل الاشكال بان ما صلب بالاداء

ب
ا
ب
ر
ل
ز

لا من لا حظ في الشارع ان القصد الاداء معينا لا القصد المطلق لخاصة له والاداء في الجماع على عدم حصول
الاشكال بهما الوجهين في العمل المطلق وقد عرفت ان خلافا لجماع فعل الامر المستلزم لثبوت العمل بالواقع بدو
الامر فيها بالادلة لا اكثر لعدم وجوده في عينه متصلا في التكليف بل غاية في المقام هو القدر اليقيني الذي شرع
وله يثبت والشرع ان شاء الله وادراك الامر بالمتباينين كما عرفت في ما انزله المقامات التي لا خلاف في ما انزله الله والاداء
انما انزله في الذكر مما يتصور على زيد مثل ذلك وادراك الامر في القول الاكثر لا يتأخر في عينه ولا يند
مثل ذلك وادراك الامر في المطلق والمقيد كما اذا ادراك الامر بعقوبة الرقبة المطلقة وبغير عقوبة الرقبة المقيدة فالواقع
العمل بالنسبة الى القول وهو المطلق ولا اكثر وهو المقيد بل العمل بعقوبة الرقبة الاكثر في اذهاب الخبر
فيها ومقتضى ذلك لا يتزايد العمل بالمسألة اجزاء البراءة فيما اذا ادراك الامر في القول الاكثر لا اكثر من مقتضاها العمل بالاداء
كما في القول الاكثر لا يتأخر في عينه واما فيما يمكن الاكثر من مقتضاها لا يد فلو لم اجزاء البراءة وما نحن فيه كل كما في
القائل في احدهما الموصوف واحد هو المقيد بقيد الكل لا وبقيد التيقن على حدة سواء خريجه العمل والقلية
والاكثر يرضى بما لا يقدح في اكثر من التيقن في المطلق والمقيد ومن هذا علم في عدة كليات وهي ان كل ما ادراك الامر
التيقن والتخيير العقلين كافي في المطلق والمقيد ليس من موارد البراءة بل من موارد العمل لا يكون
المكلف هو المعين في الواقع اشكال في القول الاكثر بحسب الظاهر بل من مسائل الاكثر محصول البراءة عن الواقع
هذا بحسب التخيير العقل والواقع في هذا القول ان التخيير الشرعي لا يقول ان احدهما واجبه قطع في الواقع والاداء
يكون له عندنا في غير ذلك من موارد البراءة لا في الواقع يكون احدهما واجبا معينا بالمعنيين فيكون المورد
من موارد عدة العمل بثبوت التكليف باحدهما المعين بحسب الواقع فيما ذكرنا من المناقشتين فيما ذكره ذلك الاستاد
علم اننا اوردناه ايضا على استاده الشريف عز الله عنه للقلب بالتخصيص الجواز على المتباينين وذكره ليس في محله بل
يمكن المناقشة والتعليق بالتخصيص المذكورين بوجه آخر بان يقال ان الامر بهما اذ ليس بالتخصيص والتعيين بل
حتى يمكن القلب بل يتم التخصيص الجواز والتقريب في ان مقتضى ادراك البراءة جاز ترك كل المتباينين نعم ان العلم
ان التكليف شرعا في الاجزاء لا انما هو في خلافا لجماع فلا بد من القول بان احدهما التخيير واجبه وجب التخصيص
في اجزاء البراءة لا من الجواز بل من وجوب تركه في عينه ولا بد من القول بان مقتضى تعيينه جاز تركه

ب
ا
ب
ر
ل
ز

المعصية حرماً ومعصية فيعاقب عليه وقال انه يخرج كلمات العلماء وقد ذكر ذلك مولد مسدود لهم ان
على الصغيرة كبيرة والادوار عليها على قسمين احدهما المذوم وعليها وهو الادوار الفعلية وثانيها الغرم عليها وهو
الادوار المحكية حيث كان الغرم على الصغيرة كبيرة كونه اذ افكر حرماً ومسدود لهم ان الغرم على الافطار في النهار
ورضآن ولو لم يحرم غرام فلو لم يكن الغرم على المعصية حرماً فكيف كان الغرم على الافطار حرماً وادباً كان
العلماء هذا لانه على حرمة الغرم على المعصية بقية حرمة الغرم على الافطار في نهار رمضان ليست فريضة
ان الغرم على المعصية بل لا ينفصل النية والقوم ولا بد ثلثية فاستداهما وان الادوار ليس في موضع شرع بل في ثلثية
مكناه حرماً الرجوع الى العرف حيث انزور في الوان لا صغيرة مع الادوار ولا كبيرة مع الاستغفار ولا بد الرجوع الى
العرف لتشخيص موضوع الادوار اذا جازها العرف اياها فيسمى الغرم على الصغيرة امر اذا اكتسبهم تكرارها
ايها امر اذا اراد ان تلك علمنا ان حرمة الغرم على الصغيرة ليس كحرمة ان الغرم على المعصية بل ان ادوارها في الادوار
نفس كبيرة ومعصية والمخالص لا يقع الادوار في اهم مركز الادوار والغرم عليها انا وقد لم يجز عن وجوب اخير
ان التوبة من الذنب واجبة وهذا العام حرماً واجبة عار ومضات التوبة هو الندم من الفعل مع الغرم على عدم
فضل العام للتوبة هو عدم الغرم على عدم العود وهو حرماً حيث كان عدم الغرم على عدم العود حرماً ولكن هذا
لفعل واجبه هو التوبة فكيف الغرم على العود على العود فعل ان الغرم على عود فعل الصغيرة حرماً ومعصية الغرم على
المعصية حرماً هو غرم عليها ليس حرماً بل الغرم على العود عليها انا انحرام حاصل كونه الجبب هو حرمة عدم التوبة
بعد فعل الصغيرة فضلاً عن الغرم عليها انا لا ما لا يتحقق بعدم التوبة ولذا ورد في الحديث تفسير الديره وامر
بان الادوار هو ان ينال الفاعل ولا يستغفر فحينئذ انما يتبادر في رواية لا صغيرة مع الادوار ولا كبيرة مع الاستغفار
هو ما ساق كلام الجليلي المذكور ولا من المتفاوتة من ان الذنب ما صغيرة او كبيرة والكبيرة ترفع بالاستغفار والصغيرة
تبتل بالكبيرة بعد الادوار ولو تحقق الادوار ان التوبة فلم يفرق بين الصغيرة والكبيرة لان ذلك انما تحقق المعصية
صغيرة كانت او كبيرة ولم تنقب بالتوبة فيكون كبيرة ولو تنقبت بها فترفع معناه او العاد قوله ان تنقبى اكهار
ما تنه عن كفر عنك سباً انك وعادوا ايها تنقبى لك ان عفا الله عن جميع ذنوبه فانها لا بد ان انقضت الاجابة
على الكبير ان عفا الصغار عن ذنوبهم الى التوبة فلا بد من ان لا ينقض الحلال ولا وهو حرماً الادوار وكل المعصية

وأما مقتضى الدليل الآخر وهو الاستصحاب والاحتياط فقد انعكاس من باب المقدمة الشرعية بل انما هو من باب ترك فعل الواجب الشرعي لا مقتضى ما لم يجب لقلب الواحد هو ترك واحد كما اذا انى المكلف واحد وترك الآخر من جهة عاقبة على تركه لذلك المذكورة والتوجب للعقاب فهو تركها معاً كما اذا لم يأت المكلف بمقام في تركه من تفصيل المكلف العلية الآلة النعمة وإتيان ما اعتقد انه مفرغ لذلك من لوازم باحد هما غير معتقد انه بغيره من تركه فكيف بعد ذلك الوقت كوزا حدها الماتى هو الواجب لواقع لم يرد منه ويكون عاقبة على تركه الآخر كما انما يتبادر بالماورى الواجب هذا العكس من خلافه ما ذكره في الاستدلال على فقد العقاب هي ولا حجة اخرى كما هو متصفو دليل المذكور فيجب مقتضى الواجب تأنيها عما يخلو الاستصحاب والاحتياط والعصبية الى المقام فادب من طرف الكلام في كل ما الكلام في اخرى فقول او اوانه بدع بيان موضوعه من الجح من حكمه ما معنى اخرى هو الاقدام على المعصية قلبا او عمدا فيقال قد جرى في المعصية او يقدم عليها في الاول قدام القلب هو الغرم على المعصية والاداء على قدام العقل هو التلبس بما يقع كونه معصية انما هو التلبس بما يحتمل كونه معصية لكن بوجاه ان يكون معصية الثالث هو التلبس بما يحتمل كونه معصية لكن بوجاه ان يكون ان يكون ان يكون معصية بل عدم المباداة بصانعة الحرام الرابع هو التلبس بما يحتمل كونه معصية بوجاه ان لا يكون معصية مع خوف كونه معصية الخامس هو التلبس بعقدات فعل المعصية سدا اعلم ان في الاقدام التي يحتمل المعصية فيها لا بلغ عدم كونه الاحتمال عند ادعاء قلبا او شرعا غنى عدم كونه الجمل عند اداء اولها كونه الجمل والاحتمال عند ادعاء عقل او شرعا غنى خارج عن موضوع اخرى كما في التلبس وعدم الاجتناب عن الشهوة المحصورة لجعل الشارع ههنا الجمل عند اداء هذا بيان موضوع اخرى وتأنيها عن حكمه فقول اوله في الاقدام العقلية التي هو الغرم على المعصية في هذه المسئلة كما اختلف فيه اختلفا كثيرا منهم فيها كلمات متشعبة حتى انهم نقلوا الاجماع فيها نفيها وابنا على حرمة اخرى وعدمها في تلك الصورة كما قال في المصنف في نفيها ان لم يمتنع على عدم حرمة الغرم على المعصية فان كلهم هذا في كتاب الاعتقادات فظاهر في اجماعهم بل من ردنا على الدوامية بظاهر كلامه هذا فنظير من اجماع اهل الدوامية ومن الذين ينفون ايضا السيد للادارة حيث نقل الادعاء من الفقهاء والاصوليين عليه ما نقل عنه وقد ادعى شخص الهادي في خلاف ذلك حشدا على كونه الغرم على المعصية

الحكم في النجس

جمله امور مقتضى مقامات استعمالات الية اما ترى ان الزوال او احدا شاعفا حصة في مجلسي ويزدهد
الديرة نزيه كماله فيظهر هذا الحق فيمكن ان يقال تقريباً ان الاستكمال المذكور بان حيز الشاعفة لو كان
حرماً والحال ان له يترب عليه الفعل كما يمكن ان يكون شيء بجواب الشخص ومع ذلك لا يمكن جوفاً فاعتقوبه
فيكون الغرم عليها حراً ما بالظرف الاول اذ قلنا ان فعل الغرم فيكون الاستكمال على طبق المتكفي فيأتي
عنها الجواب الثاني ولكن يمكن منع الجواب الثاني ايضاً بمنع الظهور فيها اجب قلنا استدل ايضاً ببعض الدلائل من قوله
يقرب اجنبوا كثر من الظن والكلام فيها كالكلوم في الية السابقة واذ جاز بان قلت ويمكن ان يستدل على حرمة الغرم
على المعصية بجواب الحق عن المنكر بقوله تعالى عن المنكر عليه ان يات ولا يخبر ولا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر
بل من الضروريات واذ كان كراهي عن المنكر واجباً فالانها عندنا لا يخبر انما انكره واجباً ولا لا سبيل الى الثاني
وحية المحل سبيل في الاول فثبت المطلوب لانها لا يكون الا حرماً على المعصية فزودة عدم تعقل التعم
عاصلاً بل انها حرمة الغرم عليها فالانها ايضاً واجب عن ذلك كما لا عليه قوله نعم وما ينكره عندنا فهو حرمة
بيانها هذا بياناً اشكال وهو اجماعهم على وجوب المنكر عن المنكر وخطه فم في حرمة الغرم على المعصية مع
وجوب المنكر عن المنكر مستلزم حرمة الغرم على المعصية فلو وجب للمعصية في احد السليتين والمطلوب في الاخرى
قلت ومن الدلائل الدالة على حرمة الغرم على المعصية الدلائل الدالة على وجوب المنكر عن المنكر مثل قوله تعالى
ولكن منكم من لم يدع عن المحرمين واليهما من المعروف ومنه عن المنكر وعينه ذلك من الدلائل بل من وجوب المنكر
المتكامل ثابت بالدلائل والاحتياط والادعاء بالضرورة والاعتماد على الغرم بقوله تعالى عن المنكر كما انكره
حال الاشتغال بالمنكر والمعصية واحال الاقدام عليه قبل الاستغفار به او حال البناء والغرم عليه فان الثاني
على المعصية والمقدم عليها ايضاً يجب تبينه قطعاً والانتها في كل منهما فانها هو حجب في الاول بترك الاشتغال
وفي الثاني بترك البناء والادعاء وحماً اما انكره للمعصية على الدلائل الدالة على وجوب المنكر عن المنكر
الانتها حجب في ذلك بالحق فيصير له الاقدام والبناء على المعصية فثبت حرمة الغرم على المعصية والدلائل
الدالة على وجوب المنكر عن المنكر والاعتماد على الغرم على المعصية بهذا الترتيب بل يقول امر الغرم الاول من المعصية
المنكر وهو الذي حاله الاشتغال ايضاً فيجب قبل الشغل من المعصية شلو حال الاشتغال بها في المعصية عن الاقدام

وقال حديث على الأعمى من النكاح ومن الغرم على العقل ثانياً وحيث ذكرتم كلاً من الشيخين في شأنه فقامت الدليل على حرمة الغرم ويمكن أن يستدل عليها بعقل ونقل أو ساقلاً فلا نحتاج إلى دفع الغرم على العقيدة ومنه بذلك المحقق الطوسي قدس سره القدوس في تجريد حيث قال في الزيادة القبيح فيجوز ولذا رأى من العقيد أن يوزن على مولاه يذوق العقلة ويقبحه بل يقول أن هذا من مقتلات العقل لأنه يحكم مستقلاً على دفع الغرم على الظاهر حكماً على وجه نفسه وأجيب عنه بأن العقل ههنا لا يقطع بكونه الغرم على العقيدة وعقيدته ومخارفاً لما عليه من الحكمة فهو الغرم ويجزئه بل يدل على كونه المعلوم عليه وعقيدته والمعلوم معاقباً وأما العقل فقد استدل على حرمة الغرم على العقيدة كبره بالآيات والأخبار والآيات فقل قوله نعم إن الشيخ واليه والفقهاء كل واحد منكم عند من لا يقرب إليه كلها كونه سؤلاً أو ما فيها أو صاحبها لكن كل واحد منكم لا يفتيها أو صاحبها كما أن من علمه بالعدم فقل كونه ما أو صاحبها عن نفسه أسوة فلا بد من تقدير الفعل وإذا لم يحصر إلى الله تعالى وقالوا قد رى الفعل الظاهر الثالث للغرم وفصل الفعل ومثل قوله نعم إن من لم يدع ما أو فاعلم أنه لا يتصوره يحاسبكم به الله لا يستدل بالآية بل هو الواحدة على المضمار في النفس سواء ظهر أم لم يذوقه من الواحدة على الغرم أيضاً لا بد من مضمرة واجب عن حكمتها بتبين أن ما أو فيه الجواب عن السؤال في الآية ما أو على وجه التفرع والتوابع على هذا الوجه فإن كان من الشافط فلا بد على المدعى لعدم ذلك السؤال على وجه غير الذي خرج على كونه المسؤل عنه وإن كان من الأول فلا بد من تقدير الفعل المحرم وحيث قد بدى على حرمة الغرم وأما ما أو فيه الجواب عن صاحب في الآية ما أو في الحساب يحاسبكم يعني ما أو فيه فلا بد من تقدير الفعل الحساب عليها بالحرمة فلا بد من لا بد على حرمة الغرم بل من لا بد من تعيين الحرمة بل لا يثبت السؤال عند وجهه بل على حساب العمل وكل ما لا بد على الحرمة بل على الزيادة على فوق الحد الذي في الأولى وقد استدلوا بحرمة الغرم بعقل والآيات ومثل قوله نعم إن الله لم يحرم من شيء في الدنيا من أموالهم عند أبيهم من غير شيء بل إن لا استدلالهم وردوا ولا يقدم ويظهر بالمدعى لعدم المناقبة حينئذ أشاء الفاضل ويرى عدم الغرم عليها بالآيات والروايات ولو سلمنا ما راجح مثل عدم القول بالفضل وغيره فعدم التدان من غيرهم حينئذ لا شاعره حرمة الغرم عليها أو ما كان القول بالفكر باليقين جهاً والهم والغرم عليها ليس جهاً وثانياً على فرض ربحها الآية بالمقصود بظاهر الآية هو من أظلم الناس أشاء الفاضل ولا وجه ربحها

بأنه لو جلد في الدنيا بعصاة الله لم يمتد له عقوبته من غير أن يكون له عقوبته في الآخرة ولو لم يكن له
عقوبة في الآخرة لم يكن له عقوبة في الدنيا بل لا عقوبة له في الدنيا ولا في الآخرة بل لا عقوبة له في الدنيا ولا في الآخرة
ظاهره أن عدم حرمة الحرمة لا يدل على كون الحرمة حراما وحسبنا أن الله لم يعصم عنه ولا مناهات بتركها بل هي حرام
ومعصية الله ونظامه وليست بغيره في إلهامه بل هي حراما وحسبنا أن الله لم يعصم عنه ولا مناهات بتركها بل هي حراما
عرفت في مثل هذا القول والمقول في التنازع وجعلوا الكفاية في المناداة بالحرمة على الحرمة حرما كما لا يخفى
عنه فالتنازع وانتهى بهما أن يقال وجه الجمع وهو أن معصية الله كناية عن عدم كفاية الحرمة على الحرمة
المقابلية فإن معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما وحسبنا أن الله لم يعصم عنه ولا مناهات بتركها بل هي حراما
وكنا بترسيته وهو نفس نية الله والحرمة عليه وتكون معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
التعليق في الكلام في المقام منه وهو الحرمة على الحرمة وقد عرفت أن الحرمة على الحرمة حرما فلا مناهات بتركها بل هي حراما
فعلنا في قطع كون معصية الله في الواقع معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
المتعبد بغير الحرمة كناية عن معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
أيضا محل اختلاف بين العلماء ومعرفة ذلك ما دام فقلنا أن الحرمة على الحرمة حرما فلا مناهات بتركها بل هي حراما
فبعد اعتقاده هذا يصير حرما كناية عن معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
فيلزم الصيق فيصيق ولا يجوز تأخيرها أو تأجيلها عليه في ذلك الوقت لا في غيره من الأوقات فلا مناهات بتركها بل هي حراما
الظن وكذا مناهات في القطع لا نأخذ بها بل نأخذ بالظن في ذلك الوقت لا في غيره من الأوقات فلا مناهات بتركها بل هي حراما
الجماع على أن معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
أدعاء في خلاف في مسألة العتق والاعتماد حيث قالوا أن الحرمة على الحرمة حرما فلا مناهات بتركها بل هي حراما
لا نرى بهذا سرف معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
سفره فاجعلوا المناداة بغيره عقوبة الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
لا اعتقاد الحرمة وإن كان ذلك في الواقع في مسألة معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
في جملنا أن الله لم يعصم عنه ولا مناهات بتركها بل هي حراما وحسبنا أن الله لم يعصم عنه ولا مناهات بتركها بل هي حراما

المستوفى في هذه المسئلة أربعة عدم كونها معاقبة على شرها وكونها معاقبة بكونها معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
وهذا القول بالحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
على كون حرما ما لا نرجحه له عقاب على فعله حرمة حرمة وفي الأخير يلزم بكون المعصية كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
حال عدم بكونه معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
واضح أن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
على أن العقاب يترتب على الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
سواء يقع الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
ليس على الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
لهذا القول بغير حرما بالاعتقاد ورد الكلام إلا جماعا فلا مناهات بتركها بل هي حراما
المسألة العقلية والمقام منها أننا بينا العقلية وهو أن كان مسلما أن الله لم يعصم عنه ولا مناهات بتركها بل هي حراما
بقرينة بينهما مسليتين أحدهما أنه لا يعصم عنه ولا مناهات بتركها بل هي حراما
كل ذلك وتأتيها أن العبد لو فعل فعله غير معصية الله كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
بغير اعتقاده هذا ذلك الفعل بغيره أو أقصا ولا معنى أنه لا يعصم عنه ولا مناهات بتركها بل هي حراما
فالزم على جنبه الطينة لا على تركه ذلك الفعل لا ذلك الوقت لا في غيره من الأوقات فلا مناهات بتركها بل هي حراما
ثم يكن ولذا المودة والعرف بين المسلمين هو في الأولى فصل الفعل فيمة وحرام بغيره عليه نفسه وفي الثانية يكون
الفعل كاشفا عن جنبه الطينة التي هي الذميمة والمسألة من باب العقلة هو ما كانت المنة من غير أن يعصم عنه ولا مناهات بتركها بل هي حراما
المدمة على جنبه الطينة ومقاومة السيرة لا على نفس الفعل وهذا الذي هو المقام لا تركه مناهات بتركها بل هي حراما
كان من قبيل الأولى ولا تم بينهما على التبيين والمدمة عليه كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة كناية عن الحرمة فلا مناهات بتركها بل هي حراما
فإن قلت ذلك بعد ما سلمت المدمة على فعل الفعل وإن لم تكن على نفس الفعل فقد سلمت المدمة على فعل الفعل
ليس البسوت المنة من الفعل على كونها معاقبة لذلك وإن كانت على جنبه طينة وموسر سيرة فقلت لا تم وتثبت
العقاب على مطلق ما يلزم بل المسألة من أن الله لم يعصم عنه ولا مناهات بتركها بل هي حراما

مدته عند العقل الخال انما لا يتبين العقاب الشرعي عليها واما البرهان العقلي للمفاضلة
 فتقول ان اختيار الشئ الثالث وهو كونه المصادف للحرام العاقبة معاقبا وعدم كونه المصادف له
 وله ثم لا يرد خلافه على العقلية بتغييره الى الغير الاختياري على حقيقة قسم يرجع بالاختيار الى الاختيار
 وقسم لا يرجع اليه بالاختيار وبعبارة اخرى لا مالا اختياريا اما ان يكون بغيره اسطر او بدونه اسطر والمسلم
 من عدم كونه العقاب على الامر الاختياري هو ما لا يرجع الى الاختيار وذلك لانه يتبين من حيث هو موجب
 الاختيار عن ذلك الشخص بما قيل في تلك التسمية من هذا ودعا الى المصلي بغيره في كل واحد وهذا
 منافيا لدعي المفاضلة المذكورة في حقيقة ان الامر العقاب على الامر الاختياري يلزم القول بان التوا
 ايقه ذلك لا يرد على كونه واحدا على الامر الاختياري والاخر على غير الاختيار والما فات بتركه هذا
 وبغيره المفاضلة كونه مضافا الى ما ورد في بعض الاخبار بان من سجدت كان له اجرها واجر من سجد
 ومن سجدت كان له وزنها ووزن من سجدت كان له اجرها واجر من سجدت كان له اجرها واجر من سجد
 الاخرى بواحدة اكثر من العالمين بما قد يتركه في المواضع العقابية لئلا يهاجم المفسرين ان ثوابا
 طارئا في ذلك العمل والقليل والكثرة ليست لغير الامور الاختيارية لئلا يهاجموا وجها الى المراجحة
 له هو جمل السنة وهذا حكم بالافعال التولية وحكم بالافعال المبشرة بما روي في الخبرين
 بان من سجدت كان له اجرها ووزنها ووزن من سجدت كان له اجرها واجر من سجدت كان له اجرها
 العقل من هذا الفصل بما ذكرنا من الاحكام والبرهان المذكور من ذلك فصل في هذا القسم من الخبرين
 في القسوس فقال من سجدت كان له اجرها ووزنها ووزن من سجدت كان له اجرها واجر من سجدت كان له اجرها
 مباحا واجبا او اعتقادا متقدما واجبا في شرطه بينه وبين القرية على الواحدة من الخبرين بالكاثر والترك
 ترك قلة الكافر حرام وترك قلة المؤمن واجبا في اعتقادك من الخبرين اعتقادك ترك قلة المؤمن واجبا في شرط
 بالشيء كونه الفاعل فاعل واجبا في شرطه بينه وبين القرية وهو ترك قلة المؤمن فقال لا ينافي عليه لا يرد
 عرقه وفي الخبرين من غير ما ذكرنا من ذلك وهو مانع عن تبيين العقاب من ذلك الا انه وهو ما لا اعتقادا حله كونه
 العباد باسره وترك قلة الواجب اعتقادا فانه فعل واجبا واجبا يكون من ذلك فان رآه خالف الواجب الخبرين

الغير

انما هو بغير اعتقاده وانما قد يلاحظ ذلك في مانع من تبيين هذا العقاب المسمى وكذا يرد في الخبرين
 لو امر المؤمن بعبادة على قلة عمله فصار العبدان للمؤمن واعتقد عدا وتكلموا في ذلك ترك قلة المؤمن على
 مولاه فلا ينافي عليه وان كان تركه من القليل بعد ذلك وانما في الخبرين ظاهره انما هو في هذا القول هو ان
 القيمة الظاهرية هي ما معاد في خبر الحسن الوافق فلا معصية حيث لا عقاب في حاله هذا القول هو ان
 الخبرين ليس فيهما ما يرجع من غير اختلاف الوجه والاعتبار في هذا بين الخبرين فيقاوت بحسب تفاوت الخبرين
 فان من سجدت كان له اجرها ووزنها ووزن من سجدت كان له اجرها واجر من سجدت كان له اجرها
 يتبين عليه العقاب كغيره وفي كل من نظر من وجه اما اوله فلا ينافي خبره في كل من تركه في خبره ليس في ثانيا
 ثم يرد في خبره ان من سجدت كان له اجرها ووزنها ووزن من سجدت كان له اجرها واجر من سجدت كان له اجرها
 هو ان معصية وقبح المعصية هو العلم بكون الظلم فانيا في البدن في المعصية والعصيان ومن الاطاعة من جاز كمالا
 يرد من خبره ان ثانيا فلا ينافي خبره في كل من تركه في خبره ليس في ثانيا
 كونه قبح الخبرين بالذلة والادام ثم روي في اعتبار معارضة الحسن الوافق بتغيير الحسن والقبح المبني على
 ضمير من ليس بغير العقل وقبحا لا حثا كما في الخبرين وشرابا وما يكون في هذا القيد من المناجاة
 ان يعرفه الحسن والقبح ببعض الاعتبارات الظاهرة لا كماله لقوة الاطاعة به حثا واعتبا
 اكمل للوسا في معصية قبحا لا عقاب في هذا القسم بانه يتغير بالحسن او بالقبح وقسم كبير كل القليل
 حسن او قبح انما في ذلك الفعل ليس على ثمة لئلا يبينها بالهوى مقتضى لما في تلك القوة يمكن من غير
 لذلك القضاة ويمنع من اقتضائه من الكذب في نفسه مقتضى القبح لكن يمكن من غير من مانع لئلا
 مقتضاة ذلك هو القبح عليه من الواجب انما في الخبرين انما في الخبرين انما في الخبرين انما في الخبرين
 لدر الخبرين بعينه من الكذب من مقتضى تبيين القبح عليه وينبغي بالمانع من مانع ما معارضا لدر كونه
 ان المانع الذي يعارضه في القبح لا بد من اقتضاة الحسن المصادف والمعارض من غير كماله تركه
 حسن بعد العلم بكونه مؤثرا وانما للمؤمن وقبح بعد العلم بكونه كافرا وعدا للمؤمن لا راد له حكم الشرع في
 باختلاف العلم والحمل وال دليل على ذلك قيل انما لا يرد في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره

ولم يختلف

سماعا من غيرهما فانه لا دلالة لما ذكرنا في الاصل السابق في بيان الترتيب القوي بالاحتياط والقول
 بالتحليل انما وردا وتريفا كما بينا جازية في هذه المسئلة ايضا ^{الثانية} في بيان الترتيب من حيث
 حالها بالنسبة الى التكرار الاحتياط من المكلف هل يتبع وجوب كل من التكرارين بنفسه ولا يتبع وجوب
 واحد هو الواجب الواقع لمن هو الاخر لا من الترتيب كما عرفت ليست له ابتعاث النفس الى ما هو مقصده وحصل
 في الاحتياط المذكور الادراك الواقع وانما زاد ان جعلنا الترتيب الواقع عليه فلا بد من ان يكونا من الترتيبين بنفسه
 ادراك مقصوده ^{الثالث} هو ادراك الواقع وقد مر هذه الفائدة ايضا في الاصل السابق ^{الثالث} في بيان ان
 لو كان الواجب على المكلف في هذه المسئلة امرين مرتين وكان كل مرتين مرة واحدة فماتت كونهما
 عليه اتيان مرة واحدة من مرتين على وجه الترتيبين الى جميع مرتدات ما دبت وقدر على الاخر
 ثم مرة دات لا من الاخر ولا يلحقه عليه اتيان احد المرات دات من المراتين ثم الداتان باحداهما ^{الثاني} وكذا
 مثلها في الترتيب العكس في صورة اشتباه القبلة في كل من الترتيبين مرتين مرة واحدة دات بعد
 الصلوة الى اربع جهات فماتت صورته ان المكلف لما اتي في جميع مرتدات الاول ثم مرة دات ^{الثاني} وياقي
 باحد المرات دات من جهات اربع جهات فماتت صورته ان المكلف لما اتي في جميع مرتدات الاول ثم مرة دات ^{الثاني} وياقي
 الداتان بصلوة العكس بعد الترتيبين فماتت صورته ان المكلف لما اتي في جميع مرتدات الاول ثم مرة دات ^{الثاني} وياقي
 الاخر لكونه بطريق الترتيبين مثل الترتيبين العكس الى جهتين فماتت صورته ان المكلف لما اتي في جميع مرتدات الاول ثم مرة دات ^{الثاني} وياقي
 ان له شك في جهته لعل لو اتاه مثل الصورة الاولى فحصل الترتيبين الواقعين والظاهر في هذه الصورة
 كما لو شك في بطلان زلواته مثل الصورة الأخيرة لا يترك ان ادرك الى جهة القبلة كما في الترتيبين
 بالعكس فلا يحصل الترتيب دات الصورة ^{الثانية} فانه محقق هو الجواز وحصر العمل ايضا اذا اختلفت المقتورة
 في هذه الصورة لا بد من الترتيبين ان يلزم من الواقيين ابرز الظاهرين ابرز واقع الاول وقاها ^{الثاني}
 او بالعكس ما اختلفت الادراك ولا يتركها شيئا للجواز والترتيب لو كان من الواقيين اظهر من فضله اتيان المكلف
 احد المرات دات من جهات اربع جهات فماتت صورته ان المكلف لما اتي في جميع مرتدات الاول ثم مرة دات ^{الثاني} وياقي
 والعكس للظاهر من وجوب اتيان الظاهر الى اربع جهات فماتت صورته ان المكلف لما اتي في جميع مرتدات الاول ثم مرة دات ^{الثاني} وياقي

من ادخل في
 صلاته من غير
 قصد

واما الاحتمال الآخر فانه بطلان الصورة الثالثة لعدم حصول الترتيب كما لا يخفى وانما يطلبنا
 فاصلا الكلام ان الترتيب الواجب انما لا بد منه ولا بد من الترتيب وحده من المتقدم وادخل من المتأخر الى جهة
 الموقفة له الخالفين في هذا حتى انه حيث كان في الوقت اختصاص بصلوة الظهر بعد اداها
 واما الوقت فخصا بالعكس فانه لا بد من لفظة المقتول والخلف من ان كان مقتولا في الصلوة الواحدة كافي
 العلم بجهة القبلة ان كان مقتولا في الصلوة المكرة كافي صورة لجهته القبلة في هذا البيان ظهر الفرق بين
 الصورتين المقتولتين وهما الاولى والثانية فيمن كان في وقت المكلف الموت جازا اشتباه القبلة بعد مقتول اتيان
 صلوات فلو بدلت من العمل على مقتضى الصورة الاولى ياتي في جميع مرتدات الظهر ولا فوات يصير العكس
 ساقط عنه فتكون الصورة الثانية تحققت بالوقت المشترك وانما لو لم يكن المكلف فلان الموت فماتت
 حكمه في الوقت المحقق حكم العالم بجهة القبلة ياتي في جميع مرتدات الظهر ولا فوات يصير العكس
 اوله يلزم من العمل على مقتضى الصورة الثانية فيقول الحق ان كان مقتولا في الصلوة الواحدة فماتت صورته ان المكلف لما اتي في جميع مرتدات الاول ثم مرة دات ^{الثاني} وياقي
 قلنا بل هو من الواقيين ابرز الظاهرين ولكن يسكن بانهم ما عطفوا له اختصاصا زمانيا بين وجهي الصحة انما هو حكم
 صورة العلم حيث كان الوقت المحقق مقتولا في الصلوة واحدة وحكم صورة الجهل ليس كل من الوقت المحقق
 في هذه الصورة هو مقتولا اذ اربع صلوات فكيف السوفيق اللهم الا ان يرفع بان قصته المختصة من عملها
 المتقدم في الوقت المحقق بل ان يرفع ولو بعضا ولا يرى ان المكلف لو اتي في وقت من وقتها فماتت صورته ان المكلف لما اتي في جميع مرتدات الاول ثم مرة دات ^{الثاني} وياقي
 مثل كونه بعد وافي بعد تمامه بالمتأخر كان المتأخر في وقت وعليه فتقوا الفقهاء بهذا كما رفع اختصاصا
 اربع ركعات للعلم بجهة القبلة وست عشرة ركعات للجهل بها بالصلوة المتقدمة انما هو تركها لكونه في حال الويل
 فمن مرتين اتيان بعضها قبل الزوال وبعضها بعده فتقول فيما نحن فيه ان المكلف لو اتي في واحدة من الظهر واحدة من
 العصر بجهتها واحدة من الزوال واحدة من الثاني وهكذا الى ثمان ركعات فتدلى بالظهر اربعة في الوقت المحقق
 بروا في العكس بعد كافي في الفائدة ^{في بيان صور الاشكال} فتقول انما اشكال التكليف
 بوجه اربعة اشكال العلم بالتفصيل والاشكال العلم بالجهل والاشكال العلم بالجهل والاشكال العلم بالجهل
 مثال الاول مثل العلم بالمكلف تفصيلا جهته ثوب وافي بالصلوة في ذلك الترتيب علم تفصيلا لصلواته

منه وانما مثال الثاني قبل ما لو كان التكليف ثوبان مشبهان وان بالصلوة في كل واحد منهما الحصول
الاشكال بالصلوة ثم علم حصول الاجمال كقولنا هذا الوجه ظاهر ايضا فان بالصلوة فيه بعدا ثانيا فاما
وانما مثال الثالث هو مثل ما لو كان المكلف بوجه خاصته جهة القبلة وان بالصلوة الى هذه الجهة
المطلوبة وانما مثال الرابع قبل ما لو كان بوجه خاصته جهة القبلة وان بالصلوة الى هذا المقصد
الاشكال منه امتثال الظن اجماليا او معرفت صورة الاشكال فلهذا لا بد من الدليل على صحة العمل في كل ما اتفق
اوله ان من المعلوم علمه ان الاجمال الظن لا بعد قيام الدليل على صحته وكذا العمل به في كل واحد من
العلوم من حيث صحة قديمه بعد معرفته ان يجوز العمل بالظن اجماليا كما ان تفصيلا عرفت ان
الصورة لا يرفع علمه على حد ما في جواز العمل به بل انما لو حصل التعارض بينهما فلهذا يجوز بعض ما رتب العلم
والشأن ولا يفتقر اوله لا شك في لزوم الترتيب العلم التفصيلي والعلم الاجمالي ان القاعدة العرفية
والطريق الاخرى من اقسامها حصول الاشكال والاطاعة بالعلم الاجمالي ايضا ان اقام الاجماع على ان لا
المرتبة الاشكال بالعلم التفصيلي والاشكال بالعلم الاجمالي فالاول مقدم ويمكن ان يكون ذلك الاجماع
هو لزوم فصل الوجه في ذلك يمكن فصل الوجه بامثال العلم الاجمالي وفيه اوله ان يفتقر اطلاق الخطابات
علم لزوم فصل الوجه بل كما ادى على السيرة المستمرة من السيرة وطريقة العمل العقول وانما ان لا يوجد في ذلك
الذود فصل الوجه بل العلم الاجمالي والاستصحاب وهو ان على تعاقب الطلبات على الطلب بها موافق
على كونها جامع لجميع الاجزاء والشرائط ومنها فصل الوجه فيهم توقف على فصل الوجه بهذا هو الذي
المرحوم والمخالف من الترتيب بينهما واجبه لاجتماع خبره وتذليل آخر من هذا علم لزوم الترتيب في الاشكال
بالظن التفصيلي والظن الاجمالي ايضا مستحان على الترتيب العلم الاجمالي والظن التفصيلي اوله انما
مقامان احدهما ان لو كان المكلف على مقتضى الظن التفصيلي فاحاط على مقتضى العلم الاجمالي فلهذا حصل
منه الاشكال اوله انما ان لو احاط ابتدا على مقتضى علم الاجمالي من دون ان يتأكد على مقتضى العلم التفصيلي
لهذا حصل من الاشكال اوله ان علم لزوم الترتيب بينهما في كل التقدير اذ جاز العمل بمقتضى الظن التفصيلي
فواضح ان لا منزلة العلم بعد فاقام الدليل على صحته وانما جاز العمل على مقتضى العلم الاجمالي بجملة قديمه

صحيحه وانما هو لا مثال بمقتضى العلم التفصيلي في الاحاطة بمقتضى علم الاجمالي لا يفتقر العلم بالاحاطة
هو اشتباه الواقع بالاحتمال موجود وانما في منه مفقود اذ ما يصلح العلمانية في المقام هو ان يترجم
وهو غير ان على حرمة العمل بالاحاطة في مقام يمكن الاشكال بالظن بل غاية ما تدل على جواز العمل بالظن
وكونه ان لا منزلة العلم في الاحكام الشرعية في ذلك الاحاطة بصلية عن المعارض ومقتضاها جاز العلم
لا حياط في تلك الصورة فان قلت ان الاحاطة هنا شبيهة بحكم ان حية لا دليل على كون الظن مثل العلم
فكما لا يجوز الاحاطة بغير العلم لا مثال بالعلم التفصيلي فكذلك لا يجوز بعد لا مثال بالظن التفصيلي قلنا ان
الاشراج بعد لا مثال بالعلم التفصيلي انما هو لعدم احكام بقا الطلب الواقع عقلا لا وجهه ان لا يترجم
كله وانما بعد لا مثال بالظن التفصيلي حيث يعمل العقل بها الطلب المعارضه في الاحاطة يمكن ولذا يرفع
وانما ثانيا هو الاحاطة على مقتضى العلم الاجمالي ابتدا في هذا نظير سلب جواز الاحاطة بالمعارض من احاطة
ولا تقليد فان سلبه في الاحاطة بالاحاطة لا يترجم لكونه في الاحاطة والتقليد في الاحاطة لا يترجم
هناك الجواز في الاحاطة بالاحاطة لا يترجم لكونه في الاحاطة والتقليد في الاحاطة لا يترجم
مرضا المقتضى العلم على ما يطابق الواقع كما في الاحكام الشرعية اذ فان مقتضى العلم بها جاز
العلم باصول العقائد فان نهر العلم هناك واجب على هذا ليس العلم بها الاجمال في كل طريق يمكن
ان العمل بالاحاطة بغيره في شئ يحصل المقصود كما ان الطريق اجتهاد ام تقليد ام غيرها من العلوم الشرعية
بالاحكام المحتملة يحصل من المقصود فلا يجب عليه الا تبيان عقائد التي هي في الطريقية كما في الاجتهاد
والتقليد واليه هذا السيد الطباطبائي بحر العلوم النجفي فقال في منظومه وليكن من المسكر ومطه
يسلكها السالك لا الخاطئة وايضا في هذا يترجم ان لو وقع علم الجاهل مع الواقع كان مثله مع انه
لم يحصل عقدا في الترتيب العلم بالاحاطة لا يترجم من مقتضى الوجه واجبه فيمكن ذلك في الاحاطة قلنا نعم ذلك
كما عرفت سابقا ان لا منزلة العلم بغيره في الاحاطة على ان لو احاطت على وجه مقتضى الوجه بغيره لم يطلب الا
في المقام واجبه ان لا منزلة العلم بغيره في الاحاطة على ان لو احاطت على وجه مقتضى الوجه بغيره لم يطلب الا
مقتضى ان لا منزلة العلم بغيره في الاحاطة على ان لو احاطت على وجه مقتضى الوجه بغيره لم يطلب الا

خارجا من الضعفين بغير آخر با بر يقال ان اركان جهتها في عدم وجوب العمل بالوجه في ذلك وفي الصف
 الاول وان كان موقفا في ذلك فنجد في الصف الثاني بغير من كان في ذلك في الصف الاول وان كان موقفا في ذلك
 على عدم وجوبه بالاحتياط في ذلك بالتحقيق في ذلك بغير من كان في ذلك في الصف الاول وان كان موقفا في ذلك
 بجهتها في مسألة الاحتياط في ذلك بالتحقيق في ذلك بغير من كان في ذلك في الصف الاول وان كان موقفا في ذلك
 لم يثبت الا جماع على ذلك كما عرفت في كلام السيد الجليل في العلوم اذا عرفت ما نل عليه ان في تلك حال
 المسئلة التي نحن فيها فان لا بأس بالاشتغال على مقتضى الاحتياط بالعلم الاجمالي ابتدا ورتك العلم بالظن
 التفصيلي ثم لم يثبت عدم لزوم الترتيب بين العلم التفصيلي والظن التفصيلي ايضا لكن بما خرجت على
 حد ما والكل في الدجاليين ايضا واضح بعد وضوح الكلام في التفتيش في ما تقدم العلم التفصيلي
 على الظن الاجمالي في مواضع كل شيء بعد ما عرفت تقديم العلم الاجمالي هذا في
 دوام الدوام في الترتيب مع كون الشبهة في مضيق المكلف اذا والامر بالتباعد في كمال الشبهة في
 المكلف بغير ان الشبهة في هذا الشخص خاص مكلف او لا وان كان الشبهة في المكلف في كمال الشبهة
 السابقة حيث كان المكلف فيها مسئلة الظن والمجتهد مثل ما و ذلك كواجب الخ في غير الشرع بغير
 غيره وسلك اجتهاد الخ في غير ما المترك فيها وذلك بجهة الشبهة عن الشخص المكلف انما اجمع مع جملته
 ولم يترك بل مجرد الدخول في وان كان حكم الخ في ذلك بجهة الشبهة فيكون في الواقع اما ان
 فدخل على الجمل او ارجل فدخل على الامرة في هذا قبل ان يدخل على الخ في ذلك وهو على الدق وجب العمل
 على الخ في ذلك الجمل والاف في الدوام الشبهة حال الوجوه في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 بالعمل في ذلك الجمل في الواقع بجهة العمل في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 الاجمالي بارة في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 هو يسوق بالظن بالمتيقنة والاحتياط وجوب الوضوح وكفاية عن العمل والاحتياط في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة
 والاحتياط في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 عن الوضوح كما ان في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة

قد مر ان الامر في الشبهة
 في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 في كمال الشبهة في كمال الشبهة

سبقوا بالحدث الاصغر الموجب للوضوح فقط ولا يستحقانها الحالة السابقة التي هي عدم الحاجة لمضاف الى
 بناء اهل العقول على البراءة فانما الجسد لو اشتد عليهم او لم يواهم الضاد في بالنسبة اليهم من حيث كونهم مكلفين
 بما او غيرهم وان كانت نفس الامر متيقنة الصدور بالنسبة اليهم من حيث كونهم مكلفين في اداة الامثال منهم و
 حاصل الكلام ان الظن بالبراءة وجوبه في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 عن العمل والاحتياط في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 وبناء العقول انما في هذه الدائرة المتقدمة انما في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 للاحتياط بالعمل المبسوق به وان كان غير محدد بالحدث الاصغر بل مبسوق بالحدث الاصغر في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 لا نذكر انما هو بالظن بالبراءة في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 في تصحيحه في علم العمل والاحتياط في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 وهو محدث الاصغر لما عرفت في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 حيث في اجزاء معدة فيكون زاهما العمل وعدم اجتهاد معدة في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 الصلوة ولا مقتضى الاحتياط في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 وجب له تدافع امر الاحتياط بالالتق عكس بالبراءة واردة ومنه في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 للاحتياط وهو ما في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 بالاحتياط في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 فكذلك هنا وان لم اترك ما يوجب حذره في مقتضى العلم الاجمالي في الواقع فيجب ان يترك في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 بوجهين الاول انما كان هذا في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 الخاص فلا بد من ان يكون في ذلك بجهة الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 وهذا لا يتصور الا في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 المكلف في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 بحيث لو ارفع الشك بالنسبة الى كل واحد من الكمال في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة في كمال الشبهة

في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 في كمال الشبهة في كمال الشبهة
 في كمال الشبهة في كمال الشبهة

ان الشبهة الخفية ايضا اقسامها ثمانية اذا دار الامر بين كون الشيء حراما او غير واجب كان ذلك في اصل التكليف
 فتقوى اذا دار الامر بين حرام وغير واجب كان ذلك في اصل التكليف لفقطة العمل الاجمالي لعدم شبهة فقد
 العمل بترك العمل البراءة لا كبر ما مر من ذلك في الشبهة الواجبة من ان الايات والآثار وادعاء العقل
 قوله نعم وما كنا معجزين حتى نبغض رسول الله وجعلنا من ذلك آية لغيرنا فلو كان ذلك في العقل
 نفسا لما آتاهما وقولنا سبحانه ان لا يكلف الله شيئا الا باليسر واليسر على الله ما يشاء من العلم وهو موضح
 عنهم وقوله ثم رخص في ما شق وقوله ثم انزل في ما شق من العلم ما يعلمون وقوله ثم انزل في ما شق من العلم ما يعلمون
 العقل وقوله ثم انزل في ما شق من العلم ما يعلمون والاشارة الى ان العقل لا يملك البراءة الشاذة وبطلان
 الدعايات الاربعة من جهة المقصود وسائر الدعايات المذكورة المشروطة بمقتضى الدلائل والتمسك
 المبرج من جهة عدم لزوم الضرر والخرج اذا قلنا بالاحتياط في الشبهة الخفية وهذا كله مضافا الى ايات
 أخر دالة على البراءة في المقام فثبت ان قوله نعم خلقكم ما في الارض جميعا تقر به استدلالا بوجوبه في مقام
 ان كان على العباد ان يتركوا عليه في جميع ما في الارض لهم في شقاهم بها ومن هذا الترتيب علم شيان اول
 عموم الموضوع لثباتها بالاجماع والثاني كون الدوام للشفاع كما هو الظاهر في لا يتركها لخاصة النفس
 فالآية الشريفة تدل على اباحة الاشياء المحرمات في حرمات غير حرمات عقبة الصوم المذكور بالآية
 والبراءة عن الحرمة فان قلت ان كون الاشياء مخلوقة للنفوس غير متزامن لباحة النفس فيها لا ينفع موجبه
 بحدود وجوبها وتخصيص الامتنان به قلت هذا الذي نقول منافق للامتنان لمكان احتياج الناس الى
 طباعهم ونفوسهم البسيطة اليها فالعرف فيها اصل ابتلاءهم وحيث جعل النفع على عدم النفع الوجود فخرج
 الآية عن منافقتها التي هو الامتنان لا نرجح بالابتلاء البسيطة فان قلت بعد ذلك كون الآية في مقام الامتنان
 والشفاع الشرف في استلزام عموم الشفاعة في كل حال من الاشياء المحرمات فخرج غير النفع والحق في استلزام عدم
 حرمات غير حرمات اخرى مثل الزنا والربا والفسق واللعن واللعن واللعن وهكذا فثبت ان هذا اللفظ منافق لعموم
 الامتنان اذ لا يكون الامتنان بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر من جهة بقاء حرمات اخرى حرمات اخرى ولم يبين
 الجهتان لم يتم الامتنان وهذا واضح لا ستره عليه مضافا الى ان الجمال منافق للمكلف نعم غرضه وخلو الحكم

الحكمة عنه على كبره ولذا قلنا ان ذلك في وجه المعارف بل هو المحسن لنحو على الصوم الحكمة والشفاعة
 ان لو لم يبين النبي جهته وكان في كلامه الحكمة حكوما حكما فلا بد من جعله على الصوم ومن هذا علم وجه
 آخر لعموم الموضوع في الآية فان قلت ان هذه الاشياء ارفع المناقاة المذكورة وهو الاخبار والآيات
 الواردة في كل مجال الامد كونه مثلا او دلائل خلق الله تعالى وخلق الله تعالى وخلق الله تعالى وخلق الله تعالى
 السنين والحيات وخلق الله تعالى وخلق الله تعالى وخلق الله تعالى وخلق الله تعالى وخلق الله تعالى وخلق الله تعالى
 الاخبار والآيات البينة بجهة الترفع فلا بد من الترفع في كل شأن تلك البينات ايضا لا تنافي عموم الانتفاع في
 الآية مفردة عدم دلالتها على حظر الشفاعة في الجهات المذكورة فان بعض الجهات من هذا اختصاص بالنفع
 فالمستكمين من ذلك الاختصاص كالذي يخرج كونه الآية ثبت الباحة الواقعية الظاهرة التي هي مقتضى
 اصل البراءة كما سطرنا من الكلام في اباحة الظاهرة العقلية والآية تدل على ارتفاع اصل الشبهة في
 الدين ومنها قوله سبحانه ان لا يكلف الله شيئا الا باليسر واليسر على الله ما يشاء من العلم وهو موضح
 لهم خبره بقرينة استدلال هو لانه لا يترك الكرامة على عدم وجوبه في جميع ما في الارض او في الميراث المتشابه
 التي تدل على حرمتها وعدم وجوبه للحرام بل على عدم عقول الامور الدليل عليه وفيه دلالة على اباحة
 الظاهرة التي هي النفع وقد ينافي فيها ايضا بانها تدل على اباحة الواقعية الشرعية للظاهرة العقلية
 بتقرير قوله نعم فيما او الى دال على اباحة الظاهرة لا من جهة الآية هو عدم وجوبه في جميع ما في الارض
 استدل به وهذا هو مقتضى عدم وجوبه في جميع ما في الارض وحيث جعل النفع على عدم النفع الوجود فخرج
 واضح بقرينة قوله سبحانه ان لا يكلف الله شيئا الا باليسر واليسر على الله ما يشاء من العلم وهو موضح
 ما لو كانت الآية بالعبارة الثانية وان لم تكن طرية ومقتضى العبارة الاولى ان الله تعالى لا يعلمها وهي قوله
 لا جد اذ لا اباحة الظاهرة التي هي مقتضى العقل والنفوس في هذا الجواب متفق وقد يقال بافادة
 الآية لا اباحة الظاهرة بتقريرها وهو ان الآية انزلت لتذكر الشرايع وهي غير مقتضية في احوالها
 قطع حتى يخرج لهم بآية كون الاشياء مباحة في احوالهم بل يحتاجون معهم اغناهم على مقتضى ما ذكر في عموم
 وهو كون الاشياء مباحة في احوالهم بل يحتاجون معهم اغناهم على مقتضى ما ذكر في عموم

هكذا قيل

عليه وقد فصل الحكم عليه كغيره لا يستدل كونه لا يثبت عقيدة بتوجيه من كل كمال ذكر اسم الله
عليه من الذبائح خوف الخلق والحال ان سيجاز فصل احكامهم عما لم يجرى من غير سبب ان يامر ذلك بل دولة
صريحة على ابحاث الحكم ما لم يكن دليل على خلافها ويتم في غيرها بعد العلم بالقول بالفصل ومنها قوله عز وجل
كان من قبله فصل قوم بعد ذلك هذه اوجه يبين لهم ما يتقون وجه الاستدلال واضح فان هذه الآية ايضا
دولة تترجم على ابحاث الاشياء ما لم يدل دليل على خلافها فان سبب فصله بقوله انهم بعد من هذا لم يأت
يبين لهم الخطوات وهو ابحاث الاشياء قبل البيان ومنها قوله سبحانه ليس على الذين آمنوا سبب فيما
طلعوا اذا ما اتوا من قوم آمنوا وعلوا الصالحات ثم اتوا من قوم آمنوا واحسنوا وامنوا بحسنين وجه الاستدلال
هو في الجناح عن كل مطعون ما لا يثبت في قوله حيث يفيد العموم ويتم في غيرها بعد العلم بالقول بالفصل
في الجناح عنها والى على ابحاثه وقد وقع فيها اوله بالآية ثم وردت في مورد خاص وهو دليل على
عدم تقيم مقاديرها بالارادة وانما قلنا انما وردت في مورد خاص لئلا يترتب في طريق الخاصة والعموم
على ذلك اما ما ورد في طريقها من ما مضى من بعد ما بالآية البتة في ذلك لئلا يترتب في مورد خاص
عن مواعيد الترهل والاجتناب عن الكذات والبلل الموح والسياسة وترك اكل اللحوم وسائر المأكولات اللذيذة
خوف الله سبحانه فتركت الآية بانهم لم يمتنعوا للعقوبات من كل المطعون ما لم يمتنعوا بعد ما اتوا
واستوفوا يد على ذلك من اتي الآية المذكورة قبل هذه الآية فالدولة في مورد خاص فلا تدل على المراد
واما ما ورد في طريق العامة فهو ما مضى من بعد ما كانوا كافرين وعاينوا الله سبحانه
عقاب ما فعلوا واكلوا وشربوا من غير ان يمتنعوا من غير ذلك فتركت الآية في الجناح عما مضى منهم بعد
ما اتوا واستوفوا من السلام يجب ما قبله ويقطعه والدليل على ذلك ظاهر لفظة طعموا الكائنة على
صيغة الماضى وثانيا ان الحكم لا يترتب له على المطعون بتقريب كونه في الجناح مشروطا باليمان والالتقاء
وهذا لا يدل على ابحاثه مطعون في حق الكافر وهذه المناقشة ايضا راجعة الى افعي عموم الآية وارجاعها
عنها بعض الاستدلال اما في الاول بقرينة الاول على مقتضى ما ورد في طريقها فانه قد تحقق في
محل من العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المورد وتبين بها الثاني اوله بان كونه طعموا على صيغة الماضى

الماضى لا يستلزم في الجناح عن المطعون الماضى فان كمال ما ورد في الكتاب العزيز لفظ الماضى سببا
اسم الفاعل فيكون المراد عما طعموا هو من اذ الطعم ماضيا كان او حال او مستقبلا وثانيا بانما الجنب
التقريب لا دلالة له في العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب انما المناقشة الثانية فهو ان الجنب
يجوز ان يكون في المقام فان في الجناح عن المؤمنين كافة غير ان الحكم في الجناح لا يمتنع لعدم القول بالفصل وقيام الجمع
المكرب ووقوع الايمان في سياق الالتقاء ولعل على ان من مثل في الحكم فدل على انه كان الالتقاء في الجزمات
واجب في كل الديان بالله واجبة ان شرط في الجناح فيما طعموا هذا الكلام الاستدلال المذكور على ان كمال ما
مثل هذه العبارة في الخطاب وان العرفية غير ان تدل على الاستدلال كما يقال في العرف ان كان الحكم العرفي
هذا فذلك كذا وليس من ذلك تلك القضية ان كونه الحكم العرفي هذا شرط لكون الحكم العرفي بل ما دام ان
الحكم الاول ثابت قطعه وانما الكلام في الحكم الثاني وما مضى فيه ايضا من هذا القبيل فان في الجناح في المطعون
يقينه والكلام اما هو في الديان بالله والالتقاء في الجزمات ولكن يمكن التقديم في الآية بان يقال انما
في الجناح عن المطعون ما بعد هذه الجزمات والاجتناب عنها وهذا لا يدل على ابحاث الاشياء مطعون بل لا
على ابحاثها بعد ما لوحظت الجزمات واجتناب عنها والدليل على ذلك قضية قوله عز وجل طعموا حيث سب
الحرف في زمان الخلقة الثاني وامر عز وجل فخر هذه الآية في حكم سبب المؤمنين ام المؤمنين فيقتل من كان سب
سببها ويجل من اتى بها من كذب يقتل السبل المسخ الحرف مع تسبب بالآية المذكورة حيث قد هابيل على كونه
الآية تدل على وجوب اجتناب المسلمين عن الجزمات على ابحاث الاشياء في كل الاستدلال بها اللهم الا ان يقال ان
مفاد الآية يظهرها وجوب اجتناب عن اللحم اليقينه وابعاد ما يتيقن بحرمتها لكن بعيدا واما الاختار
العالية على البراءة في المقام فمما مضى من ان المذكورة في الكفاية قال عليه السلام كل شيء يكون فيه حرام
وحلال فهو ذلك لئلا يداخلة تعرف الحرام منه بعينه فتدعي في بعضهم كالسيد الصديق استدل بهذه الصيغة
على ابحاثه في الجزمات غير مطعون حكيم كانت او موضوع غير وبعضهم خصصها بالموضوعية منها ما قد
الحكيم كالفصل في القواني اما وجوب الاستدلال على الطراز الاول كغير السيد الصديق وهو ان
للقيد في الجناح وهو قوله في حرام وحلال جهنم جهنم انما لا يتصف ذنبا بالخلية والحكمة المذكورة في الباري و

والشأن وأما ما كان ليس لها مدخلية بالذات من تعلق فعل المكلف عليها فلا يتوقف بها وعملا يتوقف
 بها في الخارج كالاشياء الضرورية مثل النفس في الهواء والعقل في قدر الضرورة وسائر الضرورات التي
 وكالاتها المعلوم للحلية والحرمة فاما غير ذلك فلا يتوقف بها في الخارج فان لم يكن القيد محتملا
 هذه البهية وبعبارة اخرى فلا يثبت محتملا في نفس المكلف بل يتوقف بالحلية والحرمة على فعل والذات معلوم
 الحلية والحرمة شرعا وجهه ان في بيان موضوع الحلية او موضوع البهية ولد بدلا من ان يعلم ان المراد من
 في قوله كل شيء اعم من فعل المكلف والموضوع الخارج عن الاعيان الخارجية لم يثبت المحكية وليست
 كل مدخلية يكون محتملا للحرمة والحلية اعم من الحكم الشرعي والموضوع الخارجي وهذا باعتبار ان ذلك هو
 الشيء لما واما وجوب استدلالنا فاصل الشيء هو ما للفظ في القوانين وقد يستدل بصحة عبد الله بن
 مدواها في الكافي في نوادر المعين عن الصادق قال كل شيء اعم من الاستدلال به فانه لا بد من
 استنبط الحكم الشرعي اشكال بل هو الظاهر فيما استنبط موضوع الحكم وبما ان مقتضى الحلية والحرمة انما هو افعال
 المكلفين فان جعلنا اعم من العقل فيمثل النفس في الهواء الذي هو ما يفسر اليه الانسان اذا اراد
 بالخلق في الرواية ثم هو لا يقتضي حصول الذوات بالمعنى الخاص والفيكون المقسم هو غير ذلك من ارباب
 لعدم انصرف الخلق من رعا اليها وقد يبين ان الى اعيان قوسها كونها شاملة على علم الحكم المتعلق بها في
 حكيم وفي الحقيقة المتوقف بها هو الفعل المتعلق بها من افعال الفعل قد يتوقف بها باعتبار المتعلق بكل
 اكل الجزع وحرمة كل الميتة وقد يتوقف بها باعتبار الحال والوقت كالكل على الفقه وان كان المتعلق بناجيا اكل
 بالذات ووقت الاحتياج وان كان جراما اكل بالذات فاعلم في المتعلق والحال والوقت وغير ذلك من ارباب
 فلا اشكال فيه وما هو في المتعلق والوقت فهو عدد هذه الرواية واما ما في نظم من الخلق بالذات و
 بالوقف والوقت والحال كالحجر الغدير المملوك الغير المملوك وهو المذكور في جملة المعدة ومنه ما يحرم بسبب
 خلقه واحدا المذكورات كل من حرما وكل الغنم المعقوبة او المملوك وغير ذلك او على الفقه فان علم المذكورات
 فلا اشكال واما الوجه في الحال فمقتضى الرواية كونها حالة حتى يعلم ان مقتضى الواحد من جهات الحرمة وانما
 في كون علم الحرمة لا مثله بل لا يمكن الاكراه على التمسك من السقوط الذي لا يعلم ان مدخلية او مبينة وهذا هو البهية

البهية في الموضوع اعني ما يكون سببا شبهة حكم الشرعي انك في ان داخل تحت احد القسمين الذين
 علمها بالذات لا الشرعي فلما وقع لهما وحصل العلم بكون واحداهما فلا يحتاج الى دليل شرعي اخر في
 معرفة الحكم واما البهية في نفس الحكم الشرعي فهو ان يكون من جهة عدم الدليل اصاله في هذا الشيء ولد
 في شيء او يندرج هذا في كبريائين مثلا او من جهة تعارض الدليلين ان في كل من علم الله مقام فقد
 ظهر كل من انهما يختار من تخصيص الرواية بالبهية الموضوعية مستحقا لكل من السيد المذكور الذين لا يقدرون
 وقد يوجب الامر ما نقل من كلام السيد المذكور فقال هذا اللفظ قال اقول وفيه نظر ان هذا التقدير
 لم يتناول اللفظ في المعنيين مع كون خلوه في التبادر والرواية ايضا قال بانه انما يرجع الاعيان التي لا يتلقون
 بها فعل المكلف كالتما وذات الباري نعم مثلا انما هو لا يعلم امكان التضاف في شيء من الخلق والحرمة لا
 من جهة عدم انصافها بما معار عدم قابليتها لانصافها اليها وخروج الافعال الضرورية لبقائها الحيوة انما
 هو لا يعلم ان لا يتوقف الا باحدها ايضا شرعا وان كان يمكن انصافها جميعا لجله فعل مكلف اختيارا
 كل من خرج ما لقين حله او حرمة لا يتوقف الا باحدهما فليزم استعمال قوله في حله حلال وحرام في غير
 احدهما ان قابلية انصافها باحدها وبعبارة اخرى يمكن تعلق الحكم الشرعي به لخرج ما لا يقبل التضاف في
 منها والشأن ان يقيم اليها ويوجد التعلقان في ما في نفس الامر وعندنا وهذا غير جائز مع انه لا معنى لوجوب
 المذكورات في ذلك بل لا بد من ان يكون حلالا في جميع الاحوال ولا يتصور لهما في الجزعيات حق يحتاج الى
 مع انه لا معنى للاخراج مع واعتبار المفهوم المخالف للابتناء بالسلب المشقة الموضوع وهو غير مفيد في
 قلت ان هذا يدل على ما ذكرت من اختصاصها بالبهية الموضوع ايضا قلت نعم ولكن نقول فائدة القيد هنا
 التنبية على ان قابلية التما واحتمال كل منهما في نظر المكلف لا يوجب الحرمة ولما كانت الحرمة والحلية في
 مما ثبت في الجملة واذ هان المكلفين متوجه اليها فيحتاج الى التنبية لئلا يذهب اليها الى افعال الحرمة
 بخلاف وجه الحكم اصاله في التقييد هنا ليس لجل الاحتراز ولا اعتبارا بمفومات هذا مع ان ما ذكره
 في معنى الحديث يستلزم استعمال آخر لللفظ في المعنيين ان قوله عليه السلام حتى تعرف الحرام منه بعينه فقد علم
 لا بد من كون المراد من جهة تعرف من الدلالة الشرعية للحرمة اذا اريد معرفة الحكم المشبهة وحق تعرف من الخارج

ما نقل من كلام السيد



من البينة او غيرها الحزمة اذا اريد معرفة الموضوع المشبهة فلنباينها والحاصل ان الاول لا يرفع قطع النظر
 عن كل ذلك ايضا فانه كما ذكرنا وهو المعنى المتناقض منها الى ان هناك الحاشية التي كلود رافع استعملها
 ستمائة ذكر وجوها لا يبيد ما اختاره قال ويؤيد ما روي عن الصادق عليه السلام كل شيء هو له حلال
 حقه تعلم ان حرام بعينه فندعه فقبل نفسك وذلك يكون مثلا التوبك عليك فقد اشترته وهو سرق او
 المملوك عندك ولعله حر قبل بايع نفسه او خذ من ضيع او قهر وامره فتملك وهو اخذك او ضيعتك والاول
 كلما على هذا حتى يستبين كل غير ذلك او يقوم بد البينة فان التمثيل وان لم يكن مخصصا للعام ولكن في
 سؤال العام نفس الحكم تأمل ما رجع ان قيام البينة ليعلم شاهد على ما ذكرنا فيما بعد التعميم بقوله عليه السلام
 والاشياء كلما على هذا وتخصيص العام الشئ ليس باولى من تخصيص الاول وايضا المتبادر من الغير
 الموجود في الخارج وهو انما يباين بسبب الموضوع وبالمجته فالظاهر من الاول ان كل شيء له نوعان او
 صنفان حكمه الشارح في احدهما بالحل وفي الاخر بالحرمة فهو بدعي مصلدة ذلك حلول وان لم تعلم بان فرد
 من افراد الحرام ويجوز ذلك تناوله حتى تعرف الحرام بعينه يعقوب هذا العين حرام انتهى اقول في جملة من
 كلمته نظير ما اولد فلو لم يولد لم يستعمل قوله في حلاله وعلم في معينين ليس كذلك اذ لو كان كل
 للزم القول بفي جميع القبول الاحترازية ضرورة ان لو قال القائل اكرم زيد الزاكي بحتة من القيد في القاعدة
 والمماثلة وهكذا وكذا سائر القيد فلا يراد المذكور لعدم كل تلك القيد وهذا كما ترى واقا انما لا يراد
 قوله مع انه لا معنى له خارجا عن اعتبار المصنوع المتخالف لباينها بالسلب المشبهة الموضوع وهو غير مقيد
 بما ليس له معنى متعلقا بكتاب هذا انما هو مجمل المبرج لضمير المجهول وهذا غير سديد وذلك ان لا بد
 للمبرج ان يكون مذكورا في الكلام هذا اولد واما ان جعلته مقيدا مضافا الى الضمير المتعلق بامر كان التقدير
 فيجوز ان يكون له حل او حل في المضاف او في ضميره والمضاف اليه منفصل فهو يتلزم ان كتابه يقتضات كنية
 على ان جعل المبرج ذلك غير متعلقا بالامر وان المارد من كل شيء هو الموضوع المشبهة وهو المجهول وان
 جعلته التقدير مجهول يصير معناه فيجوز المجهول تلك حلول او وهذا كما ترى غير مقبول ومن هذا علم ان لا بد
 من ان لا يتم استعمال اللفظ المشترك في معنيين في قوله تعرف ان المارد من كل شيء هو المبرج المتعلق بالكل الشامل للكلام

صنفان مخصصا للعام
 بالموضوع في العام المتبادر الى
 نفس العام العيني وان كان
 انتم في الموضوع وتغير في
 القبول وتخصيصا لاداة الموضوع
 بغيرية العامة فاقدم

الاول

